

عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في
المجتمع الفلسطيني
حالة دراسية-الضفة الغربية

صقر خليل حسين سليمان

رسالة ماجستير

القدس _ فلسطين

1427هـ / 2006 م

دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في
المجتمع الفلسطيني
حالة دراسية-الضفة الغربية

إعداد
صقر خليل حسين سليمان

بكالوريوس علوم حياتية من جامعة القدس _ فلسطين

المشرف الرئيس : د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التنمية البشرية وبناء
المؤسسات من برنامج التنمية الريفية المستدامة /كلية الدراسات العليا /جامعة القدس

1427هـ / 2006م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج التنمية الريفية المستدامة

إجازة الرسالة

دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في
المجتمع الفلسطيني
حالة دراسية-الضفة الغربية

إعداد : صقر خليل حسين سليمان
الرقم الجامعي: 20312034

المشرف: د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: // / من لجنة المناقشة المدرجة أسماءهم
وتواقيعهم:

- 1_ رئيس لجنة المناقشة: التوقيع
- 2_ ممتحنا داخليا: التوقيع
- 3_ ممتحنا خارجيا: التوقيع

القدس _ فلسطين

1427هـ / 2006 م

الإهداء

أهدي هذا الإنجاز العلمي المتواضع إلى:

إلى الأهل الأحباء.

إلى والدي ووالدتي الذين أكن لهم كل احترام ومحبة لما قدماء من أجلي عبر هذه السنوات الطويلة.

إلى زوجتي العزيزة التي كان لها دور مهم على تشجيعي ودعمي معنويا لتحقيق هذا الهدف.

إلى أبنائي الأعزاء الذين أتمنى لهم مستقبل زاهر وأن أكون دائما مصدر فخر لهم إلى أساتذتي المحترمين في جامعة القدس.

إلى كل الأخوة والأصدقاء.

إلى كل الشرفاء في هذا الوطن الحبيب.

إلى أولئك المناضلين الصابرين الذين يعملون على نشر ثقافة المحبة والتسامح في المجتمع الفلسطيني.

إلى تلك المؤسسات والمنظمات التي تعمل من أجل خلق بدائل نضالية تساهم في رفد النضال الوطني الفلسطيني.

صقر خليل سليمان

إقرار

أقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد ، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد .

التوقيع :

صقر خليل حسين سليمان

التاريخ

شكر وعرفان

الشكر والحمد لله تعالى أولاً

أُتقدم بالشكر والتقدير والامتنان إلى د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم الذي كان لتوجيهاته وملاحظاته الدور الكبير في إخراج هذا البحث بصورته النهائية.

كما أُتقدم بالشكر إلى أساتذة وإدارة البرنامج وخاصة د. زياد قنام لما بذله من جهد من أجل إنجاح هذا البرنامج.

كذلك أُتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من ساهم في تقديم العون والمساعدة لإنجاز هذا البحث العلمي سواء كانوا أفراد أو مؤسسات.

صقر خليل سليمان

تعريفات

- العمل الأهلي :** أية خدمة أو نشاط اجتماعي أو اقتصادي أو ثقافي أو أهلي أو تنموي أو غيره يقدم تطوعيا أو اختياريا ومن شأنه تحسين مستوى المواطنين في المجتمع اجتماعيا أو صحيا أو مهنيا أو ماديا أو روحيا أو فنيا أو رياضيا أو ثقافيا أو تربويا(قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم 1 لسنة 2000).
- مقاطعة :** عدم التعاون الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي . (شارب، 2003).
- إضراب :** تعليق العمل ، عادة ما يكون مؤقتا للضغط على أصحاب العمل من أجل تحقيق أهداف اقتصادية أو للضغط على الحكومة لتحقيق أهداف سياسية . (شارب، 2003).
- الإستراتيجية :** هي الفكرة الأساسية التي تتحكم في كيفية تطور النضال في حملة معينة وكيفية تجميع أجزائه المختلفة في تحقيق الأهداف ، وتستخدم التكتيكات وأساليب العمل المحددة في عمليات على نطاق أصغر لتطبيق إستراتيجية حملة معينة (شارب، 2003).
- التكتيك :** خطة عمل محدودة تركز على كيفية استخدام فاعل لوسائل عمل محدودة في مرحلة محددة من النضال لتحقيق هدف محدد ، ويستخدم التكتيك في تطبيق إستراتيجية أوسع في إحدى مراحل النضال (شارب، 2003).
- التمكين :** المساحة التي يتم فيها توسيع حرية الاختيار والفعل (تعريف البنك الدولي)
- المنهج التفاوضي :** هو طريقة موضوعية يتبعها المفاوض في دراسة وتتبع القضية التفاوضية ليس فقط لتشخيصها وتحديد أبعادها بشكل ما ، بل للإحاطة بكافة عناصرها ودقائقها ومعرفة أسبابها ومؤثراتها وعناصرها الخاصة والعامة وأطرافها المباشرة وغير المباشرة والعلاقات التي تربط عواملها الداخلية والخارجية ، ووضع وصياغة أسلوب محدد لمعالجة الأنماط والجزئيات والعناصر الخاصة بالقضية التفاوضية سواء في إطارها الإجمالي العام أو في نطاقها الجزئي الخاص (الخضيري، 1988).
- المجتمع المدني :** الحيز الذي يفعل من خلاله المواطنون بشكل مستقل عن الدولة ويتكون من

عناصر أو تنظيمات غير حكومية كالأحزاب السياسية والاتحادات العمالية والنقابات المهنية ، وهيئات التنمية الاجتماعية وغيرها من جماعات الضغط (أبو عمرو، 1995)

- العصيان المدني : انتهاك مدني سلمي لقوانين معينة أو أوامر أو إجراءات أو مراسيم أو أوامر عسكرية أو أوامر شرطية أو ما شابه (شارب، 2003).
- الاتصال : عملية التفاعل التي تحدث عندما يحول شخص أو جهة ما (المرسل) رسالة ويستجيب لها طرف آخر (المستقبل) بشكل يرضي المرسل (القيوتي، 2003).
- اختبارات : يستخدم لفحص الفروقات بين متوسطات متغير مكون من خيارين. (عودة وملكوي، 1992).
- اختبار التباين الأحادي : يستخدم لفحص الفروقات بين متوسطات متغير مكون من خيارين أو أكثر (عودة وملكوي، 1992).
- اختبار توكي : يستخدم لتحديد مصادر الفروق بين أي خيارين من خيارات المتغيرات التي تم فحص الفرضيات بالنسبة لها باستخدام اختبار التباين الأحادي. (عودة وملكوي، 1992).

المختصرات

أيما وردت هذه المختصرات أدناه، وفي أي جزء أو فصل من هذه الرسالة فإنها تعني وتدل على المفاهيم التي تقابلها في الشرح أدناه:

قائمة المختصرات العربية

المختصر	الدلالة
الاسكوا	: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.
الفاو	: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.
مدار	: مركز دراسات وتنمية المجتمع الفلسطيني.

قائمة المختصرات الانجليزية

Abbreviation	Description
YMCA	: Young Men Christian Association.
MEND	: Meddle East Non violent And Democracy.

ملخص الدراسة

هذه الدراسة من إعداد الطالب صقر سليمان وإشراف د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم وكانت تحت عنوان دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني.

أجريت هذه الدراسة في الفترة الواقعة ما بين أيلول 2005 - أيلول 2006 ومثل فيها جميع أفراد العينة من الذين استفادوا من البرامج والفعاليات التي نظمتها وأشرفت عليها المنظمات العاملة في

مجال السلام وتسوية النزاعات في محافظات الضفة الغربية الذين يمثلون مجتمع هذه الدراسة ، وقد هدفت هذه الدراسة بشكل عام إلى التعرف على الدور الذي تقوم به المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني من الجوانب التالية: مفهوم اللاعنف، مفهوم الصراع وأساليب التعامل معه، القدرات والمهارات، المجال الاجتماعي، المجال السياسي، المجال الديني، المجال الأخلاقي. تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها من أوائل الدراسات التي تتناول هذا الموضوع الذي يشكل مفهوما جديلا لدى الكثيرين.

استخدم الباحث في انجاز هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وقام بجمع بيانات الدراسة واختبار الفرضيات بالاستناد إلى المعلومات الأولية التي تم جمعها بواسطة الاستبانة، وتلك الثانوية التي جمعت بالاستعانة بالأدبيات السابقة، وقد تم تحليل ومعالجة مخرجات الاستبانة إحصائيا بواسطة برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS وتم تمثيل نتائج التحليل بالاستعانة بالجدول والأشكال البيانية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

يوجد دور متوسط للمنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في توعية المبحوثين بمفهوم اللاعنف وبدوره في تغيير الواقع السياسي والاجتماعي باعتبارها شكلا من أشكال المقاومة الوطنية، كما أن هناك دور مرتفع وإيجابي لهذه المنظمات في توعية المبحوثين بمفهوم الصراع وبأساليب إدارته، كذلك تساهم المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية قدرات ومهارات المبحوثين بشكل واضح ومرتفع وقد كانت مساهمتها تتركز في المجالات والجوانب النظرية أكثر من الجوانب الميدانية، كما تساهم هذه المنظمات بشكل مرتفع وإيجابي في تنمية وعي وثقافة المتدربين بدور المقاومة اللاعنفية في تحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية، وتعزيز القيم الديمقراطية واحترام الرأي الآخر، من ناحية أخرى تساهم هذه المنظمات بشكل متوسط في تنمية وعي وثقافة المتدربين بدور المقاومة اللاعنفية في تحقيق الأهداف السياسية، وفي اعتمادها كإستراتيجية نضالية، كما تبين الدراسة أن هذه المنظمات تساهم إيجابيا في تنمية وعي وثقافة المتدربين بدور المقاومة اللاعنفية في كشف الجانب للأخلاقي في ممارسات الاحتلال، كذلك تساهم هذه المنظمات إيجابيا في تعزيز قناعة المتدربين بأن الأديان السماوية بشرت بالتسامح واللاعنف وبأهمية حوار الأديان لفهم الآخرين .

وقد خرجت هذه الدراسة بالتوصيات التالية :

تعزيز التعاون والتنسيق بين المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات من أجل بلورة خطة عمل إستراتيجية في مجال المقاومة اللاعنفية، وكذلك من أجل تجنب الازدواجية والتكرار في برامجها ونشاطاتها، التركيز على الجانب التربوي من أجل تعزيز ثقافة اللاعنف وقيم الديمقراطية والسلام لدى الأطفال والشباب، التركيز على الفعاليات الميدانية بالتوازي مع برامج التوعية والتثقيف بما يحقق تكاملية هذه البرامج والفعاليات، العمل على تعزيز الأداء المهني والقدرة المؤسسية لهذه المنظمات من خلال توفير الكوادر البشرية المدربة والمؤهلة القادرة على حمل رسالة اللاعنف ونشرها، تعزيز الجانب الإعلامي في المقاومة الجماهيرية اللاعنفية والقيام بعقد مؤتمرات وورشات عمل وإصدار نشرات تعمل على نشر ثقافة اللاعنف و تساهم في تعريف الجمهور الفلسطيني بها، ضرورة التنسيق مع المؤسسات الاجتماعية والدينية في الوطن من أجل نشر ثقافة اللاعنف سواء على الصعيد الاجتماعي أو السياسي الداخلي من أجل اعتماد لغة التسامح والحوار كوسيلة للخطاب بين فئات المجتمع المختلفة، العمل على تعزيز البناء الديمقراطي ومفهوم سيادة القانون لدى منظمات المجتمع المدني ومن ضمنها المنظمات العاملة في مجال اللاعنف والسلام وتسوية النزاعات من أجل كسب ثقة الجهات ذات العلاقة، تعزيز العلاقة بين المنظمات العاملة في مجال اللاعنف والسلام وتسوية النزاعات وبين المجتمع المحلي بكافة شرائحه ومكوناته بحيث تكون هذه العلاقة قائمة على الوضوح والشفافية والشاركة في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم، ضرورة أن تنطلق هذه المنظمات في نشاطاتها من احتياجات المجتمع المحلي وليس من متطلبات الدعم الخارجي من خلال تعزيز مفهوم الاعتماد على الذات.

Abstract

This study was prepared by Mr. Saqer Suleiman under the supervision of Dr. Abdel Rahman Al Hajj Ibrahim; the title of the study is "The Role of Peace and Conflict-Resolution Organizations in Developing a Culture of Non Violence in the Palestinian Society".

The study was carried out in the period from September 2005 to September 2006. The study population consists of all individuals who were beneficiaries of the programs and activities organized and supervised by peace and conflict-resolution organizations operating in the West Bank Governorates. The study in general aims at identifying the role of these organizations in developing a culture of non violence in the Palestinian Society in light of the following dimensions: concept of nonviolence, concept of conflict and ways of tackling it, capacities and skills in addition to social, political, religious and moral aspects.

The significance of the study lies in the fact that it is one of the pioneer studies which tackle and address the controversial role of these organizations
For the purpose of implementing this study, the researcher had employed the analytical descriptive approach and collected data. Hypotheses were tested based on both preliminary

data collected from the distributed questionnaire and secondary data compiled from previous literature. Analysis and processing of questionnaire output was carried out using SPSS; the results of the analysis were expressed through tables and graphs.

Most Significant Outcomes of the Study:

It was found out that organizations active in peace and conflict-resolution advocacy play a moderate role in introducing the subjects (beneficiaries-target group) to the concept of nonviolence- one of the manifestations of national resistance - and its effective role in bringing about a change in the political and social reality of the community. Moreover, these organizations play a very positive role in making subjects aware of the concept of conflict and the means and methodology of managing it. In addition peace and conflict-resolution organizations play an apparent and noticeable role in developing the subjects' capacities and skills in theory more than in practice. These organizations, on one hand render an extremely positive contribution in developing the consciousness and knowledge of its beneficiaries regarding the role of nonviolent resistance in the realization of social justice and equality, reinforcement of democratic values, and respect of the other opinion; on the other hand; these organizations contribute moderately to the development of the beneficiaries' awareness, consciousness and knowledge of the role of non violent resistance in attaining political objectives and in adopting it as one strategy of resistance. Moreover, this study highlights the positive contribution of these organizations in developing the awareness of beneficiaries of the role of nonviolent resistance in exposing and uncovering the unethical aspect of the occupation practices. Another positive role that these organizations demonstrate is in strengthening the beneficiaries' conviction that monotheistic faiths preach tolerance and violence and emphasize the significance of Dialogue between Faiths as an instrument to accept and recognize others.

The study concludes with the following recommendations:

1. Reinforcement of cooperation and coordination among peace and conflict-resolution organizations in order to devise a strategic plan of action in the area of nonviolent resistance. This plan aims at preventing any duplication and redundancy in any of the organizations' programs and activities.
2. Focus on the educational aspect in order to strengthen the culture of nonviolence and peace and democratic values among children and youth.
3. Focus on field activities that take place alongside with enlightenment and awareness program towards having a full integration of these programs and activities.
4. Reinforcement of professional performance and institutional capacities of these organizations through providing qualified and trained human cadre capable of fostering and disseminating the mission of nonviolence.
5. Reinforcement of the publicity aspect of nonviolent popular resistance, holding conferences, workshops and publication of bulletins to spread the culture of nonviolence among the Palestinian public.
6. Emphasis on coordination among social and religious institutions in the country in order to spread a culture of nonviolence at the social or political internal front in order to adopt a language of tolerance and dialogue which would be adopted as a means of address and articulation among the different segments of the society.

7. Reinforcement of democratic structure and rule of law among civil society organizations including those involved in nonviolence, peace and conflict-resolution in order to win the trust of concerned parties.
8. Reinforcement of the relationship between nonviolence, peace and conflict-resolution organizations and the local community including all its different sectors and components to fulfill the purpose of establishing an explicit relationship built on transparency and partnership in planning, implementation, follow up and evaluation.
9. Emphasis on the fact that the activities of these organizations should stem from the needs of the local community through reinforcing the concept of self reliance and not to subject to prerequisites of any external funding.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

تشكل الصراعات جزءاً أساسياً من حياتنا اليومية وتظهر الصراعات على مستوى الأفراد وبين أفراد الأسرة الواحدة وكذلك على مستوى الجماعات والمجتمعات وقد كانت ظاهرة العنف إحدى الظواهر المثيرة للجدل والنقاش في الكثير من المحافل الدولية سواء على مستوى الدول أو منظمات المجتمع المدني .

إن العيش في أجواء الصراع والعنف له آثار سلبية على حياة الأفراد، كما أن هذه الأجواء تؤثر على فرص إحداث عملية تنموية حقيقية ومستدامة وبالتالي فإن إدراك أسباب هذه الصراعات واستخدام الوسائل الديمقراطية واللاعنفية في إدارتها وحلها تشكل وسيلة فاعلة في التعامل مع هذه الصراعات.

تأخذ عملية التعامل مع الصراعات أشكال مختلفة سواء كانت هذه الصراعات سياسية ، اجتماعية أو فردية، ويعتبر الأسلوب العنفي في حل الصراعات هو أكثر الأساليب شيوعاً واستخداماً ولكنه في الوقت نفسه لم يكن هو الأسلوب الأكثر نجاحاً وإرضاء لأطراف الصراع وقد أثبتت التجارب أن هذا الأسلوب يقود إلى إحداث خسائر فادحة وبأشكال مختلفة بين أطراف عملية الصراع، من هنا فإن طرح بدائل لهذا الأسلوب يعتبر أمراً ضرورياً وواقعياً في نفس الوقت حيث أن اللجوء إلى

الحرب وأشكال العنف الأخرى لم يكن دائما هو السلوك العام للنزاعات الحادة، فقد تم استخدام أشكال أخرى لحل الصراع في العديد من دول العالم ولم يكن هذا الشكل مبنيا على الاستسلام وإنما قائم على الإرادة في النضال ومقاومة الخصم بقوة.

ويعتبر التاريخ الإنساني غني بالأمثلة الواقعية والناجحة للنضال اللاعنفي سواء في الحقب التاريخية القديمة أو على مستوى التاريخ الحديث، فقد طبقت وسائل المقاومة اللاعنفية في الدول الغربية وفي دول العالم الثالث كما استخدمت في مقاومة الاحتلال الأجنبي والديكتاتوريات المحلية وكذلك طبقت وسائل المقاومة اللاعنفية في النضال الاجتماعي في الدفاع عن الأفراد والجماعات.

برز مفهوم المقاومة اللاعنفية في بدايات القرن الماضي خاصة أثناء ثورة الشعب الهندي ضد الاحتلال الإنجليزي على يد المهاتما غاندي الذي قاد مقاومة لاعنفية نجح خلالها في تحييد القوة العسكرية البريطانية وإجراج حكومتها وقد استطاع من خلال استخدامه لهذا الأسلوب تحرير بلاده وتحقيق الاستقلال، وقد كانت حملة مقاومة دفع الرسوم والضرائب وكذلك حملة مقاومة قانون الملح عام 1930 من أبرز مظاهر هذه المقاومة، كما استخدم الصينيون هذا النوع من المقاومة حيث قاطعوا البضائع اليابانية في بداية القرن الماضي، وقد استخدمت العديد من الدول الأوروبية مثل النرويج والدنمارك وهولندا أساليب اللاعنف ضد الاحتلال النازي ما بين 1940 _ 1945، كما استخدمت نفس الأساليب للإطاحة بالأنظمة الديكتاتورية في السلفادور وغواتيمالا في عام 1944، وفي بولندا استطاعت حركة تضامن العمالية إحداث تغيير جذري في بولندا بإقصائها للحزب الشيوعي عن الحكم باستخدام المظاهرات والاعتصامات والإضرابات وبنفس الأسلوب استطاعت المعارضة الأوكرانية إسقاط الحكومة وبالقرب منا في لبنان حيث تمكنت المعارضة اللبنانية من تحقيق مطالبها بسحب القوات السورية وإسقاط حكومة عمر كرامي من خلال استخدامها لهذا النوع من المقاومة .

أما على الصعيد الفلسطيني فإن النضال اللاعنفي لا يعتبر أسلوبا جديدا أو دخيلا على مسيرة النضال الفلسطيني الممتدة منذ بداية القرن الماضي، فبالرغم من استخدام الشعب الفلسطيني للنضال المسلح في ثورته ضد الاحتلال إلا أن مقاومته شهدت أشكالا لاعنفية في أغلب الأحيان كان أبرزها إضراب الستة شهور عام 1936، وكذلك إضراب المدارس والجامعات ومقاطعة البضائع الإسرائيلية والمسيرات الجماهيرية وتوزيع البيانات والمنشورات الخ .

وقد كانت الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987 من أكثر صور النضال الفلسطيني تعبيراً عن هذا الشكل من المقاومة وعن قدرة الشعب الفلسطيني على تنويع خياراته النضالية والاستفادة من طاقاته الجماهيرية، لقد أثبتت هذه الانتفاضة أنها لم تكن حدثاً عادياً أو عابراً في التاريخ الفلسطيني سواء من حيث شموليتها أو من حيث قدرتها على إحداث تغييرات جوهرية في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الفلسطينية.

إن طبيعة الظروف الراهنة في الأراضي الفلسطينية المحتلة سواء على مستوى المواجهة بين الشعب الفلسطيني وقوات الاحتلال، أم على مستوى التفاعلات والتطورات داخل المجتمع الفلسطيني تفرض العديد من التحديات أمام منظمات المجتمع المدني الفلسطيني كي تعمل بفعالية من أجل تطوير ثقافة مجتمعية تؤمن بقبول الآخر وتغذي قيم التسامح والتعاون بين أفراد المجتمع وكذلك إرساء أسس متينة لأساليب لاعنفية في إدارة وحل الصراعات.

إن هذه المهام والمسؤوليات الملقة على عاتق منظمات المجتمع المدني تستوجب منها العمل على تطوير بنيتها المؤسسية وتنمية مواردها البشرية كي تتلاءم مع حجم هذه المهام والأدوار ومن أجل أن تكون قادرة على التكيف مع المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمساهمة الفعالة في تغطية احتياجات المجتمع المحلي.

تأتي هذه الدراسة كمحاولة من الباحث من أجل تسليط الضوء على الأسلوب اللاعنف في المقاومة والنضال وطرحه كإستراتيجية وثقافة سواء على الصعيد السياسي أو الاجتماعي، وكذلك تناول الوسائل التي يمكن أن تستعمل بنجاح من أجل تطبيق هذه الإستراتيجية وتنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني، كما ستتطرق هذه الدراسة إلى الصعاب والعقبات التي تواجه الأسلوب اللاعنف في إدارة وحل الصراعات، وفي النهاية الوصول إلى النتائج والخروج بالتوصيات التي يمكن أن تشكل خياراً مقبولاً في التعامل مع الصراعات.

2.1 مشكلة الدراسة

أسهمت الظروف السياسية السائدة وممارسات الاحتلال الإسرائيلي القمعية ضد الشعب الفلسطيني خاصة أثناء انتفاضة الأقصى في خلق بيئة سياسية وثقافية تشجع على استخدام الأساليب العنيفة في مقاومة الاحتلال وكذلك في التعامل مع الصراعات المحلية سواء على صعيد الأفراد أو الجماعات.

من الواضح أن خيار المواجهة المسلحة مع الاحتلال يواجه تحديات حقيقية في ظل عدم التكافؤ في موازين القوة بين الطرفين بالإضافة إلى طبيعة المستجدات الدولية التي أصبحت تنظر إلى حركات المقاومة الوطنية باعتبارها حركات إرهابية، إن الحاجة تبدو ملحة من أجل العمل بشكل جدي وفاعل لمواجهة هذا الواقع وإفرازاته سواء على صعيد الفكر أو الممارسة من خلال تعزيز وتنمية ثقافة اللاعنّف في المجتمع الفلسطيني وتعزيزها كوسيلة مقاومة يمكن أن يتم اعتمادها كإستراتيجية نضالية خلال المرحلة القادمة.

هناك العديد من منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات التي تعمل على تحقيق تحول ديمقراطي وفكري في وعي وثقافة الإنسان الفلسطيني وتقديم اللاعنّف كوسيلة نضالية يمكن أن تكون بديلاً أو رديفاً لأشكال النضال الأخرى، وتطرح هذه الدراسة تساؤلاً رئيسياً هو :
* ما الدور الذي تقوم به المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنّف في المجتمع الفلسطيني ؟ وهل هذا الدور قادر على إحداث تغييرات جذرية ونوعية في رؤية المجتمع الفلسطيني لوسائل وآليات حل الصراعات سواء على صعيد العلاقات الداخلية أو على صعيد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ؟ .

3.1 مبررات الدراسة

1. طبيعة الظروف التي يعيشها المجتمع الفلسطيني والتي تتسم بوجود أشكال مختلفة من الصراعات الاجتماعية والسياسية، مما شكل دافعا لدى الباحث لدراسة الدور الذي تقوم به المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات على طرح بدائل وخيارات سلمية في التعامل مع هذه الصراعات.
2. نقص الدراسات على الصعيد الفلسطيني التي تتناول هذا الموضوع.
3. الرغبة والاهتمام الشخصي لدى الباحث بهذا الموضوع من أجل التعرف على الدور الذي تقوم به المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة السلام واللاعنف في المجتمع الفلسطيني.

4.1 أهداف الدراسة

تتطلب هذه الدراسة من أجل تحقيق هدف رئيسي وهو التعرف على الدور الذي تقوم به المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنّف في المجتمع الفلسطيني، كما تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

1. التعرف على مدى مساهمة المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في التأثير على وعي المواطن نحو مفاهيم اللاعنف وتسوية النزاعات.
2. التعرف على المهارات والقدرات التي اكتسبها الأفراد الذين تلقوا تدريباً في هذه المؤسسات
3. التعرف على الدور الذي تقوم به المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجالات السياسية والاجتماعية.
4. التعرف على الدور الذي تقوم به المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية الجوانب الدينية والأخلاقية في ثقافة اللاعنف.

5.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول دراسة وسائل غير مألوفة أو مغيبة في التعامل مع الصراعات الاجتماعية والسياسية التي تواجه الأفراد والجماعات والمجتمعات، كما أنها تتناول الدور الذي تقوم به المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تعزيز وتنمية ثقافة اللاعنف في أوساط المجتمع الفلسطيني وبالتالي خلق بدائل جديدة في التعامل مع الصراعات، كذلك فإن هذه الدراسة تستعرض الآثار الإيجابية التي سيوفرها اللجوء إلى الخيار اللاعنفي في التعامل مع الصراعات.

6.1 أسئلة الدراسة

- هل تقوم المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات بدورها في توضيح مفهوم اللاعنف للمتدربين ؟
- هل تقوم المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات بدورها في توضيح مفهوم الصراع للمتدربين ؟ وهل تقوم بطرح الآليات المختلفة في التعامل معه ؟
- ما نوع القدرات والمهارات التي تساهم منظمات السلام وتسوية النزاعات في إكسابها للمتدربين ؟
- هل يساهم دور منظمات السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني في المجال الاجتماعي ؟
- هل يساهم دور منظمات السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني في المجال السياسي ؟

- هل تقوم منظمات السلام وتسوية النزاعات بدورها في توضيح الجوانب الأخلاقية في ثقافة اللاعنف ؟
- هل تقوم منظمات السلام وتسوية النزاعات بدورها في طرح الأبعاد الدينية لثقافة اللاعنف مما يساهم في تعزيز رسالة هذه المنظمات ؟

7.1 فرضيات الدراسة

تستند هذه الدراسة إلى فرضية رئيسية هي : أن المنظمات العاملة في مجال ال سلام وتسوية النزاعات لا تساهم في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني - الضفة الغربية.

وأما الفرضيات الفرعية فهي:

- ☐ لا تساهم المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية وعي وثقافة المتدربين بمفهوم اللاعنف مما يعزز ثقافة اللاعنف داخل المجتمع الفلسطيني.
- ☐ لا تساهم المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية وعي وثقافة المتدربين بمفهوم الصراع وأساليب التعامل معه مما يعزز ثقافة اللاعنف داخل المجتمع الفلسطيني.
- ☐ لا تساهم المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية قدرات ومهارات المتدربين مما يعزز ثقافة اللاعنف داخل المجتمع الفلسطيني.
- ☐ لا تساهم المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف لدى المتدربين في المجال الاجتماعي مما يعزز ثقافة اللاعنف داخل المجتمع الفلسطيني.
- ☐ لا تساهم المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف لدى المتدربين في المجال السياسي مما يعزز ثقافة اللاعنف داخل المجتمع الفلسطيني.
- ☐ لا تساهم المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية الجانب الأخلاقي لثقافة اللاعنف لدى المتدربين مما يعزز ثقافة اللاعنف داخل المجتمع الفلسطيني.
- ☐ لا تساهم المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية الأبعاد الدينية لثقافة اللاعنف لدى المتدربين مما يعزز ثقافة اللاعنف داخل المجتمع الفلسطيني.

وللتعرف على تأثير خصائص عينة الدراسة على إجابات المبحوثين على أسئلة الدراسة فقد اعتمد الباحث الفرضيات الإحصائية التالية:

- ☐ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند (المستوى $\alpha = 0.05$) لدور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني تعزى

لمتغيرات الجنس، الديانة، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، مكان السكن ، الحالة الاجتماعية ،
الانتماء الحزبي.

الفصل الثاني

الإطار النظري وخلفية الدراسة

1.2 الصراع

1.1.2 تمهيد:

يعتبر الصراع جزءا أساسيا من حياتنا اليومية وعلاقتنا الإنسانية وهو حدث متوقع سواء داخل الفرد نفسه أو بين الأفراد والمؤسسات والجماعات ، إن الحديث عن عالم نقي وخالٍ من النزاعات والصراعات هو أمر غير وارد وربما شبه مستحيل ، فالطبيعة الإنسانية تتسم بالتنوع والاختلاف نظرا لكون الجنس البشري يمتاز عن غيره من الكائنات الحية بخصوصية التفكير مما يخلق حالة من التميز والتفرد لكل كائن إنساني عن غيره من بني البشر حيث يكون هناك آراء وأفكار ووجهات نظر متعددة وأحيانا متعارضة.

وفي معرض تناوله لمفهوم النزاع وربطه بطبيعة العلاقات القائمة داخل المجتمع والتي تتفاعل ضمنها أشكال التوافق والاستقرار الاجتماعي مع أشكال التناقض والاختلاف ، يشير عبد الهادي خلف إلى أن الصورة الاعتيادية للمجتمع هي تلك التي تتداخل فيها ظواهر التناقض والنزاع مع ظواهر الإجماع والاستقرار وحول العلاقة القائمة تاريخيا على التناقض بين قوى التغيير الاجتماعي وقوى الركود فإنه يؤكد على " أن الوضع الاعتيادي والطبيعي للمجتمع هو وضع يتميز بوجود توازن ما بين مساعي التغيير الاجتماعي كأسلوب من أساليب حل تناقضاته الداخلية ونزاعاته وبين مساعي ضمان استقرار المجتمع واستمرار مؤسساته عن طريق الإجماع الإنساني"(خلف، 1988).

أما شارل ماسيو فانه لا يرى الآخر عدوا له بالرغم من أن " رغباته تتعارض مع رغباتي الشخصية وحقوقه تفقدي حقوقي الخاصة ومشاريعه تتضارب مع مشاريعي الخاصة، فـ الآخر لا يجسد بالضرورة السوء بل العكس، ويرى ماسيو أن هذه العلاقة التنازعية مع الآخر هي التي تقود إلى الاعتراف بالآخر وتحقق فرديته" (رمال، 1998).

الاختلاف هو سمة طبيعية في العلاقات الإنسانية، حيث أن التشابه في الأشياء والموجودات هو أمر غير وارد ويتنافى مع ديناميكية الحياة البشرية، فالصراع يجد جذوره في بنية المجتمع البشري وما تولده من اختلاف في مصالح فئاته وقيمها ، وقد كرم الله سبحانه وتعالى المخلوقات البشرية وعلى اختلاف لغاتهم ودياناتهم ومذاهبهم بأن وهبهم العقل والإرادة الحرة والقدرة على الاختيار وهذه جميعا مصادر للتنوع والاختلاف قال تعالى في سورة يونس " ولو شاء ربك لآمن من في الأرض جميعا ... " (سورة يونس آية 99).

إن هذه الآية تشير أن الله سبحانه وتعالى قد منح الإنسان الحق والحرية في الاختيار والاختلاف عن غيره من بني البشر.

وعلى الرغم من أن الاختلاف كان المحرك الأول للنزاعات والصراعات عبر التاريخ، إلا أنه كان وسيلة للتقدم والتغيير في المجتمعات الإنسانية، حيث نجد أن الفيلسوف الألماني هيجل يرى "بأن قانون التغير الاجتماعي الحقيقي هو التناقضات، ذلك أن لكل فكرة فكرة مضادة وأن الصراع بينهما يؤدي إلى ظهور فكرة جديدة وهو التغيير بنفسه " (القريوتي، 2003).

إذا الصراع هو أمر حتمي وهو ظاهرة إنسانية ويمكن أن يكون عنصر تنمية وتطوير وقد يكون عنصر هدم وتدمير وذلك يعتمد على رؤيتنا للصراع والطريقة التي نتعامل بها معه.

2.1.2 مفهوم الصراع:

أولى المفكرين والباحثين اهتماما كبيرا بالصراع ، باعتباره يشكل ظاهرة جديدة بالدراسة والبحث والتحليل، وقد أشار العديد من الكتاب والباحثين إلى أن وجود الصراع عند مستوى معين هو أمر ضروري ويشكل حافزا على التقدم والتطور، إلا أن هذا الصراع قد يؤدي إلى نتائج خطيرة في حالة تطور إلى مراحل متقدمة، ففي استعراضه لمفهوم الصراع ومدى حدته وتأثيره على أطرافه يرى د. أحمد ماهر " أنه من حيث حدة الصراع يمكن التمييز بين الاختلاف البسيط الذي قد يكون

لازما للتطور والنمو والإبداع وبين الصراع الحاد الذي قد يستعر ليصل لحد السلوك العدواني للأشخاص وللجماعة وللتنظيم " (ماهر، 1986) .

معنى كلمة الصراع في اللغة هو النزاع والخصام أو الخلاف والشقاق، أما كلمة (conflict) فتعني العراك أو الخصام، أي أن الصراع يعني الشقاق والتعارض بين المصالح والآراء أو الخلاف (عبابنة، 1995).

أما الصراع اصطلاحا فقد تعددت الآراء حول هذا المفهوم وذلك تبعا للتباين الفكري بشأنه وفيما يلي استعراض لبعض هذه التعريفات :

_ الصراع هو التصادم والتعارض بين طرفين أو أكثر بينهما اختلافات قيمية ومصلحية وينخرطان في سلسلة من الأفعال وردود الأفعال الارغامية التي تهدف إلى إلحاق الأذى والضرر بالطرف أو الأطراف الأخرى مع سعي كل طرف إلى تعظيم مكاسبه على حساب الآخرين وتأمين مصادر قوته (عماد، 2003).

_ الصراع هو النزاع الناتج عن الاختلاف جراء تباين الرؤى والعقائد والأفكار والبرامج والمصالح بين مجموعتين أو أكثر، وقد يكون مبررا كما في صراع الشعوب مع أنظمتها المستبدة أو يكون غير مبررا كما في الصراعات الاثنية والطائفية داخل أطر المواطنة والوطن الواحد . (العادلي، 2003).

3.1.2 مستويات الصراع:

يمكن تقسيم الصراع إلى المستويات التالية:

1. صراع داخل الفرد نفسه: حيث يكون نتاج لتناقض الأهداف التي يسعى إليها الفرد.
2. الصراع بين الأفراد: وهو ناتج عن الاختلاف في المصالح والرغبات والأهداف.
3. الصراع بين الجماعات: حيث يكون التركيز على المجموعات وليس الأفراد كالصراع بين الوحدات التنظيمية والإدارية في المؤسسات أو الصراع بين مجموعتين من الطلاب.
4. الصراع بين المؤسسات: يحدث نتيجة عملية التنافس بين هذه المؤسسات، حيث يكون الصراع على الموارد أو على الخدمات التي تقيمها هذه المؤسسات.
5. الصراع داخل المجتمع: وهو ناتج عن الاختلافات الأيدلوجية والدينية والعرقية والطبقية بين المكونات الاجتماعية.
6. الصراع الدولي: ويكون بين الدول وهو ناتج عن تناقض في أهداف ومصالح هذه الدول كالاختلافات الحدودية أو الأيدلوجية.

4.1.2 مراحل تطور الصراع:

تمر الصراعات وعلى مختلف مستوياتها بعدة مراحل تبدأ بمرحلة الاختلاف الطبيعي بين الأفراد والجماعات نتيجة اختلاف الرؤى والمصالح وهي تتمثل بعدم الرضا عن الوضع القائم، المرحلة الثانية وهي مرحلة تشخيص موضوع الصراع وإدراك أسبابه، وفي حالة الفشل في إيجاد صيغ تفاهم بين أطراف الصراع يدخل الصراع مرحلته الثالثة والتي تسمى بمرحلة السلوك بحيث يتم التفاعل مع موضوع الصراع والتصرف بناءً عليه، المرحلة الأخيرة وهي مرحلة الأزمة بحيث يدخل الصراع مرحلة متقدمة قد تصل إلى الصدام والاقتتال بين أطراف الصراع.

5.1.2 نظريات الصراع:

تعددت وجهات النظر حول الصراع وهل هو ظاهرة إيجابية في المجتمع أم سلبية ويمكن تلخيصها في النظريتين التاليتين:

1. النظرية التقليدية للصراع.

يرى أصحاب هذه النظرية أن الصراع ظاهرة سلبية غير مريحة ويجب تجنبه لأنه نوع من أنواع العنف والتخريب والسلوك العدواني.

يقع أصحاب هذا الرأي في خطأ كبير كونهم لا يعلقون على الصراع سوى القيم السلبية متجاهلين أن الصراع هو أمر طبيعي فرضه تنوع البشر واختلاف أنماط تفكيرهم، فالصراع يمثل حراك اجتماعي يقود إذا ما أحسن التعامل معه إلى نتائج إيجابية.

2. النظرية التفاعلية للصراع.

ينطلق أصحاب هذه النظرية من أن الصراع أمر طبيعي في المجتمعات بل هو ظاهرة صحية وضرورية لإحداث تغييرات اجتماعية مطلوبة وتركز هذه النظرية على أن الصراع انعكاس طبيعي للتجديد.

إذاً فإن عملية الاعتراف بوجود صراع وإظهاره والتعرف عليه وعلى مسبباته بكل جدية وديناميكية وإيجابية يشكل الأساس لمقاربة جديدة في حل الصراعات والنزاعات، فالصراع ليس محظوراً ولا

واقعا سيئا كما يتصوره البعض، كما أنه لا يوجد صراع جيد أو سيئ بل إن طريقة التعامل مع الصراع أو النزاع هي التي تحدد نتائجه من حيث إيجابيتها أو سلبيتها ، فإذا كانت طريقة حل الصراع تدفع باتجاه تدهور العلاقات الإنسانية وإفساح المجال لممارسة العنف فإن هذا يقود إلى نتائج سلبية، أما إذا كانت طريقة حل الصراع تعتمد التفاهم والتوافق بين الأطراف وأخذ مصالحهم بعين الاعتبار فإن هذا يقود إلى أن يصبح النزاع عنصر تغيير وتنمية وتطوير.

6.1.2 طرق التعامل مع الصراعات:

هناك العديد من الوسائل التي يمكن التعامل من خلالها مع الصراعات والنزاعات وقد تطابقت آراء الكتاب والمؤلفين حول معظم هذه الوسائل، ففي استعراضه لطرق تسوية النزاعات يقدم نوح سلامة الأشكال التالية وهي " العنف، الرفض، الهروب، اللجوء إلى المحاكم، التحكيم، المفاوضات " . (سلامة، ب.ت).

وفيما يلي استعراض لبعض أشكال حل الصراع.

2.2 المفاوضات

تعتبر المفاوضات من الوسائل المهمة المتبعة لتسوية الصراعات والنزاعات سواء كانت سياسية أو اجتماعية، وهي وسيلة قديمة تمتد جذورها إلى العصور القديمة، وقد استخدمت هذه الوسيلة في العصر الإسلامي، حيث كان النبي محمد صلى الله عليه وسلم يرسل وفودا إلى الدول والقبائل لمفاوضتها من أجل نشر الدعوة الإسلامية وكذلك لإبرام المعاهدات والاتفاقيات.

تتعد تعريفات المفاوضات وتتنوع وذلك تبعا للنظرة التي تعامل بها الذين تناولوا هذا المفهوم وقد اعتمدت هذه الدراسة التعريف التالي:

المفاوضات : حوار أو تبادل مقترحات بين طرفين أو أكثر بهدف التوصل إلى اتفاق يؤدي إلى حسم قضية أو قضايا نزاعية بينهم وفي الوقت نفسه تحقيق المصالح المشتركة فيما بينهم أو المحافظة عليها (أبو شيخه، 1996).

1.2.2 مناهج التفاوض:

- تتعدد المناهج التفاوضية وذلك تبعاً لطبيعة العلاقة التي تحكم أطراف العملية التفاوضية والقضية المتفاوض عليها، وكذلك طبيعة وقدرات الفريق المتفاوض وبالاطلاع على العديد من الأدبيات والمراجع يمكن تلخيص أهم مناهج التفاوض بما يلي:
1. منهج الصراع (المساومة) : العلاقة التي تحكم عملية التفاوض هي علاقة صراع وتنافس، ويعتمد هذا المنهج على قهر الخصم وتحطيمه والقضاء عليه من أجل الوصول إلى إضعاف موقفه التفاوضي وإجباره على تبني وجهة نظر استسلامية.
 2. منهج المصلحة المشتركة: يستند هذا المنهج على أن كل طرف من أطراف العملية التفاوضية يعمل على تنمية علاقات تعاون وروابط مشتركة مع الطرف الآخر والقضاء على أي خلاف أو سوء فهم أو مشاكل تعترض أو تحول دون الإسراع في نمو هذه العلاقات، ويؤكد ذلك د. محسن الخضيرى بقوله " أن منهج المصلحة المشتركة يقوم على توافر روابط مصلحيه وثيقة بين طرفي القضية التفاوضية يتم من خلالها إيجاد وتأسيس منفعة متبادلة بين الطرفين يكسب ويربح كل منهما " (الخضيرى، 1988).
 3. منهج حد الأمان أو حافة الخطر : يعتمد هذا المنهج على معرفة تفصيلية وكاملة بظروف وقدرات وإمكانيات الطرف الآخر من أجل تحديد حافة الخطر للخصم وبالتالي تحديد مجالات الضغط عليه ومجالات الجذب له وبناءً على ذلك يتم صياغة الموقف التفاوضي
- وبالرغم من كون المفاوضات تشكل أداة مهمة لحل الصراعات والنزاعات إلا أن هناك مجموعة من المعوقات التي يمكن أن تواجه المفاوضات وتؤدي إلى شل عملية التفاوض، وأهم هذه المعوقات ما يلي:
- مشكلات الإدراك _ المشكلة ليست في الواقع المادي بل في عدم قدرة البشر على إدراك هذا الواقع.
 - مشكلات الأحاسيس والمشاعر _ ناتجة عن عدم أخذ مخاوف ومشاعر الطرف الآخر بعين الاعتبار.

- مشكلات الاتصال _ نتيجة غياب القدرة على الاتصال الفعال بين أطراف التفاوض.
- التركيز على المواقف _ مما يؤدي إلى عدم التعرف على المصالح المشتركة.

كما أن هناك من يرى بمحدودية المفاوضات كوسيلة لحل الصراعات والنزاعات خاصة في الحالات التي يكون فيها التفاوض حول أمور وقضايا جوهرية، يقول جين شارب في مؤلفه البدائل الحقيقية " من الجهل أن نعتقد أن المفاوضات أو الحوار هما الرد المناسب لحل النزاعات التي تكون فيها القضايا الأساسية مهددة بالخطر، حيث لا يتخلى الخصوم عن أهدافهم أو أساليبهم دون قتال " (شارب، 2003).

ويرى شارب أن عملية التفاوض قد تقود إلى فوز طرفي النزاع الديكتاتوري مرتكب جرائم الحرب والضحية، وبالتالي فإن تساوي طرفي النزاع بالفوز هو أمر غير واقعي، ويقترح شارب أسلوب المقاومة اللاعنفية كوسيلة تغيير بديلة خاصة وأن نتائج عملية التفاوض ستعتمد إلى حد بعيد على موازين القوى بين أطراف الصراع، هذا بالإضافة إلى أن المفاوضات قد تقود إلى حل واتفاق بين طرفي الصراع وقد تقود إلى تصعيد الصراع من جديد في حالة فشلها أو التوصل إلى اتفاقيات مجحفة وغير عادلة بحق أحد طرفي الصراع نتيجة الخلل في موازين القوى.

3.2 العنف

قبل مناقشة موضوع اللاعنف ومناهجه وأساليبه فإن ضرورات البحث وأصوله تقتضي منا التعرف على مفهوم العنف باعتباره أحد الوسائل التي طالما لجأ إليها الإنسان في صراعه مع الآخرين، كما سيتم تناول هذا المفهوم من حيث أسبابه وأنواعه ومستوياته والنظريات التي تفسره.

1.3.2 مفهوم العنف:

العنف لغة _ يعني الخرق بالأمر وقلة الرفق به وهو ضد الرفق ويعني الشدة والمشقة والقسوة (ابن منظور، 2003).

العنف اصطلاحاً _ عرف العديد من الكتاب والباحثون العنف وفيما يلي بعض هذه التعريفات:
_ سلوك يستهدف إيذاء الآخرين أو يسبب القلق عندهم ويتضمن الضرر وتدمير الممتلكات والهجوم اللفظي وتفاوت ما يوجه إليه من أوامر (كونجر، 1977).

_ لغة التخاطب الأخيرة الممكنة مع الواقع ومع الآخرين حين يحس المرء بالعجز عن إيصال صوته بوسائل الحوار العادي وحين ترسخ لديه القناعة بالفشل في إقناعه بكيانه وقيمه .
(حجازي، 1976).

من خلال هذه التعريفات يمكن القول أن العنف هو اعتداء وعدوان على الغير وحتى على النفس ويتضمن استعمال القوة الجسدية أو الكلام أو أي نوع من السلوك الذي يؤدي إلى إلحاق الضرر الجسدي أو النفسي ضد فرد أو جماعة وقد يصيب أيضا الممتلكات العامة بالتخريب والضرر.

إن دراسة التاريخ الإنساني تشير إلى أن ظاهرة العنف هي قديمة قدم التاريخ ابتدأت على شكل صراع فردي لم يلبث أن أصبح ممارسة اجتماعية عنيفة، وقد تناول العديد من الفلاسفة مفهوم العنف من خلال عملية ربط بين تطور مفهوم المجتمع المدني والحالة الطبيعية (الفطرية) ففي الوقت الذي اتفق فيه رواد الفلسفة السياسية الحديثة على تبني موقف واحد يقوم على أساس أن الحالة الطبيعية تمثل حالة افتراضية تنطلق من أن الإنسان كان يعيش في حالة أولية سابقة للمجتمع، إلا أنهم سرعان ما اختلفوا حول وصفهم لهذه الحالة الطبيعية.

ففي الوقت الذي فسر فيه الفيلسوف الإنجليزي توماس هوبس الحالة الطبيعية بأنها حالة شريرة تمتاز بحرب الجميع ضد الجميع، على النقيض منه نجد أن الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو رأى بأن الحالة الطبيعية تميزت بكونها حالة وئام إنساني وإن الإنسان يميل إلى ممارسة الشر عندما تسيطر عليه رغبات المجتمع وشهوة التملك، أما جون لوك فقد رأى بأن الحالة الطبيعية تمثل حالة واقعية قابلة للتحسن والتطور وإنها حالة سلمية نسبيا فلا هي شريرة ولا هي كاملة ونقية.

أما د. حسن حنفي فقد رأى " بأن العنف ظاهرة اجتماعية يخلقها صراع الإرادات في ظل غياب عقد اجتماعي " (حنفي، 1988) .

2.3.2 مستويات العنف:

1.2.3.2 العنف الفردي:

بعكس الحيوان الذي يعتبر العنف عنده ناتج عن غريزة حب البقاء فإن العنف لدى الإنسان مدمر ويتسم بنزعات خطيرة ووفقا لعلم النفس التجريبي فإن عوامل الإحباط والقهر وفقدان الحرية تشكل الأساس في عملية الاغتراب والعنف ولا تحتل الغرائز إلا حيزا ضئيلا في وعي الإنسان ودوافعه

العنفية " فكلما كان هناك إحباط لكائن ما سوف يبدي دائما ميلا متزايدا للاستجابة بعدوانية " .
(دسوقي، 1979).

وبالتالي فإن العنف الفردي هو رد فعل على عنف اجتماعي واقتصادي وسياسي متراكم عبر سنوات طويلة وليس سلوكا أصيلا داخل الفرد.

ويرى سمير التقي بأن ثقافة العنف تنطوي على جملة من العقد الاجتماعية يحددها بما يلي:

- "عقدة النقص من فقدان القدرة على المواجهة والخوف من عدم التكافؤ الاجتماعي.
- عقدة العار فالإنسان في ظل ثقافة العنف يخجل من ذاته ويعيش حياته عارا وجوديا متأصلا وهو في حال دفاع دائم من احتمال افتضاح أمره وعجزه وبؤسه

(التقي، 2004).

2.2.3.2 العنف الاجتماعي:

يعرف العنف الاجتماعي بأنه الإكراه واستخدام الضغط أو القوة استخداما مشروعاً أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة الفرد أو مجموعة من الأفراد (جنينه، 2004).

تلعب الثقافة والقيم الاجتماعية السائدة دوراً أساسياً في تشكيل السلوك الإنساني، فالثقافة التي تتسم بالانغلاق ومحاكاة الماضي ورفض الآخر ما هي إلا ثقافة تنتج العنف وتؤدي إلى خلق مجتمع متعصب ومتطرف يتأرجح فيه الفرد بين قهر الأسرة وقهر العشيرة وقهر المجتمع والقهر الاقتصادي بحيث يخرج حاملاً فكرياً مشوهاً منغلقاً على ذاته يخيم عليه الإحباط والعنف.

تشكل مؤسسات الأسرة والعشيرة والمدرسة في المجتمعات العنفية الوحدات الاجتماعية الأساسية التي تغذي ثقافة العنف من خلال سلسلة طويلة ومستمرة من العلاقات السلطوية التي تفرضها منظومة المبادئ والقيم العقائدية والسلطوية القائمة على ثقافة العنف والتعصب، إن مجتمع العنف يمتاز بنزوعه نحو العدوانية اتجاه نفسه واتجاه المجتمعات الأخرى من خلال مخرجات طائفية أو عرقية أو دينية.

3.2.3.2 العنف السياسي:

هو العنف الذي يمارسه ممثلون عن جماعة سياسية من أجل تكريس أو تغيير الوضع السياسي النسبي لجماعة سياسية أخرى أو لمنع هذه الجماعات من الحصول على الاستقلال الذي يطمح إليه أعضاؤها (سراحنة، 2004).

إن المجتمعات التي تقوم على أسس عقائدية وطائفية وتبتعد عن القيمة الإنسانية والديمقراطية تؤسس لثقافة العنف والتصادم، وكذلك إن أية جهة أو مؤسسة تمارس القمع والقهر والاضطهاد وتقيّد الحريات وتضرب قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وتضع نفسها فوق المسألة والمحاسبة والنقد والحوار فإنها تؤسس لثقافة العنف والتعصب والتطرف الأعمى الذي يؤدي إلى تدمير المجتمعات وزرع بذور الحقد والكراهية ورفض الفكر الآخر، حرية الرأي والتعبير تعتبر من أهم المبادئ التي تقوم عليها المجتمعات الإنسانية الديمقراطية يقول فولتير " أعارض ما تقول ولكنني مستعد لأن أقاتل دفاعاً عن حقك في التعبير " .

إن قيمة أي ثقافة أو حضارة تكمن في المكانة التي تمنحها للإنسان وكرامته فليس هناك أي معنى لدولة القانون أو لقيام أي تنمية في ظل غياب حقوق الإنسان الذي هو محور التنمية وهدفها أيضاً ولا معنى للتنمية خارج إطار حقوق الإنسان وتكريس مبدأ المواطنة.

4.2.3.2 العنف على المستوى الدولي:

وهو عبارة عن العنف الذي تقوم به دولة أو مجموعة من الدول ضد غيرها من الدول والشعوب من أجل تحطيم قوتها وقهر إراداتها، وبالتالي يسهل السيطرة عليها بما يحقق مصالح الدول التي تقوم بممارسة هذا العنف.

تعتبر الحروب ظاهرة عامة شملت المجتمعات الإنسانية منذ القدم، وقد جاءت نتيجة لأسباب متنوعة ولتحقيق أهداف مختلفة ومتناقضة، وبالرغم من الآثار والتكاليف الباهظة والفظيعة التي تتكبدها البشرية نتيجة هذه الحروب إلا أنها كانت وما زالت ممارسة مبررة عند الكثيرين الذين يرون فيها وسيلة لحسم النزاعات والصراعات الدولية والإقليمية، يشير إبراهيم شعبان إلى أن "الحرب نتاج لظروف موضوعية وأمراض تصيب المجتمع الدولي بسبب الظلم الاقتصادي، الاجتماعي، الاستغلال، التمييز، الاحتكار، أو الهيمنة وغيرها من الأسباب" (شعبان، 1991).

وقد عززت العولمة ثقافة العنف والمواجهة عن طريق تصديرها لقيم العنف الثقافي وترويجها لصراع الحضارات، وتكريسها لمفاهيم التفوق الغربي مما زاد مساحة الخلاف بين الغرب والشرق، ولا تقف تأثيرات العولمة على الجوانب الثقافية بل تتعداها لتشمل الجوانب الاقتصادية أيضا حيث نجد اتفاقيات التجارة الحرة العالمية وما تتضمنه من فتح لأسواق دول العالم الثالث أمام المنتجات الأجنبية وإزالة الحواجز الجمركية عن هذه المنتجات، مما شكل عملية نهب اقتصادي تمارس بحق الدول الصغيرة وترسيخ فكرة الخضوع لضرورات الإنتاجية بالمعايير الأمريكية والغربية.

أدت التطورات الدولية التي أعقبت حرب الخليج الأولى إلى انهيار النظام العالمي الذي كان سائدا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والذي اتسم بوجود حالة من التوازن العالمي نتيجة وجود كتلتين عالميتين متقابلتين يردعهما توازن الرعب النووي، أدى هذا الخلل الحاصل في ميزان القوى العالمي إلى تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة النظام العالمي الجديد وفقا لمصالحها وإستراتيجيتها العالمية، وقد قاد هذا التفرد إلى سيادة مبدأ استخدام القوة والضربات العسكرية الاستباقية، وهذا يتضح مما نشرته صحيفة نيويورك تايمز في 8 آذار 1992 من مقاطع من تقرير ولوففيتز من أهم ما جاء فيه " يجب المحافظة على قوة عسكرية مهيمنة من أجل ردع منافسين محتملين إذا ما طمحوا بلعب دور عالمي أو حتى دور إقليمي أكبر " (شفيق، 1992).

يشير هذا التقرير إلى تصميم على استخدام الخيار العسكري من خلال مؤسسات الشرعية الدولية أو بدونها، وهذا يظهر أن قانون الغاب هو الذي يتحكم في النظام العالمي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية وما قرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية إلا غطاءً تستخدمهما القوى العظمى لتنفيذ سياساتها وتحقيق مصالحها.

أدت السياسة الإمبريالية القائمة على استخدام العنف والقوة كإستراتيجية من أجل إخضاع العالم بأسره لنفوذها وسطوتها إلى بروز قوى وأطراف عديدة في العالم ترفض الخضوع وتعمل من أجل الخروج من هذه السيطرة وإنهائها، الأمر الذي أدخل الوضع السياسي العالمي في مرحلة من العنف والعنف المضاد وانعدام الاستقرار والأمن والسلم العالمي.

3.3.2 النظريات التي تفسر العنف:

تعددت الآراء والاتجاهات التي تناولت تفسير ظاهرة العنف والسلوك الإنساني عموماً، فهناك من رأى بأن ظاهرة العنف تعود لأسباب بيولوجية عضوية، وهناك من رأى بأن ظاهرة العنف تعود لأسباب فطرية غريزية ويسمى أصحاب هذا الرأي بالتيار الغريزي، في حين رأى آخرون أن العنف ظاهرة مكتسبة بفعل عوامل البيئة والتربية والتنشئة الاجتماعية وعرف أصحاب هذا الرأي بالسلوكيين.

وفيما يلي تلخيص موجز لأهم النظريات التي تفسر ظاهرة العنف:

1.3.3.2 المدرسة البيولوجية (العضوية):

ومن أهم نظرياتها النظرية العضوية لهنري موري (Henry h.murry) وتركز هذه النظرية على دور العوامل البيولوجية في تحديد شخصية الإنسان، وقد ركز موري على أهمية المخزون العقلي في الإنسان والمتمثل في الدماغ الذي هو مركز التحكم الرئيسي والموجه لكافة النشاطات والوظائف المختلفة، حيث أن شخصية الفرد تتشكل عبر هذه العملية المعقدة وبشكل تدريجي، ويرى موري "بأن عملية التعلم تحدث بفعل الخبرات السارة وتقلص بفعل الخبرات غير السارة التي يعتقد أن الدماغ هو مركز التحكم في مراكز الإحساس بالسعادة وعكسها" (القريوتي، 2003).

ويرى أصحاب هذه النظرية أن العنف انتقل من جيل لآخر كجانب من تكوينه الوراثي ، ومع تركيز هذه النظرية على الاستعداد الجيني والفطري للإنسان على العنف فإنها ترى بأن قدرة الإنسان على كبح هذه النزعات العدوانية تتوقف على مدى استخدامه لقدراته العقلية وتغليبها على نزعاته الذاتية.

وقد وجهت العديد من الانتقادات لهذه النظرية باعتبارها تمثل موقفاً سلبياً يرى بأن العنف جزءاً أصيلاً داخل النفس البشرية، وتهمل أثر العوامل الاجتماعية والبيئية على تكوين شخصية الإنسان.

2.3.3.2 المدرسة التحليلية: نظرية التحليل النفسي.

يعتبر سيجموند فرويد رائد هذا الاتجاه الذي يرى بأن العنف ناتج عن قوى غريزية فطرية موجودة لدى الفرد ومسؤولة عن تكوين صور العنف المختلفة، حيث إن الإنسان يولد وهو مزود بعدد من الغرائز التي تدفعه للقيام بسلوك معين من أجل إشباع هذه الغرائز وتلبية احتياجاتها وأن هدف

العنف هو تصريف الطاقة العنفية الموجودة لدى الفرد حتى يشعر بالراحة، وبهذا فان سلوك الإنسان يستند إلى العواطف والغرائز، ويرى فرويد بأن شخصية الإنسان تتكون من:

- الذات الدنيا التي ترمز إلى الغرائز الأساسية كغرائز البقاء والموت.
- الأنا وترمز إلى الشعور الواقعي الذي يسيطر على الغرائز ويضبطها.
- الأنا العليا التي ترمز إلى القيم الاجتماعية والمثل العليا.

ويشير فرويد " أن ديناميكية الشخصية تتمثل بمحاولة الأنا التوفيق بين متطلبات الذات الدنيا وبين الأنا العليا وذلك في محاولة من أجل التكيف مع المتطلبات التي قد لا تكون بالضرورة متوافقة وأن الفشل في إحداث هذا التكيف يؤدي إلى صراع واضطرابات نفسية " (القريوتي، 2003).

ووفقا لنظرية التحليل النفسي لفرويد وعلم النفس التجريبي (يونغ وفروم) فان العنف ينقسم إلى قسمين هما:

" * العنف الدفاعي: يشترك فيه الإنسان والحيوان وهو عنف غريزي يهدف للحفاظ على النوع.
* العنف الخبيث: وهو عنف يختص به الجنس البشري وتدرج فيه السادية وحب الموت والتدمير وهو مكتسب إذ من الممكن إثارته والتأثير عليه سلبا أو إيجابا بواسطة العوامل الثقافية (النقي، 2004).

3.3.3.2 المدرسة السلوكية:

تقوم هذه المدرسة على أن العنف سلوك مكتسب بفعل عوامل ومؤثرات خارجية كعوامل البيئة الاجتماعية والسياسية والثقافية، ويرى رواد هذه المدرسة من أمثال دولا رد (dollar) وميلر (miller) " أن تطور شخصية الفرد يتم عبر عملية تدريجية تحدث بفعل التعلم ونتيجة التفاعل بين مؤثرات يتعرض لها الفرد وبين استجابات لهذه المؤثرات وبأن الشخصية تمثل حصيلة الاستعدادات الأولية لدى الفرد ويتم صقلها وتطويرها نتيجة هذا التفاعل وما يصاحب هذا من صراعات " (القريوتي، 2003).

ومن أهم النظريات التي تمثل هذه المدرسة:

١. نظرية الإحباط العدواني _ وأصحاب هذه النظرية يرون بأن الإنسان ليس عدوانيا بطبعه وإنما يصبح كذلك نتيجة الإحباط، وهي تقوم على الافتراضات التالية كما يراه ا دسوقي:

"* كلما كان هناك إحباط لكائن ما سوف يبدي ميلا متزايدا للاستجابة بعدوانية.

* كلما كانت استجابة كائن بعنف كان سلوكه دائما نتيجة إحباط " (دسوقي، 1979).

وقد واجهت هذه النظرية بعض الانتقادات باعتبارها تفترض أن الإحباط يقود إلى ممارسة العنف والعوانية حيث يرى منتقدو هذه النظرية أن العنف هو أحد نتائج الإحباط وليس كلها، حيث أنه قد ينتج عن الإحباط سلوكيات أخرى كالمثابرة والتصميم أو القلق أو اللامبالاة.

ب. نظرية التعلم _ تستند هذه النظرية إلى اعتبار أن العنف سلوك اجتماعي متعلم ومكتسب كغيره من أنواع السلوك الأخرى وبأن عملية التنشئة الاجتماعية وآليات التعلم الاجتماعي تلعب دورا أساسيا في تكوين السلوك العدواني عند الفرد، ويرى أصحاب هذه النظرية أن العناصر التالية مهمة في عملية التعلم وهي: الدافع، المثير، الاستجابة، التعزيز. ويعتبر عنصر التعزيز العامل الرئيسي في عملية التعلم حيث أن سلوك الفرد قد يقوى وقد يضعف بفعل ما يلقاه هذا السلوك من ثواب أو عقاب.

ويمثل التعلم بالملاحظة جزءا هاما في نظرية التعلم، فملاحظة الطفل للنماذج الثقافية المنحرفة يساهم في اكتسابه سلوكيات عدوانية، ففي معرض تأكيدها على دور التعلم بالملاحظة ترى فادية علوان " أن البيئة الاجتماعية والنفسية التي ينشأ فيها الطفل تكون بمثابة المحدد الأول لظهور السلوك العدواني عند الأطفال وعلى هذا قد تفرز بعض البيئات أطفالا على درجة عالية من العدوان حيث يسلك الكبار فيها سلوكا عدوانيا أو يدعمون سلوكا عدوانيا أمام أطفالهم " . (علوان، 2003).

من خلال هذا الاستعراض لآراء وتفسيرات العديد من الفلاسفة والمختصين حول ظاهرة العنف والسلوك الإنساني والتي تم تصنيفها إلى التيارات التالية : التيار البيولوجي (العضوي)، التيار الغريزي (الفطري)، التيار السلوكي، فإنني أكثر تأييدا لأصحاب التيار السلوكي انطلاقا من إيماني بأن الإنسان يولد وبداخله بذور الخير والشر ولكن تلعب العوامل والمؤثرات الخارجية والظروف الموقفية دورا أساسيا في التأثير على الأنماط السلوكية للفرد بحيث تشكلها وتوجهها باتجاه معين، فالإنسان يولد ولديه القابلية والاستعداد لتقبل الخير والشر فإذا توفرت له التربية والتنشئة الاجتماعية الصالحة نشأ فردا مستقيما إيجابيا يتسم بالصفات الحسنة والأخلاق الحميدة، أما إذا خضع لمؤثرات سلبية وتربية غير سوية وسط ظروف مليئة بالقهر والحرمان والفساد فانه ينشأ عنيفا وقاسيا وسلبيا.

وهذا يشير أن الفرد لا يولد على فطرة العنف بل يكتسبه من خلال تعلمه من الخبرات السابقة وملاحظة سلوك الكبار ونتيجة عوامل البيئة المحيطة.

4.2 اللاعنف

1.4.2 مفهوم اللاعنف:

من خلال استعرا ضنا السابق لمفهوم العنف والذي يشير في أبسط معانيه اللغوية إلى الشدة والقسوة وإيذاء الآخرين واستخدام القوة ضدهم من هنا يمكننا الاستنتاج أن اللاعنف يعني الرفق والمحبة والتسامح مع الآخرين وعدم إيذائهم سواء جسدياً أو نفسياً أو لفظياً ، وان يتم اعتماد الحوار والإقناع كلغة تفاهم بين الأفراد والجماعات.

يحدد جين شارب في مؤلفه البدائل الحقيقية تعريفه لللاعنف بقوله " اللاعنف هو الإيجابية وليس السلبية وان النضال اللاعنفي هو تقنية لتوجيه الصراعات بأساليب احتجاج اجتماعية ونفسية واقتصادية وسياسية وبالالتعاون والتدخل العميق مما يسبب الخلل في توازن الخصم ". (شارب، 2003).

أما البصري (2001) فإنه يطرح التعريف التالي لمفهوم اللاعنف " اللاعنف وسيلة من وسائل العمل السياسي والاجتماعي تستبعد القوة في الوصول إلى أهدافها وتفتقد التعدي على حقوق الآخرين " (دويكات، 2005، غير منشور).

كما يعرف روبرتس (ROBERTS) المقاومة المدنية على أنها " تقنية الدخول في صراع سياسي باستخدام الأساليب اللاعنفية وبأنها سياسة مخططة ومنسقة للدفاع عن مجتمع ما ضد التهديد الداخلي كالانقلابات والتهديد الخارجي كالاحتلال ، وهي تهدف إلى إخافة مختلف مصادر الهجوم كما تتطلب مشاركة الأهالي ككل " (خلف، 1988) .

يتضح لنا من هذه التعريفات أن اللاعنف هو أداة قوة وإستراتيجية للتغيير والتحرر ووسيلة استنهاض اجتماعي وسياسي واقتصادي وهو في المحصلة فعل إيجابي بعيد عن السلبية والخضوع بل يتضمن نشاطا نضاليا ولكن بدون إلحاق الأذى بالخصم، وبالاستناد إلى هذه التعريفات يمكن القول أن المقاومة اللاعنفية تمثل أسلوب نضالي يعتمد على انخراط جماهيري واسع يشمل فئات

واسعة من المجتمع ويستخدم وسائل وتكتيكات جماهيرية ومدنية وهو ذو رؤيا وأهداف معينة تتمثل فيها مصلحة كافة الفئات الاجتماعية المنخرطة في هذه المقاومة اللاعنفية.

يشير آدم كيرل "أن اللاعنف يعد بديلا للحرب ولكن بدون إثارة روح الكراهية بين الخصوم وهو يهدف إلى خلاص ليس فقط ضحايا الظلم والعدوان وإنما أيضا الظالمين والمعتدين أنفسهم". (كيرل، 1988).

واللاعنف لا يمكن أن يسود إلا بفعل إنساني لأن الإنسان هو الذي ابتدع العنف منذ أن كانت الجريمة الأولى (قابيل وهابيل) وهو الذي بإمكانه نشر ثقافة السلام والمحبة واللاعنف من خلال وجود أناس يحملون بذورها ويتزودون بمبادئها.

ومن أهم مميزات المقاومة اللاعنفية ما يلي:

- وسيلة لتحقيق العدالة والتغيير دون اللجوء إلى العنف وبأقل الخسائر المادية والبشرية وبما يضمن تحقيق كرامة الإنسان واحترام حقوقه وحريته في التعبير ، فقد أظهر تقرير للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن " تفشي حالة الانفلات الأمني وغياب سيادة القانون وحكم القضاء وضعف أو عدم قدرة الجهات المسؤولة على فرض الأمن والأمان في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية وهذا يعود للأوضاع السياسية والأمنية السائدة "(الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، 2005).
- وسيلة للتمكين _ يتميز النضال اللاعنفى بوجود مشاركة جماهيرية واسعة نظرا لقدرته على تجنيد حشد كبير من طاقات وإمكانيات الجماهير من مختلف الأعمار والفئات والتيارات والاتجاهات في حين تبقى نسبة الذين يستو عبهم العنف أقل بكثير ، وقد أوضح مبارك عوض بعمق هذه الميزة حين أشار إلى أن "اللاعنف يستفيد بأكبر قدر ممكن من طاقات وموارد الفلسطينيين ويعطي جميع قطاعات المجتمع الفلسطيني فرصة للاشتراك الفعلي في النضال، بدلا من مراقبته سلبيا بالاستماع إلى الراديو مثلا". (عوض، ب.ت).

□ وسيلة للتنمية _ ليس هناك أي معنى لدولة القانون ولا لأي تنمية خارج إطار تعزيز حقوق الإنسان، كما أنه ليس هناك أي إمكانية لتحقيق تنمية مستدامة في ظل سيطرة العنف والقمع والديكتاتورية.

إن عملية الجمع بين الأفق التنموي وأفق حقوق الإنسان المستندة إلى قيم العدالة ومفاهيم المواطنة هي الشرط الأساسي لتحقيق تنمية بشرية مستدامة.

ففي الأراضي الفلسطينية أدى تدهور الوضع السياسي خلال انتفاضة الأقصى إلى ترد غير مسبوق في الوضع الاقتصادي تمثل في " ارتفاع معدلات البطالة والفقر إلى حد أثر على كافة فئات المجتمع وقد أصبحت نسبة كبيرة من الأسر الفلسطينية بدون معيل ، وأدى ذلك إلى تعزيز الاعتماد على المؤسسات الخيرية وعلى وكالة الغوث، ترافق ذلك مع ازدياد ظاهرة التسول خاصة بين النساء والأطفال" (تقرير التنمية البشرية، 2002).

تستند نظرية المقاومة اللاعنفية على استخدام أساليب سلمية في النضال والمقاومة من أجل تحقيق أهداف سياسية واجتماعية، وبالتالي فإن المبدأ الأساسي الذي تنطلق منه هذه النظرية هو الوصول إلى تحقيق أهدافها بوسائل سلمية بعيدا عن العنف والقوة وبالرغم من أن الكثير من الشعوب والحركات الاجتماعية قد تبنت المقاومة اللاعنفية كوسيلة نضالية للتغيير إلا أنه يمكن الحديث عن ثلاثة مدارس أو اتجاهات رئيسية في المقاومة اللاعنفية وهذه المدارس هي كما لخصها د. توماس من جامعة ماسا تشوست.

- " المقاومة التي تتبنى اللاعنف بشكل مبدئي.
- المقاومة التي تتبنى اللاعنف كوسيلة مكمل لوسائل النضال الأخرى.
- المقاومة التي تتبنى اللاعنف بسبب عدم ملائمة الظروف لأشكال أخرى من النضال" (هولمس، 1990).

وبالدخول في عملية تحليل هذه المدارس فإننا نجد أن المقاومة اللاعنفية المبدئية تستند إلى أن اللاعنف مبدأ ومنهج حياة للفرد وهو جزءاً من سلوكه وشخصيته وفلسفته في الحياة، وأصحاب هذه المدرسة يجدون أن اللاعنف هو الوسيلة الوحيدة للتغيير، ويعتبر غاندي من أكبر أتباع هذه المدرسة وكذلك مارتن لوثر كينج الذي قاد حركة تحرير السود في أمريكا.

أما النوع الثاني فهي المقاومة التي تتبنى اللاعنف كوسيلة مكمل لوسائل النضال الأخرى، ففي العديد من البلدان والدول قامت حركات لاعنفية بالإضافة إلى المقاومة المسلحة ومن الأمثلة على هذا النوع المقاومة الجزائرية ومقاومة الشعب الفلسطيني سواء خلال فترة الانتداب البريطاني أو أثناء الاحتلال الإسرائيلي، و تشكل تجربة عام 1936 أكبر مثال على هذا النوع من المقاومة،

حيث خاض الشعب الفلسطيني أطول إضراب عرفه التاريخ وفي نفس الوقت فجر ثورة مسلحة عارمة عمت معظم فلسطين.

أما النوع الثالث فهي المقاومة التي تتبنى اللاعنف بسبب عدم ملائمة الظروف لأشكال أخرى من النضال نتيجة الخلل في موازين القوى بين أطراف الصراع والذي يجعل من المقاومة اللاعنفية الوسيلة الأفضل والأكثر فعالية في مواجهة الخصم، ومن الأمثلة على هذا النوع من النضال اللاعنفي هو اعتماد أسلوب الإقناع والدعوة في عملية نشر الدين الإسلامي في مكة المكرمة بالرغم مما لحق بالمسلمين من أذى وتعذيب على يد قريش. أما المثال الآخر فهو الانتفاضة الفلسطينية الأولى والتي اعتمدت في جوهرها على المقاومة اللاعنفية ونأت بنفسها عن العمل العسكري نظرا للتفاوت الهائل في موازين القوى بين أطراف الصراع.

2.4.2 مناهج وأساليب اللاعنف:

تعتمد المقاومة اللاعنفية على استخدام وسائل وأساليب سياسية، اجتماعية، اقتصادية في نضالها من أجل الحرية والتغيير وهي تعمل على تعزيز الاتجاهات الإيجابية داخل الفرد لتجعله قادرا ومؤهلا للقيام بدوره الإنساني والأخلاقي الذي منحه إياه موقعه كخليفة لله على هذه الأرض.

في مؤلفه من الديكتاتوريات إلى الديمقراطية يقدم د. جين شارب وهو من أكبر دعاة ومنظري المقاومة اللاعنفية قائمة مكونة من 198 أداة من أدوات اللاعنف وقد وزعها على ثلاث فئات رئيسية هي:

* "أساليب الاحتجاج والإقناع باستخدام اللاعنف.

* أساليب التعاون الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي.

* أساليب التدخل اللاعنفي " (شارب، 1993) .

وفيما يلي تفصيل موجز لهذه الأدوات كما حددها جين شارب والتي تنطلق من جوهر أن اللاعنف هو الفعل وليس السلبية وبأن الخصم يعتمد في ممارسته للقوة على موافقة وقبول المحكومين، ومن هنا فإن بمقدور هؤلاء المحكومين السيطرة على مصدر هذه القوة وإلغائها والقضاء عليها إذا هم سحبوا هذه الموافقة.

1. أساليب الاحتجاج والإقناع باستخدام اللاعنف.

وهي أعمال رمزية تقوم بها قوى التغيير والحركات الاجتماعية من أجل الاحتجاج على ممارسات السلطة الحاكمة، وهي تشمل الخطابات، البيانات المنشورة، الشعارات، رفع الأعلام، المسيرات الدينية، الترانيم، اللوحات الفنية المعبرة، ارتداء رموز خاصة، الاحتجاجات والاجتماعات العامة، استخدام المسرح والموسيقى والفن للتعبير عن الاحتجاج، المسيرات، زيارة المقابر، عقد الندوات. وهذه الأساليب تتطلب التخطيط والتنظيم وكذلك حشد أكبر عدد ممكن من المواطنين.

2. أساليب اللاتعاون: وتقسّم إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

- اللاتعاون الاجتماعي: ويشمل 16 نوع من أنواع الإضراب الاجتماعي مثل عدم حضور المناسبات الاجتماعية والدينية، الإضرابات الطلابية، العصيان الاجتماعي، الانسحاب من المؤسسات الاجتماعية، الهجرات الاحتجاجية.
- اللاتعاون الاقتصادي: وهي أكثر فعالية من الأساليب الاجتماعية كونها تؤثر على عصب الحياة الاقتصادي للنظام القائم وهي تشمل 26 نوع من أشكال اللاتعاون الاقتصادي، وتتمحور حول شكلين هما: المقاطعة الاقتصادية للخصم، والإضرابات التجارية والاقتصادية.
- اللاتعاون السياسي: وهي تشمل 38 نوعاً من اللاتعاون السياسي تتمحور حول رفض السلطة وسحب الولاء، امتناع المواطنين عن التعاون مع الحكومة، مقاطعة الانتخابات والهيئات التشريعية والمؤسسات الحكومية، الانسحاب من المؤسسات الحكومية، عصيان مدني للقوانين غير الشرعية.

3. أساليب التدخل اللاعنفي:

- وهي تشمل 41 نوعاً من وسائل التدخل اللاعنفي التي تعمل على شل فعالية وقدرة النظام وتتضمن نشاطات مباشرة أهمها:
- التدخل النفسي _ كالإضراب عن الطعام، والصيام الجماعي.
 - التدخل الجسدي _ كالاعتصام والاقترام، الدروع البشرية، الاعتراض والا ح تلال اللاعنفي.
 - التدخل الاجتماعي _ إقامة مؤسسات اجتماعية بديلة تعتمد على الذات.

- التدخل الاقتصادي _ تحدي الحصار، إقامة أسواق بديلة ومؤسسات اقتصادية بديلة.
- التدخل السياسي _ العصيان المدني، إقامة الحكومة الموازية.

إن جميع هذه العناصر تؤكد على المبادأة وأخذ زمام المبادرة لإحداث التغييرات على أرض الواقع، كما أنها تظهر أن نظرية اللاعنف تنطلق من حقيقة أن الخصم يستمد سلطته ونفوذه نتيجة قبول وولاء الشعب للسلطة القائمة، وهي غير قادرة على تأمين مصادر قوتها والحفاظ عليها بدون دعم ومساندة الجماهير والمحكومين، إن القرار الذي تتخذه الجماهير والحركات الاجتماعية بسحب موافقتها وولاءها لهذه الأنظمة ومؤسساتها يؤدي إلى إضعافها وضعف مصادر قوتها، وقد يؤدي إلى تفككها في ظروف معينة.

وقد وضع جين شارب أربع آليات للتغيير نستطيع من خلالها الحكم على مدى نجاح المقاومة اللاعنفية في تحقيق أهدافها وهذه الآليات تعتمد على عوامل لها علاقة بطبيعة النزاع، القضايا المتنازع عليها، التركيبة الاجتماعية لقوى المقاومة، طبيعة الخصم. والآليات هي:

- التحول _ تغير في موقف الخصم يدفعه إلى تقديم تنازلات طوعيه نتيجة استخدام أساليب اللاعنف.
- التأقلم _ سحب التعاون الاقتصادي والسياسي يجبر الخصم على تقديم تنازلات.
- الإجبار باللاعنف _ في بعض الحالات عندما يكون عدم التعاون والتحدي قويان جدا وتحت قيادة بارعة تستنفذ مصادر قوة الخصم بحيث لا يبقى أمامه سوى الاستسلام.
- التفكك _ عندما يكون عدم التعاون والتحدي كبيران جدا ويتم عزل مصادر قوة الخصم بحيث يسقط النظام ويتفكك وهي نادرة الحدوث (شارب، 2003).

3.4.2 اللاعنف عبر التاريخ:

ساد منذ القدم استخدام العنف كوسيلة في التعامل مع الصراعات والنزاعات، وقد لعب العنف دورا أساسيا عبر آلاف السنين في تشكيل الكيانات السياسية والسكانية عن طريق الغزو والاستعمار، وفي الغالب كانت النتائج مؤلمة ومفجعة وتسببت في خسائر فادحة سواء في الأرواح أو الممتلكات.

ولكن بالرغم من كل هذا فإن العنف لم يكن هو الوسيلة الوحيدة في التعامل بين الأفراد والجماعات والشعوب، إن دراسة التاريخ الإنساني تظهر الاستخدام الواسع من قبل الشعوب للمقاومة اللاعنفية، حيث يشير جين شارب إلى " أن المقاومة اللاعنفية تمتد حتى عام 494 قبل الميلاد حين حجب

العامة التعاون عن أسيادهم النبلاء والرومان، حيث تركوا روما واعتصموا في الجبال حتى اضطر النبلاء إلى التفاوض معهم والإقرار بمطالبهم " (شارب، 1993).

وفي بعض الأحيان صاحبت المقاومة اللاعنفية الأشكال الأخرى من النضال المسلح والعنيف، ففي مراحل ما قبل ظهور الرأسمالية العالمية وبالرغم من كون العصيان المسلح كان المظهر الرئيسي لثورات العبيد والفلاحين، إلا أنه صاحبه أحيانا أشكال متنوعة من العصيان السلمي وشبه السلمي " تمثل بعضها في امتناع العبيد والفلاحين عن مزاوله العمل الشاق في أراضي الأسياد والتمرد على إكراه خصي الذكور وتمزيق وحدة العائلة، كما حصل في ثورات وانتفاضات العبيد في صقلية، وآسيا الصغرى، وأصحاب الحواجز الحمراء في الصين، وسبار تاكوس في روما " .
(الشوملي، 1991).

شكل ظهور المسيحية أحد أهم التطورات في تاريخ المقاومة اللاعنفية، وقد كان لتعاليم ومبادئ هذا الدين أثره الكبير في تمسك المسيحيين الأوائل باللاعنف ورفض حمل السلاح والانخراط في صفوف الجيش، فقد شدد تولستوي في كتابه قانون الحب وقانون العنف على " أن المسيحية قد دعت إلى الحب ورفض العنف مؤكدا أن الحب وصوت الضمير هما القاعدة الأولى لسلوك البشر، ودعا صراحة إلى العصيان المدني كحق طبيعي للإنسان عندما يتعارض العمل مع إيمانه وقال يجب ألا يكون المسيحي جنديا مستعدا لقتل أي إنسان يؤمر بقتله " (القشطيني، 1984).

وبالرغم من ظهور مفاهيم الحرب العادلة التي أجازت للمسيحي حمل السلاح ومقاتلة العدو في العصور اللاحقة، وتمثلت في أوضح وأقوى صورها في ظاهرة الحروب الصليبية التي كانت من أكثر الحروب التي تحمل أبعادا ورسائل دينية، إلا إن مبادئ اللاعنف انتشرت في الغرب بشكل واسع بعد الحرب النابليونية وعصر الثورات، فقد كانت كراسة هنري ثورو " واجب العصيان المدني " التي نشرها عام 1876 نقطة تحول في تاريخ المقاومة اللاعنفية حيث قال " أن الحكومة الوحيدة التي أعترف بها هي التي تقيم العدل على الأرض وليس التي تقوم على الظلم، مؤكدا أن على المواطنين أن يغسلوا أيديهم من السلطة الظالمة ولا يعطوها بأيديهم " (القشطيني، 1984).

يعتبر التاريخ الإسلامي حافل بالأمثلة التي استخدمها المسلمون في نضالهم ومحاربتهم للظلم، حيث اعتمدت الدعوة الإسلامية منذ بدايتها الأسلوب السلمي اللاعنفى قال تعالى " ادع إلى سبيل ربك

بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هي أحسن إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين " (سورة النحل آية 125).

وفي العصر الحديث شهدت الكثير من بقاع الأرض استخداما متميزا للمقاومة اللاعنافية، وقد كانت الحركة العمالية في بريطانيا أول من خاض إضرابا عاما من أجل تغيير الحكومة، كما أفشلت المقاومة اللاعنافية حركة كاب الانقلابية في ألمانيا عام 1920، وكذلك حركة المدرسين النرويجيين في عام 1942 وتحديهم للاحتلال النازي حيث استطاعوا إفشال المخططات النازية التي هدفت إلي تغيير مناهج التعليم وتشكيل اتحاد جديد للمعلمين، وقد شكل ذلك نقلة نوعية في تطور مسيرة المقاومة اللاعنافية في أوروبا، ففي بولندا استطاعت حركة التضامن العمالية إسقاط النظام الشيوعي الشمولي عبر استخدامها لأساليب المقاومة اللاعنافية، وفي أوكرانيا تحدثت المعارضة الأوكرانية محاولة تزييف الانتخابات الرئاسية واستطاعت إجبار الحكومة على أعادت الانتخابات.

أما في العالم الثالث فقد ساهمت المقاومة اللاعنافية بدور مهم في إثراء مسيرة التحرر التي خاضتها هذه الشعوب ضد الاستعمار الأجنبي، ومن أكبر الأمثلة على ذلك كانت ثورة عام 1919 في مصر بقيادة سعد زغلول والتي شكلت تطورا هاما في تاريخ مصر الحديث، وكذلك إضراب عام 1936 الذي أعلنه الشعب الفلسطيني، حيث مثل نموذجا ناجحا للنضال الفلسطيني رغم أنه لم يكن هو الشكل الوحيد ويشير د . براد بينت " أن السود في جنوب أفريقيا استطاعوا مواجهة أكبر نظام عنصري في التاريخ الحديث، وقد كانت حركة مقاطعة الباصات في جنوب أفريقيا عام 1955 _1957 من أكبر الأمثلة على المقاومة اللاعنافية "(بينت، 1988).

وفي جنوب شرق آسيا استطاعت المظاهرات والاحتجاجات اللاعنافية الإطاحة بنظام الديكتاتور فرديناند ماركوس عام 1986.

هذه لمحة تاريخية موجزة لتطور مسيرة المقاومة اللاعنافية عبر التاريخ البشري الذي يشكل الصراع ظاهرة اجتماعية ملازمة لمسيرته وتطوره، وتبقى الوسيلة المستخدمة لحل وإدارة هذا الصراع رهن لعوامل ذاتية وموضوعية يتجلى فيها الإدراك والوعي البشري من عدمه.

4.4.2 نماذج عالمية في المقاومة اللاعنافية:

شهد التاريخ الإنساني العديد من النماذج والتجارب الحية في المقاومة اللاعنافية في العديد من الثقافات والحقب التاريخية المختلفة، فقد استخدم الكثير من الشعوب والأمم وسائل المقاومة

اللاعنفية ومنها ما استطاع أن يحقق أهدافه في التحرر والاستقلال والتخلص من العبودية والتمييز العنصري، ومنها ما لم يستطع تحقيق ذلك نتيجة لظروف موضوعية وذاتية، وبالرغم من ذلك فقد شكلت هذه النماذج في المقاومة اللاعنفية سواء التي نجحت في تحقيق أهدافها أو التي تعثرت في ذلك تجارب جديرة بالدراسة واستخلاص العبر والنتائج وفيما يلي بعض النماذج للمقاومة اللاعنفية لبعض الشعوب.

1.4.4.2 التجربة الغاندية:

تشكل التجربة الغاندية في المقاومة اللاعنفية إحدى أكثر التجارب النضالية إثارة وتميزا لما حققته من نجاحات ولما لهذه التجربة من أبعاد سياسية وأخلاقية وفكرية، وغالبا ما ارتبطت المقاومة اللاعنفية بغاندي وتجربته العظيمة.

بدأ غاندي نضاله اللاعنفى عندما كان في جنوب أفريقيا، حيث قام بتنظيم الهنود الذين يعيشون ويعملون هناك من أجل المطالبة بحقوقهم وتحسين أوضاعهم المعيشية وقد اعتقلته سلطات نظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا، شكل اعتقال غاندي مرحلة مفصلية في تشكل ميوله النضالية المستندة إلى الفكر اللاعنفى حيث أن هناك من يرى "بأن غاندي قد تأثر بالفلسفة والتقاليد الهندوسية بقدر تأثره بالتقافة الغربية المسيحية وخاصة مؤلفات الكاتب الروسي تولستوي والتي كان لها تأثيرا كبيرا على تقوية الميول السلمية واللاعنفية عند غاندي " (أكرمان وديوفال، 2000).

وقد تمثلت الحلقة الثانية في المقاومة اللاعنفية لغاندي بعودته إلى الهند وقيادته لنضال الشعب الهندي من أجل التحرر من الاستعمار البريطاني، وقد استندت فلسفة غاندي على قيم أخلاقية وإنسانية تهدف إلى إبراز ظلم المحتل من جهة وتألبيب الرأي العام على هذا الظلم من جهة ثانية تمهيدا لمحاصرته والتخلص منه وفي تأكيده للمنهج الأخلاقي لفلسفة غاندي وتبنيه لللاعنف بشكل مبدئي رافضا إتباع الأساليب الميكافيلية في السياسة، يشير القشطيني " أن غاندي كان يؤمن بالوضوح ومكاشفة السلطات بما ينوي القيام به مستندا في ذلك إلى أخلاقيات المقاومة اللاعنفية وداعيا إلى أن تصبح هذه المبادئ والأخلاقيات الدليل والمبدأ اليومي للمناضل اللاعنفى سواء في نضاله السياسي أو تعامله الاجتماعى " (القشطيني، 1984).

وقد جمعت فلسفة غاندي بين النضال السياسي الموجه ضد الاستعمار وبين التغيير الاجتماعي في داخل المجتمع والهادف إلى تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، وهذا ما يفسر وقوفه إلى جانب الفئات الفقيرة والمهمشة في المجتمع الهندي.

وقد استخدمت المقاومة اللاعنفية في الهند بقيادة غاندي العديد من الوسائل اللاعنفية والتي كان لها أثرها في إخراج الاستعمار البريطاني وفضح ممارساته وجرائمه ضد أبناء الشعب الهندي وأهم هذه الوسائل:

- المقاطعة الاقتصادية للبضائع البريطانية كالأقمشة واستبدالها بالمنتجات المحلية، مما كان له أثر كبير على المصانع ورؤوس الأموال البريطانية.
- الامتناع عن دفع الضرائب للحكومة البريطانية.
- في عام 1930 قرر غاندي تحدي الحكومة البريطانية من خلال تنظيمه عصيان ضد قانون الملح الذي بموجبه كان الهنود يدفعون ضريبة مرتفعة لصالح الحكومة البريطانية عند شرائهم للملح، وقد طلب غاندي من الهنود رفض دفع هذه الضريبة والدخول في عملية عصيان مدني ضد هذا القانون.
- استخدام الحملات الإعلامية، كالعرائض والمطبوعات والبيانات.
- الاعتصامات الجماهيرية والاجتماعات العامة والمظاهرات والإضرابات، فقد اشتهر غاندي بإضراباته الطويلة عن الطعام.

هذه بعض الوسائل اللاعنفية التي اعتمدها النموذج الهندي في المقاومة اللاعنفية هذا النموذج الذي قام على أساس أن اللاعنف هو قانون الجنس البشري وأن المناضل اللاعنفي يجب أن يكون مؤمناً ومستعداً للتضحية، كما أنها لا تدعو إلى انتصار أي طرف على الآخر وإنما اتحاد الطرفين من خلال قانون المحبة والاحترام والاعتراف بالآخر وحقوقه، وبالرغم من قيام القوات البريطانية باعتقال غاندي إلا أن الشعب الهندي استمر في نضاله اللاعنفي إلى أن اضطرت الحكومة البريطانية في نهاية الأمر إلى الرضوخ ودخلت في مفاوضات مع غاندي أدت إلى استقلال الهند.

بقي أن نقول أن الفلسفة الغاندية انطلقت من فهم محدد لطبيعة السلطة السياسية ومصدر قوة هذه السلطة فمن وجهة نظر غاندي فإن استمرار بقاء أي سلطة أو نظام غير ممكن بدون أن يتمتع بقبول ودعم الجماهير العريضة الخاضعة لهذا النظام، ففي اللحظة التي يقرر فيها الناس سحب قبولهم ودعمهم لنظام ما فإنه ينتهي، وبالطبع هذا لا يحدث بشكل آلي بعيداً عن إرادة الجماهير واستعدادها للتضحية وتحمل الصعاب في مواجهة ممارسات وردود فعل السلطة العنيفة.

لقد تركت التجربة الغاندية أثارا واضحة في الوعي الإنساني وعلاقته بالمقاومة ويعود ذلك لكونها انتهجت أسلوب المقاومة اللاعنفية بشكل مبدئي والتزمت به أخلاقيا وفلسفيا، وكذلك لقدرتها الفائقة على حشد معظم فئات الشعب الهندي وانخراطها في المقاومة اللاعنفية ضد الاستعمار البريطاني.

2.4.4.2 حركة البتهانيين في بيشاور عام 1930:

يعتبر عبد الغفار خان من أشد أتباع غاندي وأكثرهم تمسكا بالمبادئ والأفكار الغاندية، وقد أسس جيشا لاعنفيا من قبائل البتهانيين التي ينتمي إليها عرف باسم جيش الله أو عبيد الله، وقد تشكل هذا الجيش من النساء والرجال الذين التزموا بمنهجية اللاعنف، وقد قاد بدشاه خان الجيش الإسلامي اللاعنفى لمقاومة الاحتلال البريطاني لإقليم بيشاور على الحدود الغربية الشمالية للهند حيث يعيش المسلمون، "وقد اندلعت مواجهات عنيفة بين البتهانيين المسلمين والقوات البريطانية أسفرت عن مقتل الكثير من البتهانيين، حيث استمرت المسيرات والمظاهرات والإضرابات في إقليم بيشاور إلى أن أعلنت بريطانيا الإقليم مستقلا عام 1933 " (اسواران، 1987).

وما يميز حركة البتهانيين اللاعنفية المميزات التالية:

- أنها أثبتت أن المقاومة اللاعنفية هي سلاح يصلح استخدامه لكافة الشعوب والأديان.
- إن الجيش السلمي البتهاني كان أول نموذج لجيش سلمي لا عنفي بشكل منظم.
- الربط بين اللاعنف والإسلام، يقول بدشاه خان :

" لا شيء يدهش المسلم أو البتهاني مثلي أكثر من إتباع عقيدة اللاعنف، وهي ليست عقيدة جديدة لقد اتبعها النبي محمد صلى الله عليه وسلم طوال الفترة التي قضاها في مكة قبل ألف وأربعمائة سنة، ومنذ ذلك الحين اعتنق هذه العقيدة جميع الذين أرادوا أن يتخلصوا من نير الظلم والاضطهاد، إلا أننا نسيناها وعندما قدمها لنا غاندي ظننا أنه يناصر عقيدة جديدة " (اسواران، 1987).

3.4.4.2 حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية:

عانى المواطنون السود في الولايات المتحدة الأمريكية من سياسة التمييز العنصري التي مورست ضدهم، وقد كان هناك نصوص قانونية تستند إليها الممارسات العنصرية ضد السود، حيث امتدت هذه السياسة العنصرية لتشمل إجبار السود على الجلوس في المقاعد الخلفية للباصات وفي حالة

دخل المواطن الأبيض إلى الباص وهو ملئ بالركاب كان المواطن الأسود يضطر للقيام وترك مقعده لصالح المواطن الأبيض.

شكلت حادثة السيدة السوداء روزا باركز (ROSA PARKS) عام 1955 التي اعتقلت الشرطة بسبب عدم تخليها عن مقعدها لصالح رجل أبيض صعد إلى الحافلة بعدها الشرارة التي أدت إلى انطلاق حملة النضال اللاعنفي للسود في أمريكا بقيادة رجل الدين مارتن لوثر كينج، فبعد انتشار خبر اعتقال هذه السيدة السوداء اتخذ السود قرارا بمقاطعة الباصات التي تقلهم إلى أماكن عملهم، حيث كانوا يذهبون على أقدامهم أو على عربات، وقد استمرت حملة مقاطعة الباصات في المدن التي يقطنها السود مثل مونتغمري بولاية ألاباما الجنوبية بالرغم من كل الصعوبات التي واجهتها، ويشير جين شارب أن مارتن لوثر كينج تبنى اللاعنف بشكل مبدئي حيث بقي صامدا ومؤمنا بأفكاره بالرغم من كل ما تعرض له من تمييز واعتقال وملاحقة، كما ألقى قنبلة على بيته . استطاع كينج إن يقدم أسلوبا مقبولا وممكنا لمقاومة سياسة التمييز العنصري، ويوضح ذلك في قوله " بالنسبة للآلاف الذين يشاركون في حملة المقاطعة ربما يكون صحيحا أن معظمهم لا يؤمن باللاعنف كفلسفة حياة ولكن بسبب ثقتهم بقيادتهم ولأن اللاعنف قد قدم لهم كوسيلة تعبير بسيطة في العمل كان هناك رغبة واستعداد عندهم لاستخدام هذا الأسلوب " (شارب، 2005).

يعتبر مارتن لوثر كينج من رواد المدرسة التي تعتبر اللاعنف مبدأ وطريقة حياة وهو من أشد المؤيدين لأفكار غاندي وفلسفته السلمية، وقد استندت فلسفة كينج السلمية على أن اللاعنف لا يتأسس على الجبن ولا يهدف لهزيمة الخصم بل هدفه هو إقامة المساواة والعدالة الاجتماعية وهذا ما يميز تجربة كينج عن التجربة الغاندية ويؤكد هذا د. عبد الهادي خلف بقوله:

" بالرغم من تشابه تجربة غاندي ومارتن لوثر كينج في اعتمادهما على مبادئ اللاعنف في الإستراتيجية والتكتيك، إلا أنهما يمثلان شكلين مختلفين من المهمات النضالية التي استند تحقيقها على العمل الجماهيري الملتمزم بمبادئ اللاعنف ففي الهند كان العمل الجماهيري يتصدى لمهمات مواجهة الاستعمار البريطاني بهدف انتزاع استقلال الهند، بينما كان العمل الجماهيري لحركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة يتصدى لمهمات إزالة أشكال التمييز العنصري ويهدف لانتزاع الحقوق المدنية المتساوية للسود " (خلف، 1988).

وقد أدى هذا الشكل من النضال الذي تنبأه السود لمقاومة التمييز العنصري في الولايات المتحدة الأمريكية إلى إلغاء النصوص القانونية والممارسات العنصرية ضد المواطنين السود كافة.

4.4.4.2 ثورة 1919 في مصر:

خضعت مصر للاستعمار البريطاني في عام 1882 م، وقد رفض الشعب المصري هذا الاستعمار واستخدم كافة الوسائل الممكنة في مقاومته، وقد تجلى ذلك في الثورة السلمية اللاعنافية التي فجرها الشعب المصري بقيادة سعد زغلول، الذي قامت القوات البريطانية بنفيه هو ومجموعة من زملائه إلى جزيرة مالطا في 8 آذار عام 1919، مما ساهم في اشتعال فتيل ثورة جماهيرية سلمية عمت العديد من المدن المصرية مستخدمة أساليب متنوعة من بينها عدم التعاون اللاعنيف في شكل إضرابات ومقاطعات ومظاهرات شعبية سلمية للاحتجاج على نفي زعمائهم والتعبير عن دعمهم للمطالبة بالحرية والاستقلال، وفي هذا الصدد يشير د. براد بينت " أن الإضراب مثل مكونا أساسيا من مكونات حركة المقاومة المصرية، ففي البداية أضرب الطلاب والمحامون ثم لحق بهم عمال البريد والترام والسكك الحديدية " (بينت، 1988).

وقد تميزت ثورة 1919 بكونها تمثل ثورة الشعب كله، فالأحزاب التي تمثل النخب السياسية لم تعد هي الممثل والعنوان الوحيد لتلك المرحلة، حيث أصبحت مصر مسرحا لتحركات شعبية واسعة وغير متوقعة مما فرض على القيادات التقليدية النزول إلى الشوارع والارتقاء إلى مستوى النضال الجماهيري، وقد عبر سعد زغلول عن هذا التطور في موقف القيادات التقليدية في خطابه أمام عمال سكك الحديد بتاريخ 4 يوليو عام 1924 بقوله " أفرح كثيرا وأسر كثيرا كلما شعرت أن هذه الحركة ليست فيما يسمونه بالطبقة العالية فقط، بل هي منبعثة أيضا وعلى الأخص في الطبقة التي سماها حسادنا طبقة الرعاة، وأفتخر بأني من الرعاة مثلكم، ولو كانت هذه الحركة مقتصرة على الطبقة العليا لما قامت القائمة " (عبد العزيز، 1990).

وأخيرا نجحت هذه المقاومة اللاعنافية في الحصول على الاستقلال عن بريطانيا، ففي فبراير عام 1921 أوصت لجنة ميلر بتخلي بريطانيا عن الحماية على مصر وترتيب العلاقات معها على أسس أخرى غير علاقة الاستعمار.

5.4.4.2 حركة التضامن في بولندا: (1980 _ 1989)

تعتبر المقاومة التي قادتها حركة التضامن العمالية في بولندا من أكثر أشكال المقاومة اللاعنافية فعالية ضد أنظمة الحكم الشمولية كالنظام الشيوعي في بولندا لما عرف عن هذه الأنظمة من قمع

وبطش وعدم احترام حقوق الإنسان والحريات العامة، وقد استخدمت حركة تضامن كافة أشكال المقاومة السلمية اللاعنفية كالإضرابات والمظاهرات وعدم التعاون والعصيان المدني.

جاء تشكيل حركة التضامن في عام 1980 على أثر إضراب عمال المصانع الذين احتجوا على ارتفاع الأسعار، وقد تبنى هذا التحرك العمالي العديد من المطالب النقابية كان على رأسها تأسيس نقابة عرفت لاحقاً باسم التضامن، وعلى الرغم من معارضة الحكومة في البداية إلا أنها اضطرت أن توافق على تأسيس نقابة عمالية مستقلة " حيث تشكلت هذه النقابة نتيجة تألف حوالي 36 اتحاداً نقابياً وبلغ عدد المنتسبين لحركة التضامن مع منتصف عام 1981 حوالي عشرة ملايين عضو في بلد يبلغ عدد سكانه ثلاثين مليوناً في ذلك العام " (شارب، 2005).

استمرت حركة التضامن في نضالها للدفاع عن حقوق العمال ومن أجل بناء مجتمع مدني، بالرغم من الممارسات القمعية التي قامت بها الحكومة البولندية ضد العمال والمتظاهرين الذين نزلوا إلى الشوارع والساحات العامة للتعبير عن رفضهم للسياسات الحكومية، وقد تواصلت النشاطات والاحتجاجات التي كانت في مجملها جماهيرية ميدانية لاعنفية كالمظاهرات والاحتجاجات وعدم التعاون، وقد تكللت هذه المقاومة بسقوط النظام الشيوعي في بولندا في نهاية الثمانينيات وإقامة حكومة بولندية بزعامة حركة التضامن وقائدها ليخ فليسا.

5.4.2 مفهوم اللاعنف في الثقافة العربية الإسلامية:

تثار العديد من التساؤلات حول إمكانية نشر ثقافة اللاعنف في أوساط المجتمعات العربية والإسلامية لما يعرف عن العرب من سيطرة للعاطفة والمزاج المتفجر، مما حدا ببعض النقاد إلى الاعتقاد بأن اللاعنف يتناقض مع الثقافة العربية الإسلامية مستنديين في ذلك إلى تاريخ الفتوحات الإسلامية وما رافقها من صورة للجندي المسلم الذي يصنع التاريخ بسيفه المسلول.

وفي هذا الصدد يمكن القول بأن الإنسان العربي والمسلم وبالرغم من الظروف الموضوعية والأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية القاسية التي مر بها والتي حملت في طياتها الكثير من المآسي والآلام والحرمان والفقر مما كان له الأثر العميق في صقل شخصية هذا الإنسان وتنمية نزعات العنف داخله، إلا أن التاريخ العربي والإسلامي حافل بالأحداث والتجارب اللاعنفية والتي تشير إلى أن العنف وعسكرة المجتمع لم تكن هي الصفة السائدة في هذه المجتمعات بل هي سمة عابرة فرضتها ظروف القهر والتحدي والعدوان.

لقد اتسمت نظرة الإسلام للإنسان بالاحترام والتكريم والارتقاء به إلى درجة القدسية، فعندما خلق الله الإنسان ليستخلفه في الأرض خاطب الملائكة بقوله سبحانه وتعالى " فإذا سويته ونفخت فيه من روحي فقعوا له ساجدين "(سورة الحجر أية 29).

وقد اعتمدت الدعوة الإسلامية منذ سنواتها الأولى المنهج السلمي اللاعنفي في الدعوة حيث اعتمد الرسول صلى الله عليه وسلم أسلوب الإقناع ومخاطبة العقل في نشر دينه الجديد بالوسائل السلمية قال تعالى " لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم "(سورة البقرة أية 256).

وقد قابل الرسول الكريم الأذى والعذاب الذي مارسه قريش ضده وضد أتباعه بمزيد من الصبر والمثابرة، كيف لا وهو الذي قال لآل ياسر وهم تحت العذاب صبرا آل ياسر فإن موعدكم الجنة.

وقد نظمت التعاليم الإسلامية العلاقة بين المسلمين وغيرهم من الشعوب والأمم على أسس من المسالمة والأمان والاحترام المتبادل، انطلاقا من حرص الإسلام على الاستقرار والسلام العالمي لقوله تعالى " وان جنحوا للسلم فاجنح له وتوكل على الله انه هو السميع البصير " (سورة الممتحنة أية 8).

وبالرغم من أن التاريخ الإسلامي حافل بالغزوات والمعارك الحربية التي خاضتها الجيوش الإسلامية ضد أعداءه، إلا أن الإسلام اعتبر الحرب حالة اضطرارية يجب أن لا يتم اللجوء إليها إلا بعد استنفاد كافة الوسائل السلمية الأخرى قال تعالى " وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين " (سورة البقرة أية 191).

وقد وضع الإسلام ضوابط وتعليمات يجب على القائد والجيش المسلم الالتزام بها وهي تشكل مبادئ أساسية لكيفية سلوك المقاتل المسلم في تعامله مع الخصم وحفاظه على شرف انتماؤه العسكري

الإسلامي من خلال عدم التعرض للأطفال والنساء والشيوخ والممتلكات ومعاملة الأسرى معاملة حسنة ، ومازالت وصية أبو بكر الصديق لجيش المسلمين الذي كان يتجه للحرب في بلاد الشام أكبر مثال على ذلك ، أما المثال الآخر فنأخذه من سيرة الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم: " ففي يوم مكة أعطى الرسول صلى الله عليه وسلم الراية إلى سعد بن عبادة رضي الله عنه، فبلغه أنه قال لأبي سفيان حين مر عليه: يا أبا سفيان اليوم يوم الملحمة، اليوم تستحل الحُرمة _ والحُرمة هي الكعبة _ فلما شكَا أبو سفيان ذلك إلى الرسول صلى الله عليه وسلم قال بل هذا يوم تعظم فيه الكعبة فأمر بأخذ الراية من سعد فتعطى عليا " (الشافعي، 1998).

وبعد دخوله مكة فاتحاً منتصراً وقف رسول الله مخاطباً قريش " اذهبوا فانتم الطلقاء " متناسياً ما ألحقه به من صنوف العذاب والقهر، وهذا تعبير عن تسامح الإسلام وسموه.

وعند مقارنة هذه التعليمات والسلوكيات التي تحلى بها القادة والجيش الإسلامية مع ما تقوم به بعض الجيوش الحديثة في عصرنا الحالي من قتل للأطفال والشيوخ والنساء وقصفهم بأحدث ما توصلت إليه الترسانة العسكرية العالمية، وكذلك ما تمارسه قوات الاحتلال الإسرائيلي من قتل واغتيال لأبناء الشعب الفلسطيني وتدمير آلاف الدونمات المزروعة بالأشجار، فإننا نلمس الفارق الشاسع بين الأخلاقيات والمبادئ التي تحلى بها القادة المسلمون وبين تلك التي تحلى بها قادة الجيوش الحديثة.

وفي إطار حديثنا عن جدلية العلاقة بين اللاعنف والإسلام لابد لنا من التعرض إلى مفهوم الجهاد الذي يعتبر مفهوماً مثيراً للجدل والنقاش بين أوساط عديدة تعتبره مناقضاً للمفهوم السلمي واللاعنف.

يشير القشطيني إلى أنه ووفقاً للفهم السائد بين كافة الفقهاء الذين تناولوا هذا المفهوم فإنه يمكن اختزال مفهوم الجهاد بنوعين اثنتين هما:

□ " الجهاد الأكبر _ أي جهاد المسلم ضد نواقصه ومقاومة نزواته وشهواته ورغباته.

□ الجهاد الأصغر _ وهو مقاومة الأعداء واستخدام القوة ضدهم.

وأصحاب هذا الرأي يستندون في ذلك إلى قول الرسول بعد عودته من غزواته رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر " (القشطيني، 1984).

وبالرغم من أن الإسلام قد دعا إلى الجهاد ولكنه ربطه بوجود أسباب موجبة مثل احتلال أرض من أراضي المسلمين، كما وضع ضوابط لهذا الجهاد، وقد أشار د. شايوان ساثا اناند إلى " أن الإسلام وضع قيود صارمة على استخدام الجهاد الأصغر، لأن على المسلمين ممارسة الجهاد الأكبر، ومن الطبيعي أن الجهاد الأكبر يمثل مرشدا للجهاد الأصغر سواء من زاوية تحديد أهدافه أو من زاوية تحديد طبيعته ممارسته " (اناند، 1988).

ومما تجدر الإشارة إليه أن الدين الإسلامي غني بالمبادئ والأركان والطقوس التي هي في جوهرها من أسلحة المقاومة اللاعنفية ومنها:

الصوم، صلاة الجماعة، وعدم التعاون مع الظالمين والفاستدين، كما يعتمد العقد الاجتماعي في الحكم الإسلامي على أساس طاعة الخليفة أو الحاكم المسلم ما دام يحكم بالعدل ووفقا للشريعة الإسلامية، قال الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز " يا أيها الناس من أطاع الله فقد وجبت طاعته ومن عصى الله فلا طاعة له أطيعوني ما أطعت الله فيكم فإذا عصيته فلا طاعة لي عليكم " (ابن الجوزي، 2001).

من هنا نرى بأن الإسلام يتضمن الكثير من المفاهيم والمبادئ والطقوس الدينية التي تظهر بأن هناك تلاقي وتوافق بين مبادئ وأساليب اللاعنف وبين القيم والمعتقدات الإسلامية فكلاهما يؤمن بالسلام ومقاومة الظلم والسعي نحو تحقيق العدل والمساواة واحترام حقوق الإنسان والاستعداد للبذل والعطاء في سبيل القيم السامية، ومما يؤكد هذا الرأي أن كافة الإنجازات والاكتشافات التي ساهمت بها الحضارة العربية الإسلامية وأثرت بها الإنسانية كانت في المجالات السلمية سواء العلمية أو الأدبية أو الاجتماعية، فجميع الاختراعات والأدوات والصناعات العسكرية التي تساهم في قتل وتدمير بني البشر كانت وما زالت خارج الإطار العربي الإسلامي.

لقد ساهمت دعاية العولمة في وقتنا الحاضر في نشر فكرة صدام الحضارات، وبالذات الصدام المفترض بين الحضارة والثقافة الغربية من جهة وبين الثقافة العربية الإسلامية من جهة أخرى ، حيث شخصت الإسلام كعدو مفترض لا بد من مواجهته وعزله، وبالمقابل وظفت الجماعات الأصولية المتطرفة هذه الدعاية في نشر فكره السياسي الذي يقوم على تكفير الآخر ورفضه، لقد نتج عن عملية التجاذب والاستقطاب الحاصلة حاليا في العالم فريقين يتصارعان أحدهما ينظر للآخر باعتباره إرهابي وشرير، والآخر يرى فيه قوة غاشمة مستكبرة وكافرة.

إن الخروج من دائرة العنف والكراهية التي يحاول البعض من كلا الطرفين نشرها وتعميمها يكون بالعودة إلى العقل والتمسك بالأصول الدينية الصحيحة، والابتعاد عن التطرف والتعصب الذي يولد الحقد والكراهية والتمسك بقيم التسامح وحوار الأديان والثقافات والحضارات.

6.4.2 جدلية العنف واللاعنف في تاريخ النضال الإنساني:

إن الخوض في جدلية طبيعة خيارات العنف واللاعنف وعلاقتها بالنضال الإنساني يدخلنا في دائرة غير متناهية من الآراء والأفكار التي تتفق أحيانا وتتعارض أحيانا أخرى ، ويمكن القول أن هذين النوعين من النضال قد لعبا دورا بارزا في تشكيل الحدود الجغرافية والأنظمة السياسية والاجتماعية في هذا العالم، وبالتالي فإن القول بأن السيف وحده هو الذي يصنع التاريخ خطأ في الرأي وهو شبيه بالرأي الذي يرى بأن اللاعنف هو الأسلوب الوحيد القادر على تغيير المجتمع.

إن اللجوء إلى خيار العمل المسلح العنيف أو خيار العمل الجماهيري اللاعنفي كان وسيبقى عملية مرتبطة في جوهرها بالظروف الموضوعية المحيطة بالصراع، وكذلك بطبيعة موازين القوى القائم بين طرفي الصراع، مما يشير إلى أن العوامل التي تقود حركة تحرير أو تغيير اجتماعي إلى اللجوء إلى العنف أو اللاعنف لتحقيق أهدافها تشمل مجموعة من المتغيرات التي قد لا تخضع لرغبات قادة هذه الحركات فبالرغم من تبني الكثير من حركات التحرر الوطني أسلوب الكفاح المسلح إلا أن خيار المقاومة اللاعنفية استمر قائما كما حدث في الثورة الجزائرية والثورة الفلسطينية، وبالمقابل فعلى الرغم من تبني عدد من حركات التحرر الوطني أسلوب المقاومة اللاعنفية كما حدث في الهند فإن خيار اللجوء إلى العنف لم يكن مغيبا كليا عن رؤية المقاومة الهندية، وقد أشار غاندي إلى إمكانية هذا الخيار بقوله " إن اللاعنف هو عقيدتي ولم يكن الأمر كذلك بالنسبة لحزب المؤتمر، فبالنسبة للمؤتمر كان اللاعنف سياسة، والسياسة تؤخذ بالعقيدة طالما هي مستمرة لا أكثر وللمؤتمر الحق في تغييرها إذا ما رأى ذلك ضروريا، أما العقيدة فلا يمكن أن تقبل بتغيير " (شارب، 1979).

يبدو من الصعب القول فيما إذا كان الكفاح المسلح العنيف أم النضال السلمي اللاعنفي هو الأهم أو الأفضل ولكن التاريخ البشري حافل بأمثلة واسعة وعديدة من كلا الشكلين، وبالتالي يبدو من الحكمة إبقاء كافة الخيارات مفتوحة أمام حركات التحرر والمقاومة السياسية والاجتماعية لاختيار الأسلوب الأكثر ملائمة للظروف التاريخية، وبما يحقق أهداف هذه الحركات، وضمن هذا السياق يشير لينين إلى أهمية إبقاء الخيارات مفتوحة أمام حركات المقاومة بقوله " يعتقد الثوريون غير

المجربين عادة أن الطريق القانونية للنضال هي انتهازية وذلك لأن البرجوازيين عملوا باستمرار على خداع وتخدير العمال، بينما الطرق غير القانونية في النضال هي ثورية، إن ذلك خطأ على أي حال " (خلف، 1988).

يتضح لنا أن العنف واللاعنف هما أسلوبان نضاليان لكل منهما أساليبه ومناهجه واللجوء إلى أحدهما أو الدمج الخلاق فيما بينهما يتقرر ضمن خصوصيات ومعطيات كل حالة نضالية والظروف المحيطة بها وما يطرأ على تلك الظروف والمعطيات من تغييرات، فحركة نضال السود في أمريكا كما يراها خالد القشطيني " كانت نتاج لعملية مزج بين هذين الشكلين من النضال قادت في نهايتها إلى تحرير الزنوج من القيود المفروضة عليهم " (القشطيني، 1984).

أما جبرائيل الشوملي فانه يمضي إلى أكثر من ذلك بقوله " إن الأشكال العسكرية لا يجب أن توضع في تناقض مع الأشكال غير العسكرية، فأساليب الإضرابات والمظاهرات الجماهيرية والتعبئة والتحريض ضد الاحتلال الأجنبي ليس بديلاً لأسلوب المجموعات الفدائية والكفاح المسلح " (الشوملي، 1993).

على النقيض من ذلك نجد أن محاولة إيجاد صيغة من المزاجية بين المقاومة المسلحة العنيفة وبين المقاومة الجماهيرية اللاعنافية قد أثارت الكثير من النقد والرفض من قبل العديد من دعاة اللاعننف، فمثلاً يرى جين شارب " أن أكبر تحدي وخطر يمكن أن يواجه المقاومة اللاعنافية هو استخدام وسائل عنفيه، حيث أن استخدام العنف يعطي الفرصة للخصم من أجل استخدام القوة والقمع وهي وسائل يتمتعون بالتفوق فيها " (شارب، 2003).

تشير هذه الآراء إلى أن العنف واللاعنف هما خياران واضحان لكل سماته ووسائله وأدواته، حيث تلعب الظروف الموضوعية دوراً أساسياً في اختيار الأسلوب النضالي المناسب، ففي ظروف تاريخية يكون الكفاح المسلح العنيف هو الخيار الوحيد المتاح أمام قوى المقاومة والتغيير من أجل تحقيق أهدافها، وفي أحيان أخرى وظروف تاريخية مختلفة يكون خيار العنف غير عقلاني بل يؤدي إلى نتائج كارثية، وبالتالي فإن نجاح أي مقاومة يتمثل في قدرتها على امتلاك القرار في اختيار الأسلوب النضالي المناسب الذي يتلاءم مع الظروف التاريخي المحدد.

نستخلص مما تقدم العلاقة الجدلية القائمة بين خيارات العنف وخيارات اللاعننف فالأول يدعو إلى المواجهة العسكرية الدموية والثاني يعتمد على التغيير بوسائل سلمية غير دموية، وضمن معالجته

لجدلية هذه العلاقة يرى حنفي أن " العنف واللاعنف وجهان لعملة واحدة ولهذا فهما يرتبطان معا بجدلية داخلية محددة: قانون التضاد، فإذا ازداد اللاعنف انخفض العنف وإذا ازداد العنف انخفض اللاعنف، بيد أن العنف واللاعنف سيظلان موجودين دائما وباستمرار وذلك لأنهما يمثلان الأطروحة والأطروحة المضادة " (خلف، 1988).

ففي الوقت الذي يرى فيه دعاة العنف أن الكفاح المسلح هو الأسلوب الصحيح والوحيد القادر على مواجهة الديكتاتوريات وأنظمة الحكم التي لا تؤمن بالقيم الإنسانية والديمقراطية ولا تعرف سوى لغة القتل والدماء والتخريب، نرى أن دعاة اللاعنف يرفضون استخدام الأساليب العنيفة في الصراع ويدعون إلى التمسك بخيار اللاعنف كوسيلة إستراتيجية في التغيير، لما له من إيجابيات تتمثل فيما يلي:

- العنف لا يحل المشكلات بل يزيدها تعقيدا، حيث أنه يشكل دائرة مستمرة ومغلقة لا يمكن الخروج منها فهي تأخذ شكلا متتابعا من الفعل ورد الفعل.
- العنف يقوم على سياسة إقصاء الآخر وتحطيم إرادته وتصفيته جسديا في حين أن اللاعنف يعتمد على التقاء إرادة الأطراف نحو اكتشاف الحقيقة، يقول الإمام الشافعي " رأي صواب يحتمل الخطأ ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب " فالحقيقة ليست ملكا لأحد إنما الحقيقة المطلقة هي ملك للخالق فقط.
- إن اعتياد الممارسة العنيفة يؤدي إلى الإدمان عليها وبالتالي يصبح العنف هو لغة التخاطب والحوار بين الفئات الاجتماعية المختلفة، ومن الأمثلة على ذلك ظاهرة الأفغان العرب الذين حاربوا ضد الاحتلال السوفيتي في أفغانستان ومن ثم عادوا إلى ديارهم بممارسات عنيفة أدت إلى زعزعة استقرار الدول العربية.
- وعلى الصعيد الفلسطيني فإن هناك من يرى بأن انتفاضة الأقصى وما رافقها من عسكرة أدت إلى بروز العديد من المظاهر السلبية التي كان أهمها ظاهرة الفلتان الأمني التي تعيشها الأراضي الفلسطينية هذه الأيام، فوفقا لتقرير الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن الصادر في تشرين ثاني 2005 " بلغت حالات القتل في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية على خلفية الانفلات الأمني وفوضى السلاح 56 حالة قتل في عام 2003، و 93 حالة في عام 2004، كما وصل عدد حالات القتل التي وثقتها الهيئة منذ بداية عام 2005 وحتى تاريخ 2005/10/30 127 حالة قتل " (الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، 2005).

□ اللاعنّف يمتاز بقدرته على تجنيد نسبة كبيرة من طاقات الجماهير من مختلف الفئات والأعمار والاتجاهات، في حين تبقى نسبة الذين يستوعبهم العنف أقل بكثير فبالرغم من أن الكفاح المسلح يحرر إرادة المناضل من الخوف والإذعان لسطوة القهر والطغيان، إلا أن اللاعنّف يحرر إرادة الجماهير ويسلحها بأسلحة اجتماعية واقتصادية وسياسية ونفسية قادرة على خلخلة البنى النفسية الموروثة عن قرون القهر والظلم كما تعزز الاتجاهات الديمقراطية داخل المجتمع.

وأخيراً نستذكر مقولة مارتن لوثر كينج حول خيار العنف وخيار اللاعنّف ، حيث يقول " الخيار الآن ليس بين العنف واللاعنف، أنه بين اللاعنّف واللبقاء " (رمال، 1998).

7.4.2 المقاومة اللاعنفية عبر التاريخ الفلسطيني:

لا تعتبر المقاومة اللاعنفية أسلوباً جديداً أو سلاحاً مستحدثاً في تاريخ النضال الفلسطيني ، فقد كانت إحدى أشكال المقاومة التي استخدمها الشعب الفلسطيني منذ بداية صراعه مع الحركة الصهيونية العالمية وحكومة الانتداب البريطاني، فقد شهدت الأراضي الفلسطينية المحتلة عبر تاريخ نضالها الطويل العديد من الإضرابات والمظاهرات ورفض التعاون مع الاحتلال وغيرها من أشكال المقاومة اللاعنفية، إلا أن هذه الأحداث كانت تتميز أحياناً بكونها محدودة وعشوائية وغير منظمة وأحياناً كانت منظمة وواسعة كما هو الحال في إضراب عام 1936، وما يميز المقاومة اللاعنفية الفلسطينية أنها كانت تأخذ شكل ردود الأفعال على ممارسات الاحتلال وغالباً ما كان يتخللها أحداث عنف.

بالإطلاع على تاريخ المقاومة الفلسطينية يمكن تقسيم دراسة واقع المقاومة اللاعنفية الفلسطينية إلى المحاور الرئيسية التالية:

1. مرحلة الانتداب البريطاني وبداية انطلاق المشروع الصهيوني في فلسطين.
2. مرحلة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.
3. مرحلة اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى.
4. مرحلة انتفاضة الأقصى الثانية.

وفيما يلي شرحاً موجزاً لتطور المقاومة اللاعنفية عبر هذه المراحل المتعاقبة:

1.7.4.2 مرحلة الانتداب البريطاني:

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بدأت مؤامرة الإحلال الممنهج لليهود في فلسطين، حيث تحالفت الحكومة البريطانية مع الحركة الصهيونية العالمية لتنفيذ المشروع (الحلم) الصهيوني في فلسطين ، وقد كان وعد بلفور بتاريخ 2 تشرين ثاني عام 1917 قمة هذا التحالف حيث قدم وزير خارجية بريطانيا بلفور وعدا إلى اللورد روتشيلد يؤيد فيه قيام وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، ومن المؤشرات على عمق التواطؤ البريطاني مع المشروع الصهيوني هو تعيين اليهودي هربرت صموئيل كأول مندوب سامي بريطاني في فلسطين، وقد جاء في مذكرات صموئيل " عينتني حكومة صاحب الجلالة وهي على بنية تامة بميولي الصهيونية وبلا شك فان تلك الميول كانت سببا أساسيا " (عبد الهادي، 1992).

لقد شكل وعد بلفور قمة التآمر والتواطؤ الإمبريالي مع المشروع الصهيوني ضد طموحات الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال، أمام هذا الواقع الذي عملت حكومة بريطانيا والحركة الصهيونية العالمية على خلقه في فلسطين وما رافقه من قمع واقتلاع للمواطن الفلسطيني والاستيلاء على أرضه لم يكن أمام الشعب الفلسطيني سوى الدفاع عن أرضه وعرضه ووجوده حيث فجر مقاومة متعددة الأشكال مسلحة أحيانا وجماهيرية لا عنفيه أحيانا أخرى، وقد اندلعت العديد من الهبات والاحتجاجات والثورات ضد الاستعمار البريطاني وسياسته غير المتوازنة في فلسطين ، بتاريخ 27 شباط 1920 تم تنظيم مظاهرة ضخمة اشترك فيها 40 ألف مواطن فلسطيني طافوا حول القدس، كما قاموا بتسليم قناصل الدول الأجنبية احتجاجات على التجزئة الاستعمارية للوطن ووعده بلفور.

وفي سنة 1922 اندلعت احتجاجات ومظاهرات واسعة ضد السياسة البريطانية في فلسطين أصدرت في أعقابها بريطانيا الكتاب الأبيض الذي اشتمل على دستور لفلسطين وتشكيل مجلس تشريعي مكون من 22 عضواً، ويشير توما " أن المؤتمر العربي الفلسطيني الخامس الذي انعقد في نابلس بتاريخ 22 آب قرر مقاطعة انتخابات المجلس التشريعي المقترح من قبل بريطانيا وكذلك مقاطعة اليهود وتأسيس مكتب دعاية في لندن " (توما، ب.ت).

وحول دور المنظمات الأهلية في مقاومة الاستعمار اليهودي لفلسطين يشير وليد سالم أن " العمل ضد الصهيونية والانتداب البريطاني مثل النشاط الأساسي للجمعيات والحركات الجماهيرية في ذلك الوقت، وكانت النساء الفلسطينيات أول من دعا إلى مقاطعة المنتجات الصهيونية في

" مؤتمرهن الأول عام 1929 كما قررن بيع حليهن ومصاغهن لدعم المقاومة (عبد الهادي والنحاس، 2002).

ويذكر توما أن من أهم نتائج استمرار الدعم البريطاني للهجرة اليهودية إلى فلسطين كان في:

"ارتفاع عدد اليهود فيها بشكل ملحوظ الأمر الذي حدا باللجنة التنفيذية العربية إلى إصدار بيان عام 1933 حذرت فيه من خطر الهجرة اليهودية إلى فلسطين كما عقدت مؤتمراً في 26 آذار عام 1933 قررت فيه عدم التعاون مع الحكومة البريطانية ومقاطعة البضائع البريطانية والصهيونية، وفي أواخر أكتوبر عام 1933 أعلن الإضراب في جميع المدن الفلسطينية كما اجتاحت المظاهرات الشعبية كافة المدن وقد استخدمت القوات البريطانية القوة العسكرية والنارية لتفريق المتظاهرين مما أدى إلى سقوط عدد من الشهداء والجرحى وقد امتدت هذه الهبة لمدة ستة أسابيع " (توما، ب.ت).

تراكمت الأحداث والمستجدات خلال سنوات الثلاثينات مما أدى إلى خلق وضعاً خطيراً سواء على الصعيد المحلي أو حتى على صعيد الجوار العربي والدولي وهذه التطورات كما يلخصها د. براد بينت هي:

- " في 25 كانون ثاني عام 1935 حرم مؤتمر العلماء المسلمين في فلسطين بيع الأراضي لليهود.
- انطلاق انتفاضة وثورة عام 1936 كنتاج طبيعي لهذه التراكمات والتطورات، وقد كان أبرز مظهر في هذه الانتفاضة هو إضراب الستة شهور الذي خاضته الجماهير الفلسطينية، حيث بدأ في 20 نيسان من نفس العام بدعوى من اللجنة القومية التي تشكلت في نابلس التي دعت إلى استمرار الإضراب لغاية وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وقد تشكلت لجان في كافة المدن والقرى الكبرى.
- في 7 أيار دعا مؤتمر اللجان الوطنية إلى تنظيم عصيان مدني يتضمن استمرار الإضراب " (بينت، 1988).

جاءت ثورة 1936 كرد فعل فلسطيني عام وواسع على سياسة الانتداب البريطاني في فلسطين الذي شجع ومنح تسهيلات للهجرة اليهودية إلى فلسطين، بالمقابل استمرت عملية طرد الفلاحين من أراضيهم واستيلاء العصابات الصهيونية عليها وبتواطؤ من بريطانيا، ويشير عبد الهادي النشاش إلى هذا التواطؤ من خلال "إشادة المؤتمر الصهيوني الذي انعقد في لوزان صيف عام 1935 بالدور البريطاني في فلسطين وطالبها بالاطلاع بمسؤولياتها لتنمية الوطن القومي اليهودي" (النشاش، 1994).

بالرغم من أن ثورة 1936 عملت على تعبئة وتفعيل قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني وساهمت في إحداث تغييرات في بعض مظاهر الممارسات الاستعمارية البريطانية، إلا أن الشعب الفلسطيني تعرض لعمليات قمع واسعة من قبل القوات البريطانية، مما أدى إلى إلحاق خسائر فادحة به، الأمر الذي شكل قناعة لدى الفلسطينيين بأن استمرار الإضراب أصبح يشكل عبئاً ثقيلاً عليهم حيث وافقوا على نداء القادة العرب بوقف الإضراب في 11 أكتوبر من عام 1936 ويمكن تلخيص أسباب فشل ثورة 1936 إلى ما يلي:

- وجود تحالف استراتيجي بين الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية العالمية، فقد سهلت بريطانيا بصفتها دولة الانتداب عملية تهجير اليهود إلى فلسطين، بالمقابل كان النضال الفلسطيني يعاني من وجود خلل في تحديد أولوياته وإستراتيجيته.
- ضعف الموقف الرسمي العربي وتساققه في بعض الأحيان مع المخططات الإمبريالية في فلسطين وقد أدت هذه المواقف إلى إرباك الساحة الفلسطينية وإجهاض الانتفاضة.
- حالة الإنهاك والتراجع التي أصابت الجماهير الفلسطينية نتيجة الإضراب الذي طالبت مدته ترافق ذلك مع ضعف الدعم والإسناد العربي.

و يشير العبد الله و عوض إلى أسباب فشل ثورة 1936 بقولهم " لقد أخفقت الثورة بفعل عاملين أساسيين عادة ما يجري غض النظر عنهما العامل الأول وجود استعمار مركب والعامل الثاني طبيعة التدخل العربي في تلك الفترة " (العبد لله و عوض، 2003).

بالرغم من كون المقاومة المسلحة كانت تشكل جوهر العمل النضالي في ثورة 1936 إلا أن الإضراب العام الذي خاضه الشعب الفلسطيني شكل نموذجاً حياً في المقاومة اللاعنفية، خاصة في مجال مقاطعة البضائع البريطانية والصهيونية كما عزز نضال الشعب الفلسطيني وشكل جزءاً أصيلاً من تراثه وثقافته عبر تاريخه النضالي الطويل.

2.7.4.2 مرحلة الاحتلال الإسرائيلي:

أوجدت نكبة عام 1948 واقعا جديدا تمثل باحتلال 78 % من فلسطين التاريخية وإقامة الدولة اليهودية على هذه المساحة الواسعة، وبالمقابل فإن أعداداً كبيرة من أبناء الشعب الفلسطيني قد أُقتلوا من أرضهم وهُجروا خارج وطنهم بحيث أصبحوا لاجئين، أما الجزء المتبقي من فلسطين

البالغة مساحته نحو 22 % من فلسطين التاريخية والذي أصبح يسمى لاحقا الضفة الغربية وقطاع غزة فقد ضم الأردن الضفة العربية في حين سيطرت مصر على قطاع غزة.

أبدى الشعب الفلسطيني رفضه لهذه الإجراءات التي قامت بها كل من الأردن ومصر وتظاهر في أكثر من مناسبة مطالبا بإقامة دولة فلسطينية مستقلة، ويشير أميل توما أن ذلك برز " في سنوات 1949، 1950، 1951، كما أن الجماهير الفلسطينية كانت قد قاطعت الانتخابات النيابية الأردنية التي جرت عام 1950 " (توما، ب.ت).

عملت الدوائر الاستعمارية والصهيونية بكل جهدها من أجل طمس الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني تمثل ذلك في المشاريع الداعية إلى توطين اللاجئين ودمجهم في مجتمعات الدول المجاورة التي لجئوا إليها، إلا أن هذه المحاولات قد باءت بالفشل بفعل الوعي والإصرار الفلسطيني وحتى العربي على رفض هذه المشاريع والتمسك بخيار العودة وحق تقرير المصير.

جاء تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 كخطوة متقدمة نحو ترسيخ مفهوم الكيانية الفلسطينية ساهم في ذلك هزيمة الجيوش العربية في حرب عام 1967، فبعكس ما أدت إليه حرب عام 1948 من نتائج مدمرة ألحقت أضرار فادحة بالشخصية الوطنية للشعب الفلسطيني، فقد أدت حرب عام 1967 بالرغم من احتلال إسرائيل للجزء المتبقي من فلسطين إلى تعزيز وحدة الشعب الفلسطيني وبناء هويته وشخصيته الوطنية من خلال ما أدت إليه من توحيد لتجمعاته الأساسية في الضفة الغربية وقطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948.

وقد شكلت حرب حزيران عام 1967 انعطافه مفصلية في تاريخ الشعب الفلسطيني تمثل ذلك في هزيمة الأنظمة العربية الرسمية وسقوط نظرياتها الأمنية، وقد أسفرت هذه الحرب عن وقوع الأجزاء المتبقية من فلسطين تحت الاحتلال الإسرائيلي.

اتسمت سياسة الاحتلال الإسرائيلي خلال هذه المرحلة بالملامح الأساسية التالية :

□ عملية تهويد واسعة للأراضي الفلسطينية من خلال الاستيلاء على أراضي المواطنين وإقامة المستوطنات اليهودية عليها.

□ ضرب الاقتصاد الفلسطيني والحاقة بالاقتصاد الإسرائيلي من خلال عملية تحويل

قطاعات كبيرة من الفلسطينيين الذين كانوا يعملون في الزراعة إلى العمل داخل السوق

الإسرائيلية، كما شكلت الأراضي المحتلة سوقا استهلاكية كبيرة للمنتجات الإسرائيلية، ويؤكد ذلك خليل الشقاقي بقوله " إن هدف السلطات المحتلة منذ عام 1967 كان منع قيام اقتصاد فلسطيني مستقل وإحاق اقتصاديات المنطقتين بالاقتصاد الإسرائيلي ومن عتطور قطاعاته الإنتاجية بشكل يسمح بنمو اقتصادي فعال قادر على منافسة القطاعات الإسرائيلية " (الشقاقي، 1994).

□ وضع العراقيل أمام نشاط الجمعيات الخيرية والمنظمات الأهلية والنقابات المهنية لمنع أي محاولة فلسطينية للمساهمة في تنمية المجتمعات المحلية.

□ استغلال الموارد الطبيعية وخاصة مصادر المياه بشكل جائر يؤثر على استدامة هذه الموارد.

أدت هذه السياسة التي رافقتها عملية قمع مستمر لأي تحرك جماهيري أو فردي إلى تبعية مطلقة للقطاعات الحياتية المختلفة كالعمل والصحة والتعليم لإسرائيل.

وحول أشكال المقاومة التي مارسها الشعب الفلسطيني لمواجهة سياسات الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته القمعية قسمت د. سعاد الدجاني هذه المقاومة إلى ثلاث فئات رئيسية:

- " المقاومة الشعبية _ وتشمل مظاهر المقاومة العنيفة، كالإضرابات والمظاهرات التي يقوم بها الطلاب والمجموعات الشعبية الأخرى، ويؤكد د. توماس لنج ذلك بقوله " أنه قد تم إفشال محاولة السلطات الإسرائيلية بعد حرب عام 1967 فرض تدريس الكتب والمناهج الإسرائيلية في مدارس الضفة الغربية نتيجة إضراب الآباء والمدرسين.
- المقاومة المنظمة _ تقوم بها اللجان والمنظمات السياسية والنقابات المهنية التي تهدف إلى تعبئة وتنسيق الاحتجاجات الشعبية ضد الاحتلال، والتي شملت الإضرابات والمظاهرات والمسيرات والاعتصامات والاحتجاجات.
- التنمية من أجل المقاومة _ تهدف إلى خلق وتطوير أبنية وطنية، اجتماعية واقتصادية لتطوير أوضاع الفلسطينيين ودعم صمودهم وتحسين قدرتهم على مواجهة سياسات الاحتلال، وقد تصدر هذا الدور المجالس البلدية، الجمعيات الخيرية، التعاونيات، النقابات المهنية والعمالية والنسوة " (الدجاني، 1988).

وقد تميز النضال الفلسطيني خلال هذه الفترة بالعمل على إبقاء القضية الفلسطينية حية وإجبار الطرف الإسرائيلي على التراجع عن بعض سياساته في قضايا معيشية وغير جوهرية، كما برز خلال هذه الفترة "العديد من الجمعيات والمنظمات التطوعية التي بذلت جهودا مستمرة في مواجهة سياسة الاحتلال وكذلك تقديم الدعم والتوجيه للفلسطينيين ومن هذه المنظمات برزت جمعية إنعاش الأسرة في البيرة، الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، جمعية الاتحاد النسائي في غزة، لجان الرعاية الطبية" (جاد، 1999).

وقد قدمت هذه المنظمات الدعم والمساعدة لأبناء المجتمع الفلسطيني مثل برامج محو الأمية ، الرعاية الصحية وإنشاء عيادات طبية في القرى ، وكذلك تقديم المساعدة للأسر المحتاجة ولأهالي المعتقلين والشهداء .

وقد كان للمقاومة الجماهيرية اللاعنفية كالأضرابات والمظاهرات ورفض التعاون مع الاحتلال الدور الأساسي في إفشال مخططات تصفية القضية الفلسطينية ابتداء بمشروع روجرز، وخطة كينسجر، والتقاسم الوظيفي بين الأردن وإسرائيل ووصولاً إلى مشروع الحكم الذاتي واتفاقية كامب ديفيد، وغيرها من المؤامرات التي حيكت ضد شعبنا الفلسطيني.

3.7.4.2 الانتفاضة الفلسطينية الأولى (الانتفاضة الكبرى):

خلقت حرب لبنان عام 1982 واقعا جديدا تمثل بخروج منظمة التحرير الفلسطينية بقواتها العسكرية من لبنان الأمر الذي أدى إلى تراجع الخيار العسكري كشكل أساسي من أشكال النضال الفلسطيني، في ضوء هذه المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية أدرك الفلسطينيون قيادة وشعباً أن عليهم إعادة النظر في أساليبهم النضالية والاعتماد على قواهم وإمكانياتهم الذاتية، حيث توجهت كافة الأنظار وكرست كافة الجهود إلى تفعيل الدور الجماهيري المقاوم في الأراضي المحتلة باعتبارها تشكل ساحة الصراع الأساسية مع الاحتلال الصهيوني ويمكن تلخيص الملامح الرئيسية التالية للمقاومة الفلسطينية خلال هذه الفترة:

- التركيز على الدور الجماهيري في عملية المقاومة كالأضرابات والمسيرات والمظاهرات الطلابية والشعبية ورفع الأعلام الفلسطينية بالرغم من عدم إهمال المقاومة المسلحة.
- التركيز على القطاع الأهلي في عملية البناء والتنمية من أجل تعزيز صمود الشعب الفلسطيني، حيث تم تأسيس العديد من الجمعيات والنقابات والمنظمات داخل الأراضي الفلسطينية.

وقد جاءت الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987 لتؤكد توجه الشعب الفلسطيني لاستخدام أساليب نضالية جديدة في صراعه مع الاحتلال وتركيزه على الدور الجماهيري والشعبي في هذا الصراع، إذ أن هذه الانتفاضة لم تكن حدثاً عابراً في تاريخ الشعب الفلسطيني بل كانت تتويجاً لمحصلة نضالية فلسطينية تراكت منذ بدايات القرن الماضي وهي تشكل امتداداً طبيعياً لهبات وانتفاضات

شعبية متلاحقة، وضمن هذا السياق يرى جبرائيل الشوملي أن "الانتفاضة لم تظهر بمعزل عن التأسيس التاريخي لها ولم ترتدي الأشكال والأساليب السياسية والاقتصادية والتنظيمية والكفاحية دفعة واحدة وبدون تواصل وامتصاص أفضل ما هو حاضر في تراث الكفاح الطويل لشعبنا منذ العشرينات وحتى منتصف الثمانينات من هذا القرن" (الشوملي، 1991).

إذاً فقد كانت الانتفاضة الأولى حلقة مهمة ضمن سلسلة متصلة من النشاطات الجماهيرية التي تعود لسنوات طويلة خلت بصرف النظر عن مستوى زخمها وشمولها، حيث استطاع الشعب الفلسطيني خلال هذه الانتفاضة أن يعيد صياغة فلسفته النضالية بشكل يمكنه من استخدام أساليب متعددة ويجند كافة الطاقات الفلسطينية كي تساهم بفعالية في العملية النضالية، وفي نفس الوقت استطاع الشعب الفلسطيني عبر نضاله الجماهيري اللاعنفي أن يظهر عدالة قضيته مما أسهم في خلق تفهم وتضامن دولي واسع وغير مسبوق مع حقوقنا العادلة.

هذا وقد استطاعت الانتفاضة الفلسطينية الأولى تحييد آلة الحرب الإسرائيلية وترسانتها العسكرية الضخمة وتمكنت من طرح القضية الفلسطينية على المسرح الدولي باعتبارها قضية تحرر وطني وجوهر الصراع في منطقة الشرق الأوسط، كما أكدت هذه الانتفاضة قدرة هذا الشعب على المقاومة والابتكار وإصراره على الصمود والثبات على أرضه واستحالة اقتلعه منها، وأنه مصمم على الحرية والاستقلال.

"ورد في إحدى مقالات صحيفة هآرتس الإسرائيلية أن تصاعد الانتفاضة الفلسطينية يثبت أن ما يجري هو إستراتيجية فلسطينية جديدة، إستراتيجية لا تملك إسرائيل أي رد عليها لا لدى جيشها وأجهزتها الأمنية ولا لدى جهازها السياسي" (النشاش، 1994).

تميزت الانتفاضة الفلسطينية الأولى بكونها هبة جماهيرية عارمة عبرت عن تحرك واسع شمل كافة شرائح وفئات المجتمع الفلسطيني الذي يهمل من مبادرات ومشاريع التسوية العربية التي تعبر عن عجز الحكام العرب وتقاعسهم عن تحمل مسؤولياتهم في نصرة قضية الشعب الفلسطيني، وقد استطاعت الجماهير الفلسطينية العزلاء من كل شيء سوى إرادتها الصلبة أن تتفوق على جبروت الاحتلال وممارساته القمعية، حيث تفوق الحجر على الدبابة والمدفع ولحقت بالاحتلال خسائر فادحة سواء معنوية أو مادية، فقد كان للانتفاضة تأثير مباشر على القطاعات الاقتصادية المختلفة في دولة الاحتلال وخاصة قطاع الزراعة وقطاع البناء والتشييد، إذ أن توقف العمال الفلسطينيين عن العمل أدى إلى شلل جزئي في النشاطات الاقتصادية في هذه القطاعات.

وقد كان لمقاطعة الشعب الفلسطيني للبضائع والمنتجات الإسرائيلية دوراً أساسياً في التراجع الحاد في نسبة الصادرات الإسرائيلية إلى السوق الفلسطيني، وتأتي هذه المقاطعة لتحقيق هدفين من وجهة نظر قيادة الانتفاضة أولهما يهدف إلى فك الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي والثاني يهدف إلى خلق الركائز لاقتصاد وطني يقوم على أساس الاعتماد على الذات ، نشر بنك إسرائيل بتاريخ 10 شباط 1989 تقريراً مفاده " أن الفائض التجاري الإسرائيلي من الخدمات والبضائع المصدرة إلى الأراضي المحتلة بلغ 56 مليون دولار فقط عام 1988 أي بانخفاض يصل إلى الثلثين عما كان عليه عام 1987 ويرى البنك أن هذا الانخفاض جاء كنتيجة مباشرة للانتفاضة" (عبد الله، 1990).

أما من حيث العلاقة مع العمق العربي والوضع الدولي، فقد أعادت الانتفاضة الأولى القضية الفلسطينية إلى مركز الاهتمام العالمي بعد أن كادت أن تشطب حتى من على جدول أعمال القمم العربية، كما أنها أصبحت قضية الكثيرين من نشطاء السلام وحقوق الإنسان في هذا العالم، استطاع الشعب الفلسطيني عبر هذه الانتفاضة أن يظهر للعالم رفضه العيش تحت الاحتلال بوسائل سلمية مستفيداً من نقاط القوة التي لدى الجماهير الفلسطينية التي خاضت معركتها في ميادين غير عسكرية لا يحبذها الجيش الإسرائيلي وبالتالي استطاعت تغيير مفهوم القوة في النزاع الفلسطيني _ الإسرائيلي من الفلسفة المادية إلى الفلسفة المعنوية والأخلاقية، حيث ركزت على عدم أخلاقية الاحتلال وقوانينه العنصرية التي ينفذها بحق شعبنا تحت ذرائع أمنية تستند إلى كراهية وعدم الاعتراف بحقوق الآخرين.

ويمكن تلخيص أساليب المقاومة اللاعنفية التي استخدمت خلال الانتفاضة الأولى بما يلي:

1. الإضراب _ وهو أحد أساليب الاحتجاج اللاعنفي ويشمل:
 - الإضراب العام الذي يشمل كافة نواحي الحياة، ويشل المرافق العامة حيث أصبح الإضراب العام سلوكاً طبيعياً داخل المجتمع الفلسطيني يكاد لا يمر أسبوع دون أن يكون فيه يوم إضراب شامل.
 - الإضراب التجاري حيث تغلق المحلات التجارية أبوابها وتشل حركة البيع والشراء في البلد، حيث التزم أصحاب المحلات التجارية بدعوة القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة بفتح محلاتهم ثلاث ساعات يومياً ماعدا أيام الإضراب الشامل.
 - الإضراب عن الطعام وقد مارسه المعتقلون الفلسطينيون في سجون الاحتلال من أجل المطالبة بتحسين ظروفهم الحياتية داخل المعتقلات الإسرائيلية، وقد حقق هذا النوع من الإضراب العديد من الإنجازات للمعتقلين.

- الإضراب عن الدراسة في الجامعات والمدارس.
2. الاعتصام الجماهيري والذي هو أحد وسائل الاحتجاج اللاعنيف وهو يتم في الأماكن العامة كالساحات أو أمام مقرات الصليب الأحمر أو في أماكن الاحتكاك مع الجيش الإسرائيلي مثل إقامة خيمة اعتصام بالقرب من الأراضي المصادرة.
3. المظاهرات والمسيرات التي تحمل فيها الأعلام الفلسطينية والياфطات والشعارات المعبرة عن رفض الاحتلال.
4. المقاطعة وهي من أساليب عدم التعاون مع الاحتلال وتشمل:
- المقاطعة التجارية _ حيث تم مقاطعة البضائع والمنتجات الإسرائيلية وتم الاستعاضة عنها بالمنتجات الوطنية.
- المقاطعة الإدارية والسياسية _ حيث تم مقاطعة المؤسسات الحكومية والأمنية وعدم التعاون معها، ومن الأمثلة الواضحة على ذلك استقالة أفراد الشرطة الفلسطينيين العاملين في الشرطة الإسرائيلية.
- مقاطعة العمل داخل المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- مقاطعة دفع الضرائب للإدارة المدنية الإسرائيلية.
5. العصيان المدني _ وهو أحد أساليب التدخل المباشر واللاعنف، وهو يشكل تطوراً متميزاً باتجاه الانفصال التام عن الاحتلال وأدواته وأجهزته ورفض الانصياع والتعامل مع الأنظمة والقوانين الاحتلالية بل وتحدي هذه القوانين، وعلى الرغم مما أثير من تساؤلات حول قدرة وإمكانية قيام الشعب الفلسطيني بعملية عصيان مدني شامل إلا أنه ظهرت دعوات متعددة من قبل شخصيات وجهات فلسطينية للقيام بهذا الشكل من أشكال المقاومة اللاعنفية، هذا بالإضافة إلى أن الجماهير الفلسطينية قد خطت خطوات عملية ومتقدمة باتجاه الوصول نحو مرحلة العصيان المدني.

" وردت أول دعوة للعصيان المدني في البيان رقم 13 الصادر عن القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة والذي طالب بالارتقاء بمزيد من الخطوات الملموسة نحو العصيان المدني " (أبو عمنه، 1989).

وقد تمثل ذلك بشكل كبير في ظاهرة العصيان المدني في مدينة بيت ساحور، حيث قام المواطنون الفلسطينيون بالتخلي عن بطاقتهم الشخصية وتسليمها للبلدية، كما استطاعت الجماهير في أكثر من مناسبة إفشال المحاولات الإسرائيلية لتمرير سياسات معينة اتجاه المواطنين، ومن أمثلة ذلك إفشال العديد من محاولات الجيش والمستوطنين الاستيلاء على أراضي فلسطينية نتيجة تدخل المواطنين

المباشر ودفاعهم عن أرضهم حيث أخذت هذه الجماهير زمام المبادرة وأفشلت المحاولات الإسرائيلية لتمرير سياساتها الاحتلالية.

لقد أثبتت الانتفاضة الفلسطينية عام 1987 أنها لم تكن حدثاً عادياً أو عابراً في تاريخ الشعب الفلسطيني المعاصر سواء من حيث شموليتها أو من حيث قدرتها على إحداث تغييرات عميقة في مختلف نواحي الحياة في المجتمع الفلسطيني، كما أحدثت الانتفاضة من خلال ما جاءت به من أجدات اقتصادية واجتماعية نقلة نوعية وتحولاً عميقاً في سلوك المجتمع الفلسطيني وأنماط حياته وتفكيره نحو مزيد من الترشيح في الاستهلاك والاعتماد على الذات لتحقيق اكتفاء ذاتي، وقد برز ذلك من خلال تشجيع مشاريع الاقتصاد المنزلي، كما زادت مظاهر التعاون والتكافل الاجتماعي بين كافة أفراد وشرائح المجتمع الفلسطيني.

4.7.4.2 الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى):

جاءت انتفاضة الأقصى في ظروف موضوعية تختلف إلى حد ما عما كان عليه الوضع في الانتفاضة الأولى، فبالرغم من كون هذه الانتفاضة تشكل حلقة ضمن مسلسل الانتفاضات والهيئات الجماهيرية التي خاضها الشعب الفلسطيني ضد قوى الظلم والاستعمار منذ بدايات القرن الماضي إلا أنها تكتسب فرديتها وتميزها من خلال المتغيرات التالية:

□ تفجرت انتفاضة الأقصى في ظل وجود سلطة وطنية فلسطينية تأسست عام 1994 على أثر اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، وقد تمخض هذا الاتفاق عن انسحاب الجيش الإسرائيلي من المدن الفلسطينية والتجمعات السكانية الكبيرة وأعاد انتشاره حول هذه التجمعات، مما قلل من فرص ونقاط الاحتكاك بين الطرفين.

□ تزايد مشاعر الغضب وخيبة الأمل والإحباط الشعبي بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية التي عاشها الشعب الفلسطيني بسبب ممارسات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد توقع الناس أن ظروفهم المعيشية والحياتية سوف تتحسن بعد اتفاق أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية ولكن ومع مرور الزمن أثبت الواقع أن هناك مساحة واسعة بين هذه التوقعات والآمال وبين ما يجري على الأرض، فقد استمرت إسرائيل في ممارسة سياسة مصادرة الأراضي وإقامة المستوطنات ترافق ذلك مع تدني مستوى المعيشة وارتفاع نسب الفقر والبطالة في المجتمع الفلسطيني نتيجة الاغلاقات المتكررة التي كانت تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الأراضي الفلسطينية

المحتلة، وهذا ما يؤكد العبد الله و عوض في تناولهم للوضع السياسي والاقتصادي في الأراضي الفلسطينية وربطه بالفهم الإسرائيلي للسلام " لم تظهر إسرائيل استعدادا جادا وفعليا لسلام حقيقي مع الشعب الفلسطيني وما أظهرته حتى الآن لا يؤكد سوى استمرارها في النهج الذي اعتمدته وسارت فيه سابقا والهادف إلى مواصلة الاحتلال ومواصلة حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الوطنية المشروعة " (العبد الله و عوض، 2003).

□ فشل محادثات كامب ديفيد بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي، فقد رفضت القيادة الفلسطينية الضغوط الأمريكية والإسرائيلية الهادفة إلى إيجاد حل غير عادل للصراع الفلسطيني _ الإسرائيلي، حل لا يلبي الحد الأدنى من المطالب والحقوق الفلسطينية، وقد أدى هذا الفشل إلى تأزم الوضع في المنطقة وبدأ يلوح في الأفق بوادر انفجار سياسي كبير بحيث أصبح طرفي النزاع وخاصة الطرف الإسرائيلي يستعدون لهذا التغير الدراماتيكي وهذا ما يفسر ردة الفعل العنيفة والوحشية التي تعاملت بها قوات الاحتلال مع المتظاهرين الفلسطينيين خلال الأيام الأولى للانتفاضة، وضمن هذا السياق يشير نبيل علقم إلى " أن إسرائيل قد قتلت في الشهر الأول للانتفاضة 149 فلسطينيا على الأقل وإصابة أكثر من ستة آلاف فلسطيني جراح المئات منهم خطيرة " (علقم، 2000).

جاءت زيارة زعيم المعارضة الإسرائيلية في ذلك الوقت أرئيل شارون إلى المسجد الأقصى وسط هذه الظروف لتكون الشرارة التي فجرت الأوضاع في المنطقة بأكملها، وقد اتسمت انتفاضة الأقصى في أيامها الأولى بغلبة الطابع الجماهيري على فعاليتها، حيث عادت الجماهير الفلسطينية إلى الشوارع من خلال المظاهرات والمسيرات ورفع الأعلام وغيرها من أشكال العمل الجماهيري، ولكن رويدا رويدا بدأت الأشكال الجماهيرية واللاعنفية للانتفاضة تتراجع لصالح المواجهة المسلحة العنيفة بين الطرفين ويعود ذلك للأسباب التالية:

1. أدى إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي خارج المدن الفلسطينية وتمركزها في مواقع محصنة إلى قلة مناطق الاحتكاك مع قوات الاحتلال مما أضعف فرص الانتفاضة الشعبية.
2. الاستخدام المكثف للقوة من قبل الجيش الإسرائيلي الذي لم يشأ تكرار تجربة الانتفاضة الأولى التي قادته إلى ميادين في المنازل لا يجذبها ولا يجيد العمل فيها، وقد استطاعت قوات الاحتلال باستخدامها للقوة من نقل المواجهة نحو الممارسة العنيفة مما أدى إلى إلحاق خسائر فادحة بالشعب الفلسطيني سواء من الناحية البشرية أو المادية، ولتوضيح مدى فداحة هذه الخسائر

يشير حنا عميرة إلى " أن عدد الشهداء في انتفاضة الأقصى لغاية أسبوعها الثامن قد عادل تقريبا 80 % من عدد الشهداء خلال السنة الأولى من الانتفاضة الفلسطينية الكبرى عام 1987" (عميرة، 2000).

ومع دخول الانتفاضة مراحل متقدمة من الناحية الزمنية والعملية ونتيجة للتحوّل الذي حصل في مسارها واتجاهها نحو العسكرية فقد واجهت تحديات صعبة تمثلت في ما يلي:

1. فشل انتفاضة الأقصى في بلورة إطار منظم يضمن أوسع مشاركة شعبية كما حدث في الانتفاضة الأولى، وهذا ما يؤكده نعيم الأشهب في تناوله للتطورات التي مرت بانتفاضة الأقصى وأوجه الشبه والتمايز بينها وبين الانتفاضة الأولى حيث يؤكد على تطورين أساسيين: " الأول يتمثل في تراجع الطابع الجماهيري لانتفاضة الأقصى، حيث غدت المظاهرات والتجمعات الجماهيرية مقرونة إلى حد كبير بجنازات الشهداء، والثاني يتمثل في التحوّل التدريجي نحو عسكرية الانتفاضة واللجوء إلى السلاح " (الأشهب، ب.ت).
2. الربط غير العادل بين النضال التحرري المشروع ضد الاحتلال والذي نصت عليه كافة الأعراف والمواثيق الدولية وبين الإرهاب الذي يستهدف المدنيين الآمنين وقد برزت هذه المعضلة بعد أحداث 11 سبتمبر عام 2001، كما ساهمت بعض أشكال النضال الفلسطيني كالعلاقات الاستشهادية في تعزيز هذا الربط ومنحه مبررات إضافية.
3. بعكس الانتفاضة الأولى التي نجحت في استقطاب الرأي العام العالمي وجزء لا يستهان به من الرأي العام الإسرائيلي لصالح نصرته ودعم القضية الفلسطينية، فإن انتفاضة الأقصى واجهت تحديا صعبا في هذا الجانب ولم تستطع تحقيق تضامن وإسناد عالمي واسع، ناهيك عن تكتل الشعب الإسرائيلي خلف حكومته وجيشه وزيادة نزعته نحو التوجه لليمين المتطرف.
4. غياب إستراتيجية فلسطينية موحدة، فقد كان لكل فصيل إستراتيجيته الخاصة به، فبالرغم من تشكيل لجنة التنسيق العليا للقوى الوطنية والإسلامية إلا أن وحدة هذه القوى والفصائل لم تتجسد عمليا على شكل برنامج نضالي وطني موحد، وعن أسباب انعدام وحدة القوى والفصائل الوطنية والإسلامية يشير نعيم الأشهب "أن سبب ذلك مقرون بالتعصب الفئوي الذي يجعل كل فصيل يحرص على الإعلان فورا عن مسؤوليته عن أي نشاط يقوم به ضد الإسرائيليين مما يوفر على الإسرائيليين مشقة التفتيش عن الفاعل" (الأشهب، 2003).

لعل أهم ما يهيئ كل من انتفاضة الأقصى وانتفاضة عام 1987 هو وجود درجة عالية من الوعي والتنظيم الشعبي الواسع الذي استطاع الصمود بالرغم من المجازر والمعاناة التي تعرض لها هذا

الشعب، وهذا يشكل تطورا نوعيا في قدرته على مواجهة سياسة التهجير والاستيطان التي اتبعتها الاحتلال الإسرائيلي.

إن قراءة واعية ومسؤولة وموضوعية لطبيعة تطور الصراع الفلسطيني _ الإسرائيلي تشير إلى أهمية وألوية التوجه نحو النضال الجماهيري اللاعنفي خاصة وأن هذا النضال قد تعرض لعملية تشويه ممنهجة نتيجة عوامل دولية ومحلية.

قد يبدو من يدعو لتفعيل دور المقاومة الجماهيرية اللاعنفية في رأي الكثيرين بأنه يدعو إلى درب من دروب الخضوع والاستسلام، ولكن يمكن القول بأن هناك العديد من الشعوب التي تحررت باعتمادها على هذا الشكل من المقاومة، وحتى في تجربتنا الفلسطينية فقد تم استخدام أشكال متعددة من المقاومة من بينها المقاومة الجماهيرية اللاعنفية، حيث كانت تلعب دورا مساندا للكفاح المسلح.

إن التوجه نحو تفعيل المقاومة الجماهيرية اللاعنفية يجب أن يستند إلى إستراتيجية فلسطينية شاملة لا تلغي الأشكال الأخرى من النضال، ولكنها تتبنى شكل النضال الذي يتلاءم مع ظروف ومعطيات المرحلة، إن إيجابيات هذه الإستراتيجية تنطلق من الملاحظات التالية:

* إعادة تفعيل دور الجماهير وتوسيع مساحة النضال الفلسطيني وعدم حصره في الإطار النخبوي أو الحزبي.

* استعادة البعد الأخلاقي والشعبي للنضال الفلسطيني خاصة بعد ما لحق به من تشوهات.

* الاستفادة بأكبر قدر ممكن من الطاقات الكامنة في الشعب الفلسطيني.

* عزل الاحتلال سياسيا وأخلاقيا وكشف حقيقته العنصرية والتوسعية.

* تحييد وشل آلة الحرب العسكرية للاحتلال والتي تشكل عنصر قوته وتميزه.

* استعادة التضامن الدولي من خلال التأثير على الرأي العام العالمي.

* التأثير ولو بشكل نسبي على الرأي العام الإسرائيلي بما يخدم عملية السلام بين الشعبين.

الفصل الثالث

المنظمات غير الحكومية

1.3 مفهوم المنظمات غير الحكومية

تضم المنظمات غير الحكومية أشكالاً متعددة من التنظيمات والاتحادات والجمعيات التي تختلف أهدافها واستراتيجيات عملها باختلاف اهتماماتها وتخصصاتها وظروف عملها، فهناك المؤسسات التي تهتم بالبيئة، الصحة، الثقافة، التعليم، الزراعة، المرأة والطفولة، الديمقراطية، حقوق الإنسان، تسوية النزاعات، ذوي الاحتياجات الخاصة الخ.

ويمكن القول أن جميع هذه المنظمات والمؤسسات تجمعها صفات رئيسية أهمها:

- المنظمات غير الحكومية هيئات لا تهدف إلى الربح وإنما تقدم خدماتها للمجتمع وللغئات المستهدفة دون مقابل.
- المنظمات غير الحكومية هيئات مستقلة تتشكل من قبل مجموعة من الناس تجمعهم مصالح معينة لتحقيق أهداف معينة.
- هيئات اعتبارية معترف بها تقوم بعقد الاتفاقيات والتعاقدات بشكل ملزم وبما يسمح به القانون. وقد عرف مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) الذي عقد في غواتيمالا عام 1989 المنظمات غير الحكومية بأنها " هيئات مستقلة للتنمية وذات شخصيات اعتبارية تتيح لها الدخول في تعاقدات ملزمة يسمح بها القانون ويكون لها في الغالب هياكل محددة وموارد مالية وبشرية تمكنها من تنفيذ برامج عمل لتحقيق أهدافها" (الإسكوا، 1999).

2.3 لمحة تاريخية عن المنظمات غير الحكومية

نشأت ظاهرة المنظمات غير الحكومية في النصف الأول من القرن التاسع عشر وتحديدا في البلدان الصناعية في أوروبا، حيث تزامن ظهور هذه المنظمات مع فترة الاستعمار الغربي، وقد ساهمت هذه المنظمات في بسط هيمنة الدول الاستعمارية على المستعمرات وكانت تختص في الميدان الديني الخيري والثقافي إلى أن تطورت إلى مؤسسات إنمائية.

أما في دول العالم الثالث فإن ظاهرة نشوء المنظمات غير الحكومية جاءت متأخرة عن الغرب، وقد ارتبط ظهورها مع نهاية حقبة الاستعمار الغربي لهذه الدول (مع العلم انه في بعض هذه الدول تأسست جمعيات خيرية منذ بدايات القرن الماضي) وقد كان تأسيس وتفعيل هذه الجمعيات والمنظمات بمباركة ودعم من الحكومات القائمة وذلك لمساعدتها في بسط هيمنتها على الدولة والمواطنين.

وخلال العقدين الماضيين ونتيجة التطور العلمي والتكنولوجي وما ترتب على ذلك من استنزاف للموارد الطبيعية، وتلوث البيئة، وفقدان التنوع الحيوي ودمار الأنظمة البيئية، وظهور المجتمعات الأكثر غنى مقابل المجتمعات الأكثر فقرا فقد تزايد الاهتمام بالمنظمات غير الحكومية في معظم دول العالم وظهرت مؤسسات اجتماعية تهتم بالفقر والبيئة، التعليم، الصحة، المرأة، الديمقراطية وحقوق الإنسان، التنمية المستدامة.

ويمكن تفسير هذا الاهتمام المتزايد بالمنظمات غير الحكومية إلى ضعف الأداء في برامج المساعدات التي كانت تخصص للفئات الفقيرة عبر الأجهزة الحكومية.

3.3 وظائف المنظمات غير الحكومية

يمكن تلخيص أهم الوظائف التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية بما يلي:

1. التعبير عن طموحات رغبات المواطنين من خلال منحهم فرصة المشاركة الفعالة في برامج التنمية وكذلك زيادة وعيهم.
2. تشجيع المواطنين وبشكل فعال وجماعي على المشاركة في الحياة العامة والتأثير في السياسات العامة وعملية صنع القرار.
3. دعم فرص سيادة القانون وكذلك نشر أجواء الديمقراطية كونها تعبر عن الفعل الإرادي الحر للفرد.

4. تلعب دورا مساندا ومكملا للحكومة من أجل توفير الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية والرفاهية لأبناء المجتمع.

5. تلعب دور المراقب على أداء السلطة والأجهزة الحكومية بما يضمن الحفاظ على مصالح الأفراد والمجتمع.

4.3 المنظمات غير الحكومية على الصعيد الفلسطيني

تميز الواقع الفلسطيني بغياب أي شكل من أشكال السلطة أو الحكم الوطني على أرض فلسطين، فعبر تاريخها الحديث خضعت فلسطين لأشكال متعددة من الحكم الأجنبي ابتداءً بالحكم العثماني الذي امتد أكثر من أربعمئة سنة، حيث نشأ خلال هذه الفترة عدد من الجمعيات والروابط والمننديات الثقافية وذلك وفقا لقانون الجمعيات العثماني الصادر عام 1907 م، وقد ساهمت الجمعيات الخيرية والنقابات العمالية والأندية والاتحادات في الجهد الوطني لمواجهة المخططات وسياسات الإحلال الصهيوني منذ بداية القرن الماضي.

ارتبط العمل الأهلي الفلسطيني بالعوامل الوطنية والسياسية التي مرت على الشعب الفلسطيني، إن هذه الخصوصية التي ميزت الواقع الفلسطيني ساهمت في بناء مسار ثنائي الأبعاد في أداء المنظمات غير الحكومية، يركز الأول على رفد وإسناد الجهد الوطني نحو التحرير والاستقلال في حين يركز الثاني على الاهتمام بالقضايا التنموية والاجتماعية من أجل المساهمة في دعم وإسناد الفئات الاجتماعية الفقيرة والمهمشة في المجتمع الفلسطيني.

شهدت الفترة الممتدة من 1948 _ 1967 ركودا نسبيا في نشاط المنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية نتيجة سياسة التضييق والقمع التي مارستها الدول التي سيطرت على الأراضي الفلسطينية (الأردن في الضفة الغربية ومصر في قطاع غزة) وخاصة في مجال العمل السياسي، بينما استمرت الجمعيات الخيرية في نشاطها وبرز خلال هذه الفترة عدد من الجمعيات التي قدمت خدماتها لقطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني مثل جمعية المشروع الإنشائي العربي 1949م، جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في القدس، جمعية الاتحاد النسائي الفلسطيني في غزة، وغيرها.

وفي عقد السبعينات شهد العمل المؤسساتي الفلسطيني تطورا ملحوظا، حيث انخرطت هذه المؤسسات في عملية النضال الوطني التحرري بالإضافة إلى نشاطها الاجتماعي والنقابي والرياضي.....الخ.

وقد شكل عقد الثمانينات مرحلة متميزة ومفصلية في تاريخ عمل المنظمات غير الحكومية الفلسطينية وتحديدًا بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، حيث اتبعت المنظمة إستراتيجية تقوم على أساس توجيه كل الاهتمام والجهد نحو الأراضي المحتلة باعتبارها تشكل ساحة الصراع الرئيسية مع الاحتلال الصهيوني، وقد تم تأسيس وتفعيل الكثير من الجمعيات والمنظمات غير الحكومية من أجل أن تكون أذرع للتنظيمات السياسية تستطيع من خلالها ممارسة العمل السياسي بالإضافة إلى تقديم خدمات تنموية للمجتمع الفلسطيني.

بالرغم من تسخير العمل التنموي لخدمة الأهداف الفئوية لهذا التنظيم أو ذاك إلا أن العديد من المنظمات الأهلية الفلسطينية قد ساهمت وبفعالية في إحداث نقلة نوعية في الفكر التنموي الفلسطيني، وخدمة الفئات الفقيرة والمهشمة والمجتمع المحلي من خلال تنفيذها للعديد من البرامج والمشاريع التنموية.

وقد تعزز دور المنظمات غير الحكومية خلال مرحلة الانتفاضة الأولى (1988_1993) حيث شهدت هذه المرحلة تغيرات هائلة ونوعية على صعيد الأهداف والبرامج التنموية والخدمات الإنمائية التي قدمتها هذه المنظمات وخاصة في مجال المشاريع الصغيرة بهدف تعزيز صمود الشعب الفلسطيني والتخفيف من معاناته.

من ناحية ثانية أدى التراجع في شعبية التنظيمات اليسارية وانهيار البناء الفكري للعديد من هذه التنظيمات إلى تأثيرات سلبية على قواعدها وأطرها التنظيمية مما أدى إلى هجر العديد من الكوادر الأساسية هذه التنظيمات حيث قاموا بتأسيس العديد من المنظمات غير الحكومية وبالذات في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية وتسوية النزاعات.

بعد اتفاقيات أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية شهد العمل الأهلي في فلسطين تطوراً ملحوظاً، حيث شجعت السلطة الفلسطينية العمل الأهلي من خلال إصدارها قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم 1 لسنة 2000 كما قدمت السلطة تسهيلات للراغبين في تأسيس منظمات غير حكومية.

أثارت مرحلة أوسلو وما تلاها العديد من التساؤلات حول الدور المستقبلي للمنظمات غير الحكومية بما فيها المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات وكيفية المواءمة بين المهام الوطنية والمهام الاجتماعية، لقد فرض هذا الواقع تطوير آليات عمل تختلف عن السابق تمثلت في تراجع

أداء هذه المنظمات في الموضوع الوطني وتركز جهودها على القضايا ذات الأبعاد الاجتماعية والديمقراطية والتنمية.

في دراسة أجراها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) عام 2001 أظهرت أن "هناك 881 منظمة غير حكومية في فلسطين منها 675 في الضفة الغربية، أي ما يعادل 76.6 % من إجمالي المنظمات، في حين اقتصر العدد في قطاع غزة على 206 منظمات، بما يعادل 23.4 %، أي أن ثلاثة أرباع المنظمات غير الحكومية يقع في منطقة الضفة الغربية" (شليبي، 2001).

ومن الملاحظ أن هذا العدد قد تضاعف منذ ذلك التاريخ وذلك يعود إلى الإقبال المتزايد على تأسيس المنظمات غير الحكومية بما في ذلك المنظمات العاملة في مجال الديمقراطية وتسوية النزاعات والى السهولة في الحصول على تسجيل رسمي لهذه المنظمات قياساً بما كان عليه الحال أيام الاحتلال.

5.3 العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والسلطة الوطنية الفلسطينية

إن أي علاقة سليمة وصحية بين المنظمات غير الحكومية والسلطة يجب أن تستند إلى أسس رئيسية تقوم على أساس الحقوق والواجبات لأطراف هذه العلاقة، ففي الوقت الذي يحق فيه للمنظمات غير الحكومية التشكل والعمل بشكل مستقل وفقاً لأحكام القانون وبشكل حر دون تدخل الحكومة في برامجها ومشاريعها ومصادر تمويلها، فإنه بالمقابل يجب عليها أن تعترف بدور السلطة وأن تخضع للمساءلة والمحاسبة وتقدم تقارير مالية وإدارية عن نشاطاتها بما يضمن الشفافية وعدم الفساد، كما أنه من الضروري أن تلتزم برسالتها الاجتماعية في خدمة الغير، ولكن علينا القول بأن الحفاظ على علاقة التوازن بين المنظمات غير الحكومية والدولة هو أمر يختلف باختلاف المجتمعات والأنظمة السياسية القائمة ومدى ديمقراطيتها وسيادة القانون فيها.

أما فلسطينيا وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية على أثر اتفاق أوسلو قام عدد من المنظمات غير الحكومية بالاجتماع في أواخر 1993 وصاغت رؤيتها لطبيعة العلاقة التي يمكن أن تنشأ مع السلطة وأهم ما اشتملت عليه هذه الرؤيا ما يلي:

1. الحق في تشكيل جمعيات ومنظمات أهلية.
2. التأكيد على دور المنظمات الأهلية في المجالات المختلفة وتحديد الاحتياجات والأولويات والبرامج.
3. التأكيد على الدور الرقابي للمنظمات غير الحكومية على أداء السلطة.

4. حق المنظمات غير الحكومية على إقامة علاقات مع مؤسسات محلية ودولية.

5. التأكيد على استقلالية هذه المنظمات (سالم، 1999).

كما تم تأسيس شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية كجسم يمكن أن يوحد جهود وأهداف هذه المنظمات، وقد رأت المنظمات غير الحكومية بان العلاقة مع السلطة الناشئة سوف تستند بشكل كامل على مدى التزام السلطة برؤيتها السابقة واحترامها لمبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان.

من ناحيتها شجعت السلطة الفلسطينية العمل الأهلي في فلسطين انطلاقاً من رؤية تقوم على أساس تكامل الجهود الحكومية والأهلية في صياغة فلسفة تنمية شاملة، وخلال السنوات الأولى من عمر السلطة تم إصدار شهادات تسجيل للعديد من الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية وفقاً للقانون العثماني.

بعد انتخاب المجلس التشريعي الفلسطيني وإصدار قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم 1 لسنة 2000 قامت السلطة بمنح شهادات تسجيل لمئات الجمعيات والهيئات الأهلية في مختلف أنحاء الوطن، حيث شكل قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية المرجعية القانونية التي تنظم العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والسلطة التنفيذية، على أن هذا القانون لا يخلو من بعض السلبيات التي هي بحاجة إلى إعادة بحث ودراسة.

إن العلاقة القائمة بين السلطة والمنظمات غير الحكومية غير ثابتة ومحكومة بعدد من المؤثرات الداخلية والخارجية، حيث قامت السلطة بإغلاق عدد من الجمعيات لأسباب سياسية ولعدم وضوح مصادر تمويلها، بالمقابل فإن العديد من المنظمات غير الحكومية اعتمدت بشكل كامل على المساعدات والمنح الخارجية مما أفقدها استقلاليتها وانتمائها الوطني وأدخلها دائرة الشك والمساءلة.

6.3 علاقة التشبيك والتنسيق بين المنظمات غير الحكومية

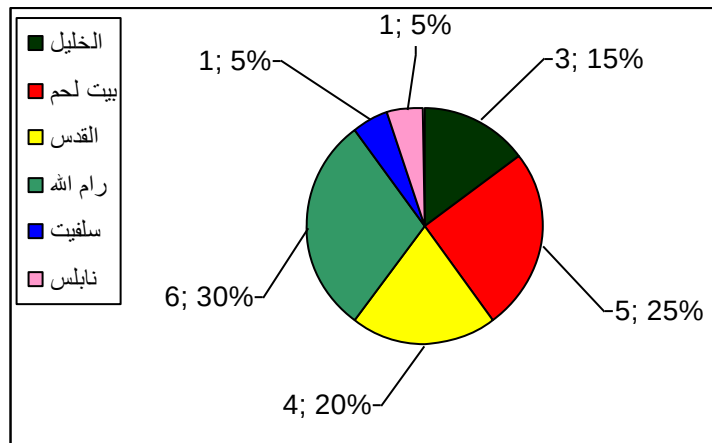
تبرز أهمية التشبيك والتنسيق باعتبارها إحدى الاستراتيجيات الهامة لمنظمات المجتمع المدني، من حيث أن طبيعة التحديات التي تواجه هذه المنظمات تفرض عليها تبني الحد الأدنى من التنسيق فيما بينها من أجل تحقيق أهدافها في مجال التنمية.

الأسباب الداعية إلى ضرورة التشبيك والتنسيق بين المنظمات غير الحكومية:

- يساهم التشبيك والتنسيق في بلورة نماذج تنمية ذات بعد وطني شامل، بحيث تخرج المنظمات غير الحكومية من الإطار الضيق سواء على صعيد المنطقة الجغرافية أو الفئة المستهدفة.
- يساهم التشبيك والتنسيق في تعزيز جهود المنظمات غير الحكومية من أجل تعزيز دورها وقدرتها في التأثير على السياسات العامة وخاصة في مجال إقرار القوانين والتشريعات.
- يساهم التشبيك والتنسيق في بلورة برامج مشتركة ورؤى موحدة بما يضمن تلافي الازدواجية والتكرار في الأنشطة والبرامج.
- يساهم التشبيك والتنسيق في تبادل الخبرات والمعلومات فيما بين المنظمات غير الحكومية.
- يساهم التشبيك والتنسيق في تعزيز استقلالية المنظمات غير الحكومية سواء في علاقتها مع السلطة أو مع الجهات المانحة.
- يساهم التشبيك والتنسيق في قدرة المنظمات غير الحكومية على مواجهة القضايا ذات الاهتمام المشترك كما يطور العلاقة بين المنظمات الأهلية والمجتمع المحلي.

7.3 توزيع المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في الضفة الغربية

يشير الوضع الراهن للمنظمات غير الحكومية أن هناك العديد من المنظمات العاملة في مجال الديمقراطية وتسوية النزاعات تنشط في مجال التربية المدنية والتثقيف اللاعنفي والشكل التالي يبين توزيع هذه المنظمات في محافظات الضفة الغربية المختلفة.



شكل 1.3: يبين توزيع المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في محافظات الضفة الغربية.

يتضح لنا من الشكل السابق أن عدد المنظمات العاملة في مجال الديمقراطية وتسوية النزاعات في الضفة الغربية بلغ 20 منظمة غير حكومية، وهي تتوزع بشكل متفاوت بين المحافظات المختلفة ففي حين هناك كثافة في وجود هذه المنظمات في عدد من محافظات الضفة كمحافظة رام الله ومحافظة بيت لحم ومحافظة القدس بالمقابل هناك محافظات تعاني من نقص هذه المنظمات مثل نابلس وسلفيت في حين هناك محافظات تفتقر لوجود هذه المنظمات وهي محافظات جنين، طولكرم، قلقيلية، أريحا.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه المنظمات التي مقرها الرئيسي يتركز في وسط الضفة وجنوبها لها منسقين في مختلف المحافظات وتقوم بتنفيذ برامج ودورات تثقيفية في مجال اللاعنف في مدن وقرى شمال الضفة.

الجدولين (1.3-أ)، (1.3-ب)، يبينان أسماء المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في محافظات الضفة الغربية وكذلك تاريخ تأسيسها.

جدول 1.3-أ: يبين توزيع المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في الضفة الغربية حسب المحافظة وتاريخ التأسيس.

المحافظة	المنظمة	تاريخ تأسيسها
الخليل	المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاع	2005
	مؤسسة تعاون لحل الصراعات (فرع)	2003
	المكتبة المتنقلة من أجل اللاعنف والسلام	2004
بيت لحم	مركز وئام الفلسطيني	1994
	مركز وفاق لتسوية النزاعات والتصالح الاجتماعي	2000
	المركز الفلسطيني للتقارب بين الشعوب	1988
	مؤسسة هولي لاند ترست	1998
	المؤسسة التعليمية العربية	1986

جدول 1.3-ب: يبين توزيع المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في الضفة الغربية حسب المحافظة وتاريخ التأسيس.

المحافظة	المنظمة	تاريخ تأسيسها
القدس	مركز الشرق الأوسط للديمقراطية واللاعنف (MEND).	1998
	المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع (بانوراما).	1992
	جمعية الشبان المسيحية (YMCA).	1953
	ملتقى الفكر العربي	1997
رام الله	تحالف السلام الفلسطيني	2001
	المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع (بانوراما)	1998
	مؤسسة تعاون لحل الصراعات (المقر الرئيسي).	2002
	المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية	1998
	مؤسسة صوت واحد (one voice).	2003
	مؤسسة خدمات الكويكرز (أجنبية).	1948
أريحا	-----	---
سلفيت	حركة النساء العالميات للسلام (أجنبية).	2001
نابلس	المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات.	2001
جنين	-----	---
طولكرم	-----	---
قلقيلية	-----	---

بالاستناد إلى ما ورد في الجدولين أعلاه يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- بلغ عدد المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في الضفة الغربية قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية 6 منظمات غير حكومية أي ما نسبته 30 % من مجموع المنظمات التي تعمل حالياً أي أن النسبة العظمى من هذه المنظمات قد تأسس بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية.

□ عدد المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات التي تأسست بعد اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000 بلغ 8 منظمات غير حكومية أي ما نسبته 40 % من المنظمات العاملة في هذا المجال، حيث كان للأوضاع السياسية التي مرت على الشعب الفلسطيني خلال هذه الفترة وما فرضته من تحديات أثر كبير على تشجيع تأسيس هذه المنظمات.

8.3 المعوقات التي تحد من قدرة المنظمات العاملة في مجال الديمقراطية وتسوية النزاعات على نشر ثقافة اللاعنفي في المجتمع الفلسطيني

1.8.3 الاحتلال:

يمثل الاحتلال أحد أبشع أشكال العنف البنائي في الحياة الإنسانية لأنه يقوم على أساس فرض إرادته على الشعب المحتل والسيطرة عليه بقوة السلاح ومن خلال استخدام ممارسات قمعية عنيفة، ويعتبر الاحتلال الإسرائيلي من أكثر أنواع الاحتلال بشاعة ودموية عبر التاريخ الإنساني لما يقوم به من عمليات قتل واعتقال وتدمير للممتلكات ومصادرة للأراضي وتجريف المزارع واقتلاع الأشجار وإغلاق المدارس والجامعات، وقد ازدادت هذه الإجراءات خلال انتفاضة الأقصى ووصلت أوجها بإقامة إسرائيل لجدار الفصل العنصري الذي يقسم الضفة الغربية إلى كانتونات مقطعة الأوصال، تأتي جميع هذه الممارسات ضمن سياسة العقوبات الجماعية التي دأبت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على إتباعها منذ البدايات الأولى للاحتلال.

ساهمت هذه الطبيعة العنصرية والدموية للاحتلال الإسرائيلي على تغذية التوجهات العنيفة داخل المجتمع الفلسطيني والتي جاءت كرد فعل طبيعي على هذه الممارسات القمعية، حيث طغت لغة وأسلوب المقاومة المسلحة على الفكر السياسي الفلسطيني إلى درجة أصبحت فيها الدعوة إلى خيار النضال الجماهيري واللاعنفي غير مقبولة وكأنها دعوة إلى الاستسلام والخضوع.

لقد عمل الاحتلال الإسرائيلي بكل قوته على منع قيام مقاومة جماهيرية فلسطينية لاعنفية، وقد واجه كافة أشكال هذا النوع من المقاومة بمزيد من العنف والبطش، وكان هذا واضحاً في الانتفاضة الأولى عام 1987 حيث اعتبر قادة الاحتلال الإسرائيلي أن أكبر تحدي يمكن أن تواجهه الدولة العبرية هو تسليح الشعب الفلسطيني بالمقاومة الجماهيرية اللاعنفية وهذا يتضح من خلال تصريحات قادة الاحتلال، ففي مقابلة أجرتها معها صحيفة الميساجيرو الإيطالية وصف اسحق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك الانتفاضة الفلسطينية الأولى بأنها "مرحلة من مراحل

الحرب العربية لتدمير إسرائيل، وأن ما يجري هو صيغة جديدة لتدميرنا، لقد فشلت منظمة التحرير في أسلوبها السابق والفوضى الحالية هي صيغة جديدة من الكفاح ضدنا " (النشاش، 1994).

وهذا ما يفسر أيضا إستراتيجية الجيش الإسرائيلي في التعامل مع أي تحرك جماهيري فلسطيني والتي تستند إلى استخدام القوة بشكل كثيف، فعند اندلاع انتفاضة الأقصى جاء الرد الإسرائيلي سريعا وشرسا بهدف سحق وإبادة المظاهرات الشعبية التي اندلعت في الأراضي الفلسطينية، جاء في مقال في صحيفة معاريف الإسرائيلية بتاريخ 2002/9/6 ما يلي " جيش الاحتلال استعد للانتفاضة قبل اندلاعها بسنوات طويلة، وما أن جاءت حتى أفرغ إحباطاته الطويلة على رؤوس الفلسطينيين الذين لم يعرفوا من أين جاءهم ذلك " (الأشهب، 2003).

2.8.3 الصورة النمطية للمقاومة اللاعنافية في أذهان الشعب الفلسطيني:

بالرغم من بعض الإنجازات التي حققها الشعب الفلسطيني من خلال استخدامه هذا النوع من المقاومة خاصة خلال الانتفاضة الأولى، إلا أن هناك الكثير من الأوساط الفلسطينية تنظر إلى هذا النوع من المقاومة بعين الريبة والشك، حتى أصبح كل من يدعو إلى المقاومة الجماهيرية اللاعنافية إنسانا مرفوضا ومحاصرا في فكره وممارساته.

حيث أدى ذلك إلى شبه سيطرة للخطاب الديموي والعسكري في الساحة الفلسطينية، وقد ظهرت سيطرة هذا الخطاب في فترة المد الثوري والقومي في سنوات الستينيات والسبعينيات، كما تعزز هذا الخطاب بعد اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000 بحيث أصبحت عسكرة المجتمع ظاهرة سائدة في الحياة اليومية الفلسطينية، من الواضح أن مفهوم اللاعناف لا زال غير واضح في أذهان الجمهور الفلسطيني، وضمن تناوله لرؤية المجتمع الفلسطيني لمصطلح اللاعناف يقول د. توماس سمير لنج "أن الكلمة العربية (اللاعناف) هي تعبير قاصر إذ تحمل فقط معنى نبذ العنف بدون تقديم بديل ويحاول بعض المثقفين في الوقت الحاضر إيجاد مصطلح بديل، إلا أنه سيكون من الصعب إدخال مفهوم جديد وجعله يكتسب الانتشار والمصداقية " (لنج، 1988).

إن العمل اللاعنفي يهدف إلى تحرير إرادة الإنسان ويضع نهاية لرضوخ العبد لسيده، فالتغيير يبدأ من اللحظة التي يعي فيها الإنسان حقوقه ويهب للمطالبة بها ، إن الرضوخ والاستسلام والسلبية مفاهيم تتعارض في مضامينها ودلالاتها مع مفهوم اللاعناف وفي هذا الصدد يؤكد غاندي " بأنه إذا

لم يكن من خيار بين الجبن والعنف أو بين السلبية والعنف فمن الأفضل أن يختار المرء العنف " (مولر، 1995).

3.8.3 غياب إستراتيجية وطنية شاملة تتبنى أسلوب المقاومة الجماهيرية اللاعنافية:

بحيث تعمل على تعزيزها من خلال بناء برامج وفعاليات تستقطب الجماهير العريضة تزجها في معركة التحرير، وكذلك يتم استخدامها كأداة نضالية مشروعة ومقبولة لمخاطبة العالم بما يضمن اكتساب الأصدقاء والمناصرين لصالح القضية الفلسطينية، وحول أهمية وجود رؤية وإستراتيجية نضالية مشتركة توحد كافة القوى الفلسطينية يشير نعيم الأشهب إلى أن " انعدام وحدة القوى المعادية للاحتلال من وطنية وإسلامية يحول دون التنسيق والعمل المشترك لهذه القوى على حساب مردود نشاطها، بل يعمق التعصب الفئوي على حساب المصلحة الوطنية والقضية المشتركة " (الأشهب، 2003).

4.8.3 التربية والثقافة الاجتماعية السائدة:

تعتبر التربية والثقافة الاجتماعية عناصر مهمة في التأثير على سلوك الأفراد، حيث تلعب دورا بارزا في تشكيل ثقافة الفرد وفكره وتوجيههما نحو ثقافة العنف أو ثقافة اللاعنف ، إن الثقافة التي تستند إلى إلغاء الآخر ونفيه وطمس كيانه وحرية وحقه في التعبير عن ذاته ما هي إلا ثقافة عنف وهي نتاج لتربية تقوم على التسلط وإنكار حق الفرد في حرية الفكر والإبداع، بالمقابل فإن الثقافة التي تستند إلى الاعتراف بالآخر وحقه في المساواة والتعبير عن رأيه ما هي إلا ثقافة محبة وتسامح وهي نتاج لتربية تؤمن بسمو الفكر البشري وحق الفرد في الاختيار والإبداع.

يشير جمال منصور إلى أن:

" الثقافة الفلسطينية والعربية تضم جوانب سلبية وأخرى إيجابية، تتركز السلبية في غياب المكونات الديمقراطية للفرد وسحق مبادراته لصالح الولاءات الأولية والعائلية والجهوي وضعف روح التسامح والشخصانية البارزة في إدارة الأمور وتركز الصلاحيات في شتى المستويات، والى جانب ذلك تبرز قيم إيجابية في المخزون الثقافي والقيمي الموروث تتجلى في قيم الشجاعة والنجدة والكرم والتعاون والقبول بالروح التصالحية المجتمعية والترابط والتكافل الاجتماعي "

(منصور، 1999).

تبدأ الحلقة الأولى في سلسلة العنف في إطار الأسرة، فالأُم الجاهلة بأوليات التربية والمقهورة أصلاً بالعنف التاريخي الواقع عليها منذ الولادة لن تستطيع إلا أن تكون حاضنة لثقافة العنف، أما الحلقة الثانية في سلسلة ثقافة العنف في المجتمع فهي المدرسة التي تمارس هذه الثقافة من خلال سلسلة طويلة من العلاقات التسلطية سواء علاقة المدرس بالطالب والتي تقوم على أساس التلقين والتخويف أو من خلال المناهج التعليمية التي تكرر التبعية والتسطح الفكري، بحيث تصبح العملية التعليمية في مجملها عملية تدجين للطالب خالية من أي إبداع أو تحليل، بعد ذلك يأتي دور المجتمع لإكمال دائرة القهر والتسلط التي يخضع لها الإنسان العربي والفلسطيني منذ ولادته، يؤكد على ذلك سمير النقي بقوله " بين قهر التقاليد وقهر الأسرة والعشيرة، والقهر الاقتصادي والسياسي تزرع شخصية الفرد العربي تحت عنف شامل يمنع تفتحها ومجابهتها لحقائق الحياة " (النقي، 2004).

5.8.3 أنماط التدين السائدة:

جاءت الأديان السماوية جميعاً بهدف تنظيم حياة الأفراد والجماعات على أسس من المحبة والتسامح والعدالة الاجتماعية، ولكن الفهم الخاطئ للتعاليم الدينية من قبل أتباع هذه الديانات يؤدي إلى تشويه هذه التعاليم ومزجها بالطقوس والمشعوذات التي تُخرج الدين من إطاره الأخلاقي والقيمي وتدخله إلى عالم الجهل والخداع والتضليل، وعلى المستوى السياسي شنت العديد من الحروب باسم الدين، حيث تم استغلال الدين لتحقيق أهداف سياسية وكأداة للوصول إلى الحكم، كما يشكل التعنت والتعصب الديني أحد المخرجات الرئيسية لبعض أنماط التدين السائدة في المجتمعات العربية والمجتمع الفلسطيني وقد أفرز هذا التعصب العديد من الممارسات التي كان لها نتائج خطيرة وكارثية على هذه المجتمعات. وحول خطورة تقديم العقيدة على الأخلاق وتحويل الدين إلى مقولات عقائدية تفقد الدين حقيقته التي تعبر عن قوته الأخلاقية يرى عزمي بشارة " أن ممارسة التدين داخلياً أي في نفس الإنسان على شكل فناعة مطلقة بمقولات ميتافيزيقية جبرية يؤدي في الواقع الخارجي إلى تحويل الدين إلى رأي نسبي، أما ممارسة التدين داخلياً على شكل خيار أخلاقي حر فيؤدي إلى تحويله في الواقع الخارجي إلى دافع أخلاقي مطلق في المجتمع " (غليون، بشارة، جقمان، زيداني، 1993).

وقد هاجم بشارة الأسطورة والخرافة باعتبارها أكثر خطورة من الإلحاد لما لها من تأثيرات سلبية على منظومة العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع حيث يقول " الإلحاد يناقض الدين أما الأسطورة فتقوم بتشويهه لأنها تنخره من جذوره، ويشكل الإلحاد إنكاراً لله أما الأسطورة فهي إهانة له وهي

لا تقتصر على تشويه مضمون المعرفة وإنما تقوض جوهرها ومبدأها " (غليون، بشارة، جقمان، زيداني، 1993).

6.8.3 عقبات داخلية:

لها علاقة بأداء المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات، من حيث آلية اتخاذ القرار فيها وغياب الخيارات الديمقراطية الحقيقية لهذه المنظمات كما أن الكثير من هذه المنظمات يعمل وفق مقاييس ومفاهيم عشائرية وفئوية وليس وفق مفاهيم المجتمع المدني، كما تشكل عملية الاعتماد على الدول المانحة أحد أهم معوقات التنمية في الأراضي الفلسطينية للأسباب التالية:

- * تشكل عملية الاعتماد على الدعم الخارجي معوقاً أمام تنمية حقيقية تقود إلى الاعتماد على الذات.
- * في كثير من الأحيان فإن الجهات المانحة هي التي تقوم بتحديد البرامج والأولويات وليس المنظمات غير الحكومية مما يفقد هذه المنظمات استقلاليتها، وتصبح برامجها غير مفيدة على الصعيد التنموي والمجتمعي كونها لا تنطلق من احتياجات المجتمع المحلي.

وهذا ما يؤكد وليد سالم بقوله " لم يؤد الدعم الخارجي إلى تنشيط القطاع الخاص ولم يحل مشكلة الفقر، وتنمية النساء وخلق وظائف مستدامة، وغيره من الأهداف المرتبطة بحاجات الفئات الاجتماعية الفلسطينية " (سالم، 1999).

الفصل الرابع

منهجية الدراسة

1.4 منهج الدراسة.

اعتمد الباحث أسلوب المنهج الوصفي التحليلي من حيث تشخيص الحالة موضع الدراسة ووصفها، وقد تم الاستعانة بالاستبانة والمقابلات كأدوات لجمع المعلومات ومن ثم تم تحليلها وتبويبها للحصول على النتائج باستخدام حزمة SPSS الإحصائية.

2.4 أدوات الدراسة.

اعتمد الباحث الاستبانة كأداة لجمع المعلومات والبيانات لتحقيق أهداف الدراسة وقد قسمت الاستبانة إلى قسمين: القسم الأول يتكون من 7 فقرات تتناول معلومات عن المبحوثين، أما القسم الثاني فيتكون من 61 فقرة تتناول وجهات نظر وآراء المبحوثين حول دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني. وقد تم اعتماد سلم الإجابات من خمس درجات حسب مقياس لكرت وهي موافق بشدة (5 درجات)، موافق (4 درجات)، لا أدري (3 درجات)، غير موافق (درجتين)، وغير موافق بشدة (درجة واحدة)، ملحق (1.4). وتم التعامل مع هذه المقاييس، بأن الفقرات والمحاو التي جاءت إجاباتها بين (4و5) ذات مستوى مرتفع وتدل على إدراك مرتفع لمجالات ثقافة اللاعنف وبالنسبة للإجابات التي جاءت بين (3و3.99) تم التعامل معها على أنها ذات مستوى معتدل ومتوسط وتحتاج المواضيع التي شملتها إلى تعزيز وتطوير ، أما الإجابات التي جاءت بين

(1و2.99) فقد تم التعامل معها على أساس أنها ذات مستوى ضعيف وممتدني وهي بالتالي بحاجة إلى الكثير من التعزيز والتطوير.

3.4 صدق الأداة.

تم تصميم الاستبانة كأداة لجمع المعلومات على أسس علمية مجردة لغرض إجراء القياس العلمي لفرضيات الدراسة، وقد تم التحقق من صدق أداة الدراسة بعرضها على مجموعة من ذوي الاختصاص والخبرة الذين أبدوا بعض الملاحظات حولها مما كان له الأثر العميق في تطوير هذه الاستبانة وإخراجها بشكلها الحالي.

4.4 ثبات أداة الدراسة.

قام الباحث بالتحقق من ثبات الأداة من خلال اختيار عينة مصغرة من الأفراد الذين تلقوا تدريبات في مجال اللاعنف وحل الصراعات، حيث بلغ عددهم عشرة أفراد وتم توزيع الاستبانة عليهم لتعبئتها والإجابة عليها، ثم أعيدت إليهم بعد عشرة أيام للإجابة عليها مرة أخرى ، كما تم التأكد من ثبات أداة الدراسة بطريقة الاتساق الداخلي وبحساب معادلة الثبات كرونباخ ألفا حيث بلغت قيمة الثبات 92، . وبذلك أصبحت الأداة تتمتع بدرجة عالية من الثبات.

5.4 تحليل البيانات.

تم استخدام عدة أساليب إحصائية لأغراض التحليل منها أسلوب الإحصاء الوصفي كالتكرارات الحسابية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كأحد وسائل تحليل البيانات، وبالنسبة للفرضيات فقد استخدم الباحث اختبار ت (T-TEST) وتحليل التباين الأحادي (ONEWAY-ANOVA) كل حسب مطابقته للحالة المراد تحليلها كما تم استخدام اختبار توكي لمعرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

6.4 حدود الدراسة.

الحدود المكانية: تغطي هذه الدراسة منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال ال سلام وتسوية النزاعات في محافظات في الضفة الغربية.

الحدود الزمانية: قام الباحث بإجراء هذه الدراسة في الفترة بين شهر أيلول 2005 _ أيلول 2006.

7.4 صعوبات الدراسة ومعوقاتها.

1. طبيعة الظروف السياسية العامة التي تعاني منها الأراضي الفلسطينية وخاصة وجود الحواجز العسكرية والتي تحد من قدرة الإنسان الفلسطيني على الحركة والتنقل داخل الأراضي الفلسطينية.
2. عدم وجود مراجع كافية في المكتبات الموجودة في الضفة وخاصة في الجامعات الفلسطينية مما اضطر الباحث إلى البحث عن مراجع من الخارج.
3. الصعوبة في تحديد مواعيد دقيقة مع بعض مدراء ومسؤولي المنظمات المستهدفة ، بسبب وجود التزامات أخرى لديهم وكذلك بسبب تكرار سفرهم خارج الوطن.

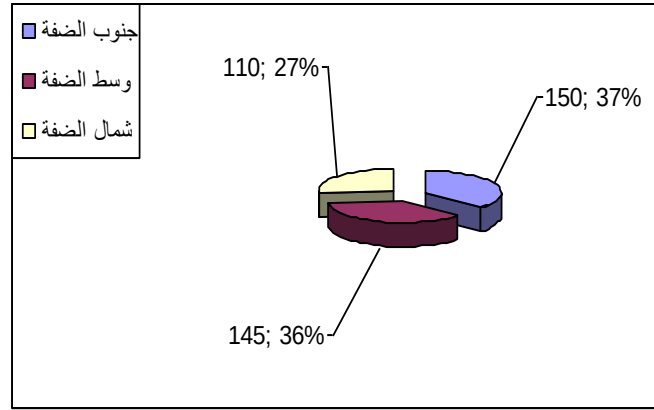
8.4 مجتمع الدراسة.

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الأفراد الذين تلقوا تدريبات في مجال تسوية النزاعات ودراسات اللاعنف من خلال دورات وورشات عمل نظمها وأشرفت عليها المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في محافظات الضفة الغربية، وبالرغم من عدم توفر رقم دقيق عن عدد هذه الفئة المستهدفة إلا أن عددهم يبلغ نحو خمسة آلاف نسمة.

9.4 عينة الدراسة.

قام الباحث باختيار عينة عشوائية مكونة من 500 فرد من مجتمع الدراسة أي ما نسبته 10 % من مجموع الفئة المستهدفة، وقد تم توزيع الاستبانة عليهم من أجل تعبئتها كما أنه قد روعي التقسيم الجغرافي بحيث تشمل العينة مختلف محافظات الضفة الغربية، وقد بلغ عدد الاستبانات التي أعيدت (405)، حيث بلغ عدد الاستبانات المفقودة 95 استبانة وذلك يعود إلى صعوبة التواصل الجغرافي من أجل استعادة هذه الاستبانات وقد حاول الباحث جاهداً من أجل استعادة أكبر عدد ممكن منها ولكن حالت الظروف الميدانية دون ذلك.

ويبين شكل (1.4) توزيع الاستبانات حسب المنطقة الجغرافية.



شكل 1.4: أعداد الاستبانات التي تم توزيعها حسب المنطقة الجغرافية في الضفة الغربية والنسبة المئوية لكل منطقة.

تشير نتائج الشكل أعلاه أن أعلى نسبة توزيع كانت في محافظات جنوب الضفة الغربية وهذا يعود إلى وجود عدد كبير نسبياً من المنظمات العاملة في مجال دراسات اللاعنف والسلام وتسوية النزاعات حيث قامت هذه المنظمات بتنظيم عدد كبير من الدورات وورشات العمل في هذا المجال تليها محافظات منطقة وسط الضفة التي تحتضن عدد كبير أيضاً من المنظمات العاملة في مجال دراسات اللاعنف والسلام وتسوية النزاعات وهذا ما يفسر زيادة نسبة التوزيع في منطقتي جنوب ووسط الضفة عن منطقة الشمال.

10.4 محاور الدراسة.

لسهولة التعامل مع البيانات المجموعة فقد تم تقسيم أسئلة الدراسة إلى المحاور الرئيسية التالية:

جدول 1.4: يبين محاور الدراسة الرئيسية.

الرقم	المحور	عدد الأسئلة
1	أسئلة المعلومات العامة	7
2	مفهوم اللاعنف	11
3	مفهوم الصراع وأساليب التعامل معه	8
4	القدرات والمهارات التي اكتسبها المتدربون	15
5	تنمية ثقافة اللاعنف في المجال الاجتماعي	8
6	تنمية ثقافة اللاعنف في المجال السياسي	9
7	الجانب الأخلاقي في ثقافة اللاعنف	5
8	الأبعاد الدينية في ثقافة اللاعنف	5

الفصل الخامس

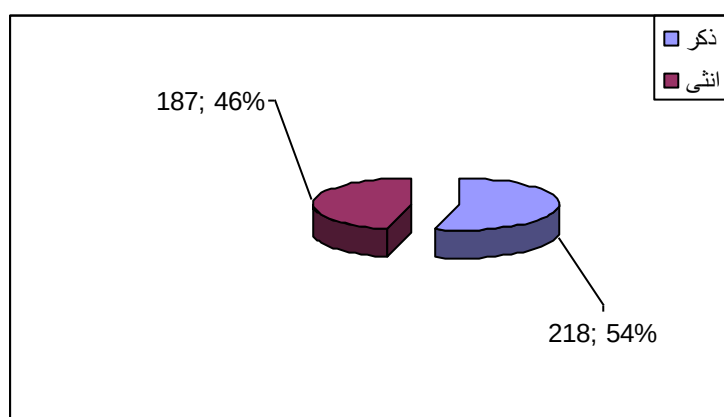
نتائج الدراسة

يتناول هذا الفصل عرض ومناقشة نتائج تحليل الاستبيان.

1.5 قسم الاستبيان الأول – خصائص عينة الدراسة.

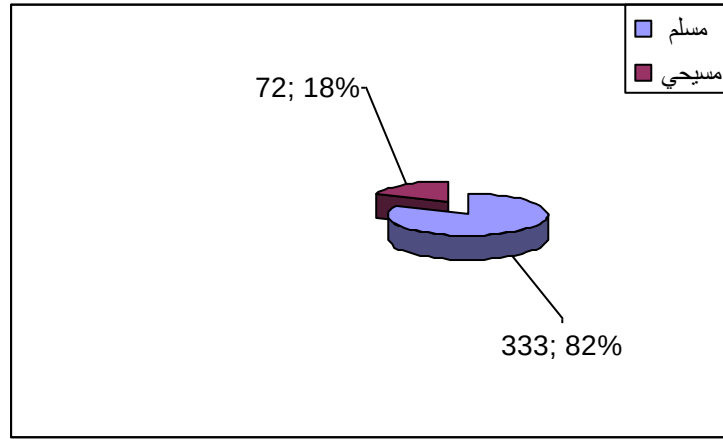
يتناول هذا القسم من الدراسة استعراض خصائص العينة الديمغرافية من حيث متغيرات الجنس، الديانة، العمر، المؤهل العلمي، مكان السكن، الحالة الاجتماعية، الانتماء الحزبي كما هو واضح في ملحق (1.5).

1. الجنس: تشير نتائج تحليل الاستبيان أن المبحوثين يتوزعون حسب الجنس كالتالي: بلغ عدد الذكور 218 أي بنسبة 54% من عدد أفراد العينة في حين بلغ عدد الإناث 187 أي بنسبة 46% من عدد أفراد العينة كما هو واضح في شكل (1.5).



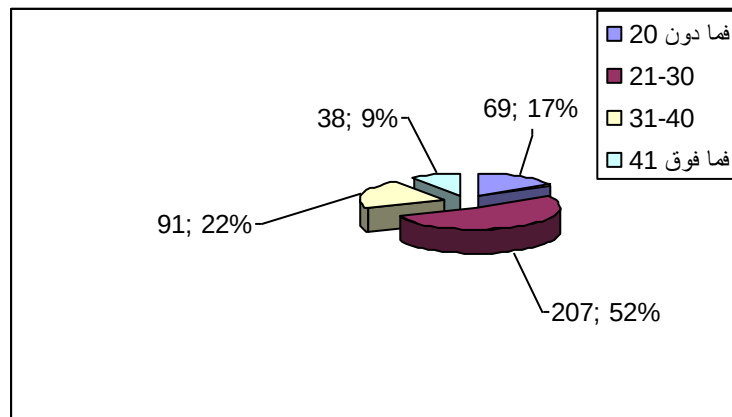
شكل 1.5: يبين توزيع عينة الدراسة حسب الجنس.

2. الديانة: تظهر نتائج تحليل العينة الديمغرافية أن غالبية المبحوثين من المسلمين حيث بلغ عددهم 333 وبنسبة 82 % في حين بلغ عدد المسيحيين 72 أي بنسبة 18 % كما يتضح ذلك في شكل (2.5).



شكل 2.5: يبين توزيع عينة الدراسة حسب الديانة.

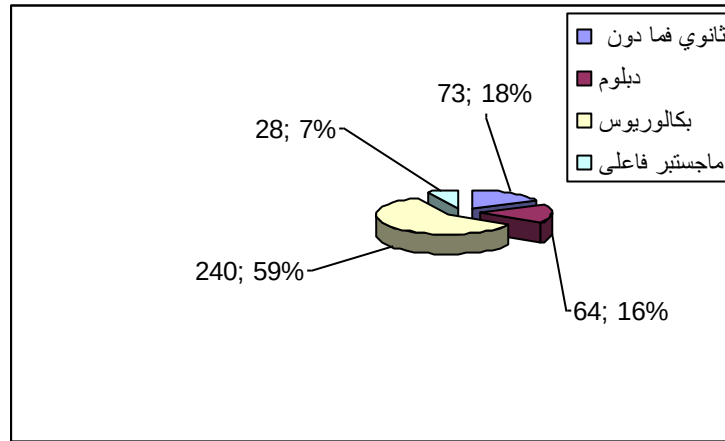
3. العمر: تشير نتائج العينة الديمغرافية للمبحوثين أن 52 % منهم تتراوح أعمارهم بين 21-30، 22 % تتراوح أعمارهم بين 31-40، 17 % تبلغ أعمارهم 20 عاما فما دون، بينما الذين تزيد أعمارهم عن 40 عاما بلغت نسبتهم 9 %، كما يتضح من شكل (3.5).



شكل 3.5: يبين توزيع عينة الدراسة حسب العمر.

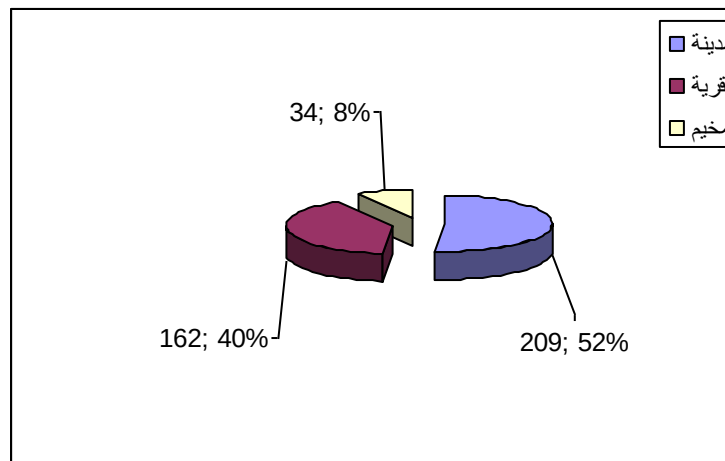
4. المؤهل العلمي: تظهر نتائج العينة الديمغرافية للمبحوثين أن 59 % منهم يحملون شهادة البكالوريوس، 18 % يحملون شهادة الثانوية العامة فما دون، أما نسبة الحاصلين على الدبلوم

فبلغت 16 %، في حين بلغت نسبة من يحملون شهادة ماجستير فأعلى 7 % كما يتضح ذلك في شكل (4.5).



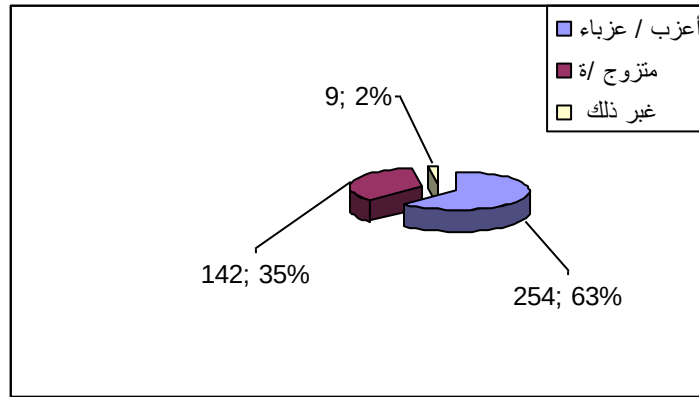
شكل 4.5: يبين توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.

5. مكان السكن: تشير نتائج العينة الديمغرافية أن 52 % من المبحوثين من سكان المدن، وأن 40 % من سكان القرى، في حين بلغت نسبة سكان المخيمات 8 % كما يتضح ذلك في شكل (5.5).



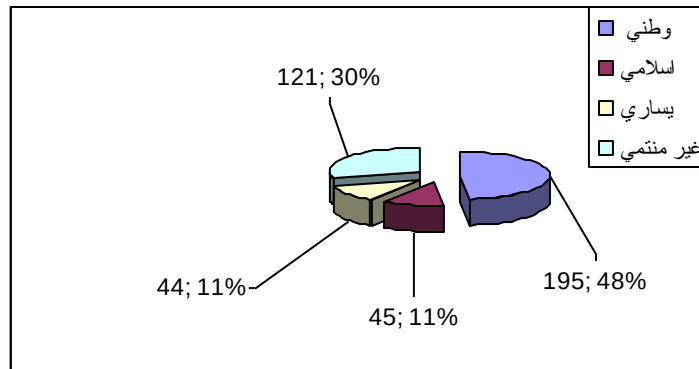
شكل 5.5: يبين توزيع عينة الدراسة حسب مكان السكن.

6. الحالة الاجتماعية: تظهر نتائج العينة الديمغرافية للمبحوثين أن 63 % منهم غير متزوجين، في حين بلغت نسبة المتزوجين 35 %، و 2 % غير ذلك كما يتضح ذلك في شكل (6.5).



شكل 6.5: يبين توزيع عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية.

7. الانتماء الحزبي: تشير نتائج العينة الديمغرافية أن 48 % من المبحوثين ينتمون إلى التنظيمات الوطنية، وان 30 % لا ينتمون لأي تنظيم سياسي في حين بلغت نسبة الذين ينتمون للتنظيمات اليسارية والإسلامية 11 % لكل منهما.



شكل 7.5: يبين توزيع عينة الدراسة حسب الانتماء الحزبي.

وحول علاقة الجنس بالانتماء الحزبي للمبحوثين أظهرت النتائج أن هناك 77.5 % من الذكور ينتمون للتنظيمات السياسية، مقابل 61.5 % من الإناث، وحول علاقة الجنس بنوع الانتماء الحزبي تبين أن 59.2 % من الذكور ينتمون للتنظيمات الوطنية مقابل 35 % للإناث، في حين بلغت نسبة الذين ينتمون للتنظيمات الإسلامية من الذكور 10.1 % مقابل 12.3 % للإناث، أما نسبة الذين ينتمون للتنظيمات اليسارية من الذكور فقد بلغت 8.3 % مقابل 13.9 % للإناث.

2.5 قسم الاستبيان الثاني

يناقش الباحث فيما يلي تحليل النتائج المرتبطة بمحاور الدراسة والفرضيات الرئيسية والفرعية.

1.2.5 نتائج التحليل المرتبطة بمحاور الدراسة:

1.1.2.5 المحور الأول: مفهوم اللاعنف.

جدول 1.5: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية وعي وثقافة الجمهور بمفهوم اللاعنف في المجتمع الفلسطيني.

السؤال	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يعتبر اللاعنف شكلا من أشكال المقاومة الوطنية	4.24	0.953
2	اللاعنف أسلوبا نضاليا تعبويا يشكل رديفا لأشكال النضال الأخرى	4.06	0.922
3	يشكل اللاعنف أسلوبا بديلا للعنف لتسوية النزاعات	4.01	0.996
4	تتطلب المقاومة اللاعنفية من القوة وليس الضعف	4.10	0.994
5	المقاومة اللاعنفية تضمن أوسع مشاركة جماهيرية	4.27	0.895
6	اللاعنف مقاومة إيجابية قادرة على تغيير الواقع	4.05	0.904
7	المقاومة اللاعنفية تتضمن أساليب نضالية تتطلب الجراءة والشجاعة	4.27	0.841
8	ينطلق اللاعنف من فكرة أن القوي هو من يسمح ويتحمل	2.85	1.219
9	اللاعنف وسيلة نضالية لا تؤمن بالقتل وسفك الدماء	4.17	0.933
10	المقاومة اللاعنفية تعني خضوع وتسليم لإرادة العدو	3.94	1.214
11	اللاعنف مفهوم جدلي لست واثقا من موقفي اتجاهه	3.46	1.167
	معدل المحور	3.95	0.490

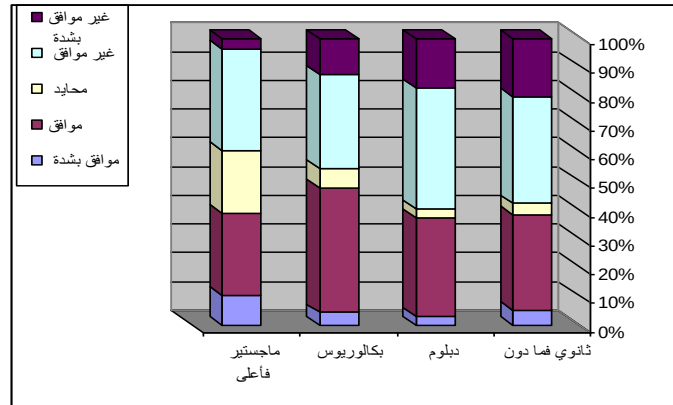
استناداً إلى النتائج الواردة في جدول (1.5) تم رفض الفرضية الفرعية التي تنص على أن المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات لا تساهم في تنمية وعي وثقافة الجمهور بمفهوم اللاعنّف في المجتمع الفلسطيني.

كما يتضح لنا من نتائج التحليل في الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي العام للإجابات كان متوسط حيث بلغ (3.95)، مما يدل على أن غالبية المبحوثين يعتقدوا بأن المنظمات العاملة في مجال لسلام وتسوية النزاعات تلعب دوراً معتدلاً ومتوسطاً في تنمية وعي وثقافة المتدربين بمفهوم اللاعنّف، ومن الفقرات التي كانت نتائج إجاباتها مرتفعة قياساً بغيرها هي: المقاومة اللاعنفية تتضمن أساليب نضالية تتطلب الجرأة والشجاعة بالإضافة إلى كونها تضمن أوسع مشاركة جماهيرية كما أن الغالبية رأوا في اللاعنّف شكلاً من أشكال المقاومة الوطنية وأنه وسيلة نضالية لا تؤمن بالقتل وسفك الدماء وتنطلق من القوة وليس من الضعف كما أنها قادرة على إحداث تغيير على الواقع.

بالمقابل تشير نتائج إجابات بعض الفقرات أن المتوسطات الحسابية لها كانت متدنية نسبياً وأقل من المعدل العام للمحور ومن أهمها:

- المقاومة اللاعنفية تعني خضوع وتسليم لإرادة العدو بمتوسط حسابي (3.94)، وهذا يدل على أن المبحوثين ينظرون باعتدال للمقاومة اللاعنفية باعتبارها جزء من مهام وطنية وليست جزءاً من أجندات لها علاقة بالاستسلام أو التطبيع، فبالرغم من أن هناك تهميش لفكرة المقاومة اللاعنفية في أوساط الجمهور الفلسطيني خلال السنوات القليلة الماضية وهناك عملية ربط بين هذا النوع من المقاومة ومصطلحات سلبية كالتطبيع والتعايش والاستسلام، إلا أن الجمهور الفلسطيني ما زال يدعم باعتدال هذا النوع من المقاومة.
- اللاعنّف مفهوم جدلي لست واثقاً من موقعي تجاهه (3.46)، وهذا يشير إلى أنه لازال هناك جزء لا بأس به من المبحوثين متشككين في موقفهم اتجاه اللاعنّف وغير قادرين على تحديد موقفهم من مفهوم اللاعنّف وبالتالي كانت نسبة ثقتهم في موقفهم اتجاه مفهوم اللاعنّف متوسطة.
- ينطلق اللاعنّف من فكرة أن القوي هو من يسامح ويتحمل حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.85)، وهذا يعزى إلى أن المبحوثين يعتقدون أن التسامح والتحمل ضمن هذا السياق هو أقرب إلى الاستسلام والخضوع وغياب الفعل الإيجابي وهذا لا يتفق مع فكرة المقاومة الجماهيرية اللاعنفية التي تهدف إلى تغيير الواقع السياسي والاجتماعي نحو الأفضل، مما يشير إلى أن هناك وعي عند المبحوثين بالتمييز بين الدعوة إلى المقاومة الجماهيرية اللاعنفية والدعوة إلى التراجع والاستسلام.

وحول رأي المبحوثين في العلاقة بين التسامح والتحمل ومفهوم اللاعنف تعزى لمتغير المؤهل العلمي كان هناك أغلبية من المبحوثين من حملة الثانوية العامة فما دون والدبلوم ترى بأن اللاعنف لا يعني التسامح والتحمل بالمقابل فان أغلبية قليلة من المبحوثين من حملة البكالوريوس كانت ترى بأن اللاعنف يعني التسامح والتحمل في حين كانت نسبة المؤيدي والمعارضين من حملة الماجستير فأعلى متساوية كما هو واضح في الشكل التالي:



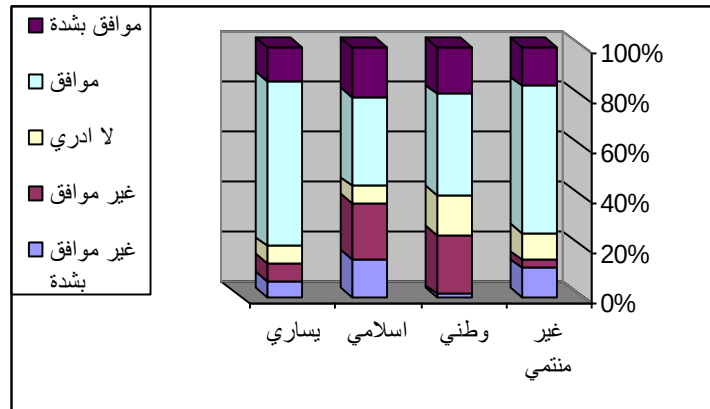
شكل 8.5: موقف المبحوثين من التسامح ضمن مفهوم اللاعنف يعزى للمؤهل العلمي

يعتبر عدم وضوح مفهوم اللاعنف في أذهان أبناء المجتمع الفلسطيني أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني، إذ أن الكثيرين يربطون مفهوم اللاعنف بالخضوع والاستسلام والانهازامية وهذا يعود لأسباب عدة منها ما يتعلق ببنية النضال الفلسطيني الذي اتخذ من الكفاح المسلح الشكل الرئيسي في المقاومة بالرغم من وجود بعض التجارب الجماهيرية، أما السبب الآخر فيتعلق ببعض المنظمات العاملة في هذا المجال والتي تسئ استخدام دورها وتستغل برامجها وفعاليتها في بناء علاقات مع الاحتلال والتطبيع معه مما أفقدها ثقة الجماهير وساهم في تشويه فكرة المقاومة الجماهيرية اللاعنفية.

في مقابلة مع السيد سامي عوض مدير مؤسسة هولي لاند ترست أجريت معه في 13 تموز 2006 " أشار إلى أن اللاعنف يعتبر احد الخيارات النضالية المطروحة وهو بهذا المعنى لا يشكل بديلا عن الكفاح المسلح بل يتم طرحه كوسيلة نضالية يمكن أن تساند أشكال النضال الأخرى وتعتمد على الاستفادة من نقاط قوتنا وتحديد نقاط ضعف العدو وضربها، وأضاف أن ما تقوم به هذه المنظمات هو طرح اللاعنف كأسلوب مقاومة جدي وصريح يمكن أن يحقق انجازات بالرغم من أن نتائجه غير

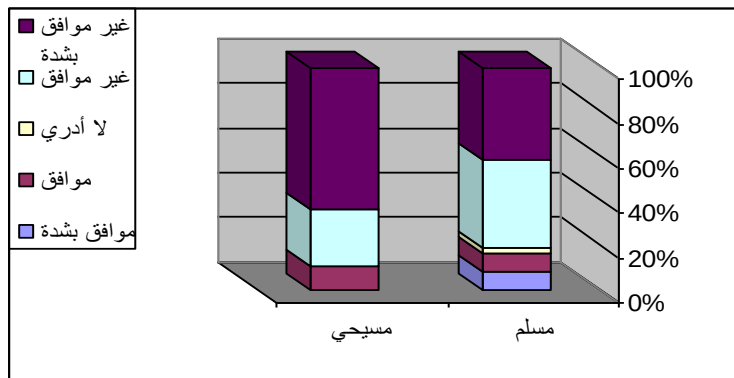
مضمونة فالتاريخ البشري حافل بتجارب مقاومة لاعنفية نجحت وأخرى أخفقت في تحقيق أهدافها ولكن من الضروري أن يدرك الناس أن هذا الأسلوب هو أحد أساليب المقاومة الوطنية " (مدير مؤسسة هلي لاند ترست، تموز 2006، اتصال شخصي).

وحول العلاقة بين الانتماء الحزبي وموقف المبحوثين من مفهوم اللاعنف فقد تبين أن أغلبية قليلة من المبحوثين أجابوا بالموافقة على أنهم واثقين من موقفهم اتجاه اللاعنف مع أكثرية واضحة لصالح المبحوثين الذين ينتمون للتنظيمات اليسارية والمبحوثين الذين لا ينتمون لأي تنظيم سياسي، وهذا يمكن أن يعزى إلى أن المبحوثين اليساريين قد حسموا موقفهم من المقاومة اللاعنفية وهم الأكثر ثقة في موقفهم اتجاه هذا المفهوم في حين لازال هناك نسبة من أبناء التنظيمات الوطنية والإسلامية غير قادرين على تحديد موقفهم اتجاه هذا المفهوم إما نتيجة لخلفيتهم التنظيمية أو لرؤيتهم العقائدية.



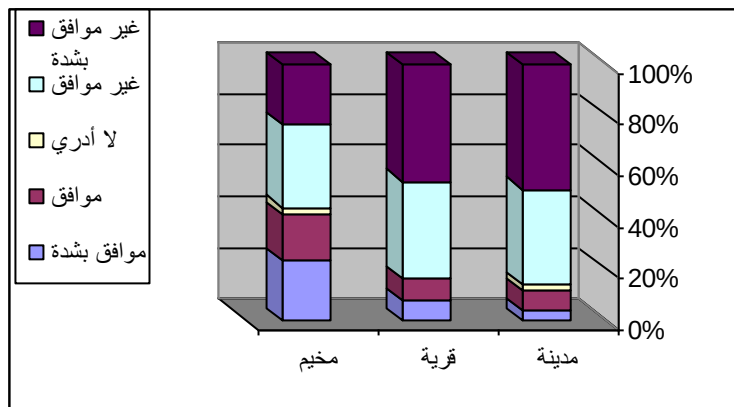
شكل 9.5: موقف المبحوثين من مفهوم اللاعنف يعزى للانتماء الحزبي.

كما تشير النتائج إلى أن المبحوثين من كلا الديانتين الإسلامية والمسيحية لديهم موقف واضح اتجاه مفهوم اللاعنف ويتسم هذا الموقف بالثقة مع أغلبية بسيطة لصالح المبحوثين من المسيحيين وهذا ربما يعزى إلى أنه لازال هناك جزء من المبحوثين المسلمين متشكك في هذا المفهوم وغير قادر على تحديد موقفه اتجاهه.



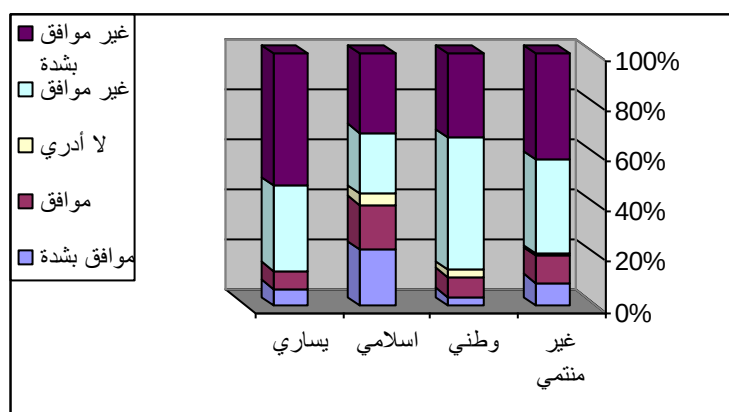
شكل 10.5: الإجابات حول موقف المبحوثين من مفهوم اللاعنف يعزى لمتغير الديانة.

وحول الموقف من مفهوم اللاعنف وربطه بالاستسلام والخضوع وعلاقته بمكان السكن فقد جاءت النتائج لتؤكد أن المبحوثين غير موافقين على ربط مفهوم اللاعنف بالاستسلام والخضوع وجاءت النتيجة لصالح المبحوثين من سكان المدن يليها المبحوثين من سكان القرى وأخيرا المبحوثين من سكان المخيمات، وهذا يعود إلى أن أبناء المخيمات لازلوا أكثر ميلا لاستخدام الوسائل العنيفة في المقاومة وهذا له علاقة بالخلفية الثقافية والاجتماعية عندهم، ويتضح ذلك من خلال الشكل التالي.



شكل 11.5: الإجابات حول علاقة اللاعنف بالخضوع والاستسلام تعزى لمتغير مكان السكن.

كما أظهرت النتائج أن كافة المبحوثين من الذين ينتمون للتنظيمات السياسية والذين لا ينتمون قد أجابوا بأنهم ضد ربط مفهوم اللاعنف بالخضوع والاستسلام وقد كانت نسبة المعارضة لدى المبحوثين الذين ينتمون للتنظيمات الإسلامية هي الأقل وهذا يعزى إلى أن هناك نسبة من المبحوثين الذين ينتمون للتنظيمات الإسلامية ما زالوا يرون في اللاعنف مفهوماً انهزامياً واستسلامياً وغير قادر على تحقيق نتائج على أرض الواقع ويتضح ذلك من الشكل التالي.



شكل 12.5: الإجابات حول علاقة اللاعنف بالخضوع والاستسلام تعزى للانتماء الحزبي.

2.1.2.5. المحور الثاني: مفهوم الصراع وأساليب التعامل معه.

جدول 2.5: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية وعي وثقافة المتدربين بمفهوم الصراع وأساليب التعامل معه في المجتمع الفلسطيني.

السؤال	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
12	تعزير قناعاتي بأن الصراع سمة من سمات المجتمع الإنساني	3.97	0.992
13	تعزير قناعاتي بأن الصراع ناتج عن الاختلاف والتنوع بين أفراد وفئات المجتمع المختلفة	4.13	0.753
14	تعزير قناعاتي بأن الصراع يقود إلى التغيير وعدم الركود	4.07	0.883
15	زيادة معرفتي بالاستراتيجيات المختلفة في حل الصراع	4.31	0.626
16	تعزير قدرتي على تحليل الصراع وفهم خلفياته	4.31	0.599
17	إكسابي مهارات أساسية في أساليب التعامل مع الصراع	4.35	0.589
18	تعزير قدرتي على تطوير معايير وأولويات لحل الصراع	4.20	0.679
19	تعزير قناعاتي بأهمية العصف الذهني كمهارة مهمة لإيجاد بدائل للتعامل مع الصراع	4.20	0.653
	معدل المحور	4.19	0.428

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي العام للإجابات كان مرتفعاً حيث بلغ (4,19) مما يشير إلى أن غالبية المبحوثين يؤكدون بأن المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات تلعب دوراً فاعلاً وإيجابياً في تنمية وعيهم وثقافتهم بمفهوم الصراع وأساليب التعامل معه من حيث إكسابهم المهارات الأساسية في أساليب واستراتيجيات التعامل مع الصراع وتحليله وتعزيز قدرتهم على مساعدة تطوير معايير وألويات لحل الصراع وهذا يؤكد رفض فرضية الدراسة القائلة بأن المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات لا تساهم في تنمية وعي وثقافة المتدربين بمفهوم الصراع وأساليب التعامل معه.

بالمقابل هناك بعض الفقرات التي كان المتوسط الحسابي لها أقل من المعدل العام للمحور وهذا يستدعي تعزيز عملية التوعية والتثقيف في هذه المجالات لدى المبحوثين ويتضح ذلك في المجالات التالية:

الفقرة التي تتحدث عن الصراع باعتباره سمة من سمات المجتمع الإنساني، وكذلك الفقرة التي تتحدث عن أن الصراع يقود إلى التغيير وعدم الركود، وهذا يشير إلى أنه لا زال هناك من ينظر للصراع باعتباره ظاهرة سلبية ومقلقة تقود إلى نتائج غير محببة لا تتلاءم مع الواقع الإنساني، وفي معرض ربطه بين مفهوم اللاعنف كوسيلة عمل جماهيري ومفهوم الصراع كحالة مجتمعية يجب التعامل معها انطلاقاً من رؤية إيجابية يشير شادي زين الدين المدير التنفيذي في مؤسسة تعاون لحل الصراعات في مقابلة أجريت معه في 11 تموز 2006 " أن الصراع هو أحد الصفات البشرية وهو تعبير عن التنوع الطبيعي في الأنماط الفكرية السائدة وبالتالي فإن اللاعنف يعتبر الوسيلة الأفضل في حل هذا الصراع، ولكن يجب أن يأتي ذلك ضمن خطة مبرمجة ومدرسة ومعد لها مسبقاً " (المدير التنفيذي لمؤسسة تعاون، تموز 2006، اتصال شخصي).

3.1.2.5. المحور الثالث: القدرات والمهارات.

استناداً إلى نتائج جدول (3.5) تم رفض الفرضية الفرعية التي تنص على أن المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات لا تساهم في تنمية قدرات ومهارات المتدربين.

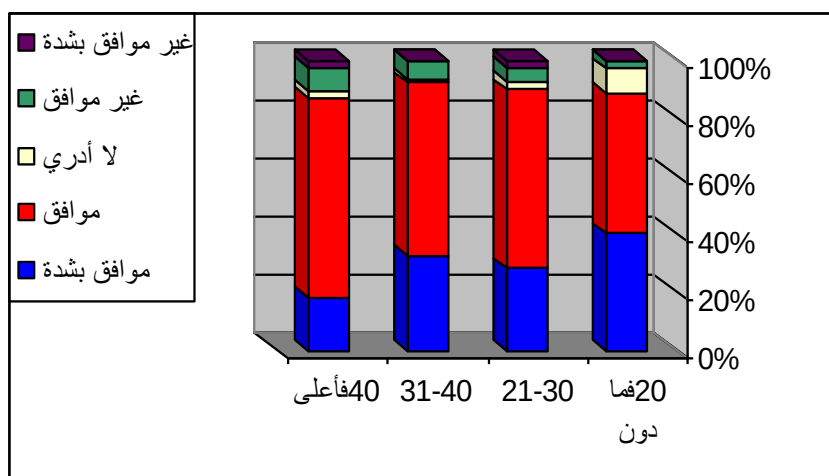
جدول 3.5: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية قدرات ومهارات المتدربين.

السؤال	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
20	تعزيز قدرتي على المبادرة	4.32	0.669
21	تعزيز قدرتي على التخطيط الاستراتيجي	4.27	0.688
22	تعزيز قدرتي على التكيف والتعامل مع المستجدات	4.22	0.722
23	تعزيز قدرتي على صنع القرار	4.26	0.786
24	تعزيز ثقتي بنفسي وقدرتي على الإنجاز	4.34	0.716
25	تعزيز قدراتي في مجال العمل الجماهيري	4.29	0.724
26	تعزيز قدرتي على تغليب العقل على العاطفة	4.12	0.817
27	تعزيز قدرتي على التفكير المنطقي	4.25	0.712
28	تعزيز قدرتي على تنظيم فعاليات لاعنفية ميدانية	4.18	0.819
29	إكسابي مهارات أساسية في مجال المقاومة اللاعنفية	4.20	0.785
30	تعزيز قدرتي على النقد البناء	4.27	0.762
31	تعزيز مهاراتي على الحوار البناء	4.35	0.711
32	تعزيز مهاراتي في مجال الإصغاء للآخرين	4.32	0.766
33	تعزيز مهاراتي في مجال التفاوض	4.30	0.705
34	تعزيز قدرتي على بناء الثقة مع الآخرين	4.29	0.763
	معدل المحور	4.25	0.485

تشير نتائج الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي العام للإجابات كان مرتفع حيث بلغ (4,25) مما يظهر أن غالبية المبحوثين يؤكدوا أن المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات تلعب دوراً فاعلاً في تنمية قدراتهم وإكسابهم مهارات، كمهارة الإصغاء للآخرين، الحوار البناء، الثقة بالنفس، القدرة على المبادرة، مهارات التفاوض، النقد البناء، التخطيط الاستراتيجي، صنع القرار، التفكير المنطقي.

بالمقابل هناك بعض الفقرات التي كان المتوسط الحسابي لها أقل من المعدل العام للمحور مثل القدرة على تنظيم فعاليات ميدانية، القدرة على تغليب العقل على العاطفة، القدرة على التكيف والتعامل مع المستجدات، وهذا يشير إلى أن برامج هذه المنظمات تركز على الجوانب النظرية أكثر من تركيزها على الجوانب العملية والميدانية وقد كان أقل متوسط حسابي لفقرات هذا المحور (4,12) مما يؤكد رفض هذه الفرضية، ومن الجدير ذكره أن هناك محاولات جيدة تقوم بها بعض المنظمات العاملة في هذا المجال لإيجاد صيغة من التوازن والتكامل بين هذه الجوانب وهذا ما أكدته مدير مؤسسة هولي لاند ترست في المقابلة المشار إليها سابقاً " أن برامجنا وفعاليتنا تركز على الجانب التقني والتوعية الجماهيرية التي تتم من خلال الدورات التدريبية التي تستهدف فئات اجتماعية متنوعة يتم تثقيفهم حول أهمية وضرورة المقاومة الجماهيرية اللاعنافية وكذلك يتم تنمية مهاراتهم وقدراتهم في العديد من المواضيع الهامة كالقيادة والاتصال والمفاوضات وكيفية التخطيط والتنفيذ لفعاليات جماهيرية لاعنفية ومن الجهة الأخرى فإن كافة المواضيع يتم ربطها بنشاطات وفعاليات ميدانية باتجاه مناطق الاحتكاك مع قوات الاحتلال وخاصة عند الجدار الفاصل" (مدير مؤسسة هولي لاند ترست، تموز 2006، اتصال شخصي).

وبخصوص العلاقة بين القدرة على تغليب العقل على العاطفة والتحكم بالسلوك والفئة العمرية فقد بينت النتائج أن جميع الباحثين من مختلف الفئات العمرية أكدوا أن برامج هذه المنظمات قد ساعدتهم على تحقيق ذلك وكانت النتائج لصالح الفئات العمرية من 31-40 ومن 21-30 أما الفئات العمرية الأخرى فكانت أقل نسبياً وهذا يعزى إلى الفرق في العمر حيث أن الشباب ما دون 20 عاماً تتحكم فيهم العاطفة أكثر من العقل ولديهم نزعة نحو الخروج عن القاعدة .



شكل 13.5: القدرة على تغليب العقل على العاطفة تعزى لمتغير الفئة العمرية.

4.1.2.5. المحور الرابع: تنمية ثقافة اللاعنف في المجال الاجتماعي.

استناداً إلى النتائج الواردة في جدول (4.5) تم رفض الفرضية الفرعية التي تنص على أن المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات لا تساهم في تنمية ثقافة اللاعنف في المجال الاجتماعي.

جدول 4.5: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجال الاجتماعي.

السؤال	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
35	تعزيز قناعاتي بفعالية المقاومة اللاعنفية لتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية	4.21	0.819
36	عززت عندي قيم الانتماء والمواطنة الصالحة التي تؤمن بالمحبة والتسامح داخل المجتمع الفلسطيني	4.33	0.713
37	تعزيز قناعاتي بضرورة رفض حل الخلافات بطرق عنيفة	4.20	0.823
38	تعزيز قناعاتي بنبذ العنف الأسري داخل المجتمع الفلسطيني	4.48	0.680
39	تعزيز قناعاتي بضرورة احترام الرأي الآخر	4.55	0.598
40	زيادة إيماني بالخيار الديمقراطي كنهج للحياة داخل المجتمع الفلسطيني	4.36	0.773
41	زيادة تمسكي بقيم التعاون والعمل التطوعي داخل المجتمع الفلسطيني	4.44	0.700
42	تعزيز قناعاتي بضرورة محاربة فكرة الأخذ بالثأر	4.22	0.914
	معدل المحور	4.35	0.467

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي العام للإجابات كان مرتفعاً حيث بلغ (4,35) مما يؤكد أن غالبية المبحوثين يرون أن المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية

النزاعات تلعب دوراً فاعلاً وواضحاً في تنمية ثقافة اللاعنّف في المجال الاجتماعي كاحترام الرأي الآخر، نبذ العنف الأسري، نشر قيم التعاون والعمل التطوعي، التمسك بالخيار الديمقراطي داخل المجتمع الفلسطيني، تعزيز قيم الانتماء والمواطنة التي تؤمن بالمحبة والتسامح داخل المجتمع الفلسطيني، مما يدل على أن هناك وعي وإدراك بأهمية الحفاظ على النسيج الاجتماعي الداخلي وعلى ضرورة بقاءه واستمراره سليماً باعتباره يشكل الضمانة الوحيدة لتطور هذا الشعب وتحقيق أهدافه السياسية والاجتماعية والتنمية، ومما لاشك فيه أن طبيعة المجتمع الفلسطيني الذي يتسم بترابطه وتكافله الاجتماعي يشكل عاملاً مساعداً يسهل على المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات على القيام بدورها بشكل أكثر فعالية.

بالمقابل فإن المتوسط الحسابي لبعض الفقرات أقل من المعدل العام للمحور كالفقرة التي تتحدث عن ضرورة رفض حل الخلافات بطرق عنيفة، وفعالية المقاومة اللاعنفية لتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، ومحاربة فكرة الأخذ بالثأر، مما يشير إلى أنه ما زال هناك نسبة من المبحوثين ترى بأن العنف وسيلة ضرورية لحل الخلافات، وهذا يعني أنه لا زال هناك حاجة إلى مزيد من تنمية وعي وثقافة المبحوثين بالبدائل الأخرى للعنف وقد كان أقل متوسط حسابي لفقرات هذا المحور (4.20) مما يؤكد رفض هذه الفرضية.

5.1.2.5. المحور الخامس: تنمية ثقافة اللاعنّف في المجال السياسي.

استناداً إلى نتائج (جدول 5.5) تم رفض الفرضية الفرعية التي تنص على أن المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات لا تساهم في تنمية ثقافة اللاعنّف في المجال السياسي.

جدول 5.5 : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجال السياسي.

السؤال	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
43	تعزيز قناعاتي بأن العنف السياسي لا يولد إلا العنف المضاد	4.12	0.950
44	تعزيز قناعاتي بأن نشر ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني مهمة وطنية	4.23	0.842
45	تعزيز قناعاتي بأهمية الشراكة السياسية للحد من العنف السياسي	4.20	0.776
46	تعزيز قناعاتي بأن موازين القوة هي العامل الحاسم في اختيار أسلوب النضال	3.90	0.985
47	تعزيز قناعاتي بأن اللاعنف هو الأسلوب الأكثر فعالية وملائمة للنضال الفلسطيني في الوقت الحاضر	3.83	1.097
48	تعزيز قناعاتي بأن المقاومة المسلحة تخدم الإسرائيليين أكثر مما تخدم الفلسطينيين	3.62	1.228
49	تعزيز قناعاتي بأن المقاومة اللاعنفية تعزز تضامن العالم معنا	4.11	0.958
50	تعزيز قناعاتي بأن المقاومة اللاعنفية أفضل وسيلة لخلخلة جبهة العدو الداخلية	3.96	1.052
51	زيادة معرفتي بأن التاريخ الفلسطيني حافل بأساليب متعددة من المقاومة اللاعنفية	4.17	0.835
	معدل المحور	3.99	0.566

تشير نتائج الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي العام للإجابات كان متوسطاً حيث بلغ (3.99) مما يؤكد أن غالبية المبحوثين يعتقدون أن المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات تلعب دوراً معتدلاً ومتوسطاً في تنمية ثقافة اللاعنف في المجال السياسي وقد كان معدل إجابات بعض الفقرات مرتفع مثل أن نشر ثقافة اللاعنف تعتبر مهمة وطنية، أهمية الشراكة

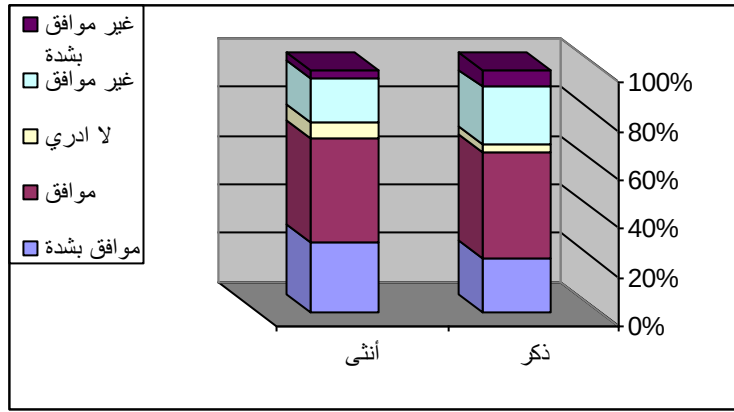
السياسية، العنف السياسي يولد العنف المضاد، المقاومة اللاعنفية تعزز تضامن العالم معنا وتساهم في خلخلة جبهة العدو الداخلية.

بالمقابل فإن المتوسط الحسابي لبعض الفقرات كان اقل من المعدل العام للمحور كالفقرة التي تتحدث عن أن المقاومة المسلحة تخدم الإسرائيليين أكثر مما تخدم الفلسطينيين ، واللاعنف هو الأسلوب الأكثر فعالية وملائمة للنضال الفلسطيني في الوقت الحاضر ، وأن موازين القوى هي العامل الحاسم في اختيار أسلوب النضال، من خلال إجابات المبحوثين عن فقرات هذا المحور يمكن الإشارة إلى ملاحظتين أساسيتين:

الأولى _ هناك حرص على استقرار الوضع السياسي الداخلي ووجود حالة من الوئام السياسي الذي يشمل كافة التنظيمات السياسية وفصائل العمل الوطني ويتضح ذلك من خلال التأكيد على الشراكة السياسية ، ونشر ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني.

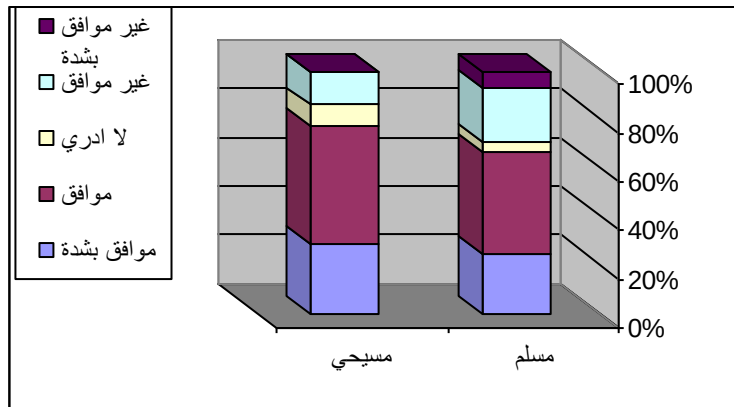
الثانية _ نسبة غير كبيرة من المبحوثين أجابوا بأن اللاعنف هو الأسلوب الأكثر فعالية وملائمة للنضال الفلسطيني في الوقت الحاضر، وبالتالي فإن هناك بين المبحوثين من لا زال يرى في أشكال النضال الأخرى أكثر فعالية وقدرة على تحقيق الأهداف الوطنية، وهذا ما تؤكد إجابات المبحوثين حول موقفهم من المقاومة المسلحة فقد كانت اقل فقرة في هذا المحور حيث كان هناك أغلبية ضئيلة ترى بأنها تخدم الإسرائيليين أكثر من الفلسطينيين، كما أبدى المبحوثين تأييدا متوسطا لأهمية أخذ موازين القوة بعين الاعتبار عند اختيار أسلوب النضال، وهذا ربما يعود إلى أن المبحوثين يعتقدون إن موازين القوة كانت دائما لصالح العدو وبالرغم من ذلك فإن الشعب الفلسطيني استطاع أن يفجر العديد من الثورات، وهذا يشير إلى أن هناك ضرورة لتعزيز قناعة الجمهور الفلسطيني بدور وأهمية المقاومة اللاعنفية في هذه المرحلة من خلال التركيز على عناصر القوة والضعف لدى الطرفين واستغلال عناصر قوتنا وعناصر ضعف العدو.

وحول دور المقاومة المسلحة في النضال الفلسطيني أجاب أغلبية من المبحوثين من كلا الجنسين بأنها تخدم الإسرائيليين أكثر مما تخدم الفلسطينيين مع فروق لصالح الإناث، وهذا يدل على أن المرأة ترى في النضال الجماهيري الأسلوب الأفضل في الوقت الراهن هذا بالإضافة إلى أن النضال الجماهيري يوفر للمرأة فرصاً أوسع للمشاركة في العملية النضالية والعمل السياسي أكثر مما توفره المقاومة المسلحة.



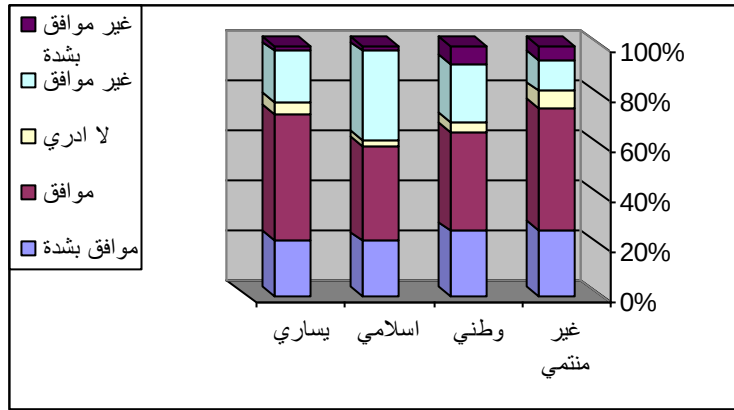
شكل 14.5: الإجابات حول المقاومة المسلحة تعزى لمتغير الجنس.

أما عن العلاقة بين الموقف من المقاومة المسلحة والديانة فقد أجاب المبحوثين بالأغلبية من كلا الديانتين على أن المقاومة المسلحة لا تخدم الأهداف الفلسطينية بل على العكس تخدم الأهداف الاسرائيلية مع وجود فروق لصالح المبحوثين المسيحيين ويتضح ذلك من الشكل التالي.



شكل 15.5: الإجابات حول المقاومة المسلحة تعزى لمتغير الديانة.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين الموقف من المقاومة المسلحة والانتماء الحزبي أظهرت النتائج أن أغلبية المبحوثين من الذين ينتمون للتنظيمات والذين لا ينتمون أكدوا أن المقاومة المسلحة تخدم الأهداف الاسرائيلية أكثر مما تخدم الأهداف الفلسطينية وقد جاءت النتيجة لصالح المبحوثين غير المنتمين للتنظيمات يليهم المبحوثين اليساريين ثم الوطنيين وأخيرا المبحوثين الإسلاميين.



شكل 16.5: الإجابات حول المقاومة المسلحة تعزى لمتغير الانتماء الحزبي.

6.1.2.5. المحور السادس: الجانب الأخلاقي في ثقافة اللاعنف.

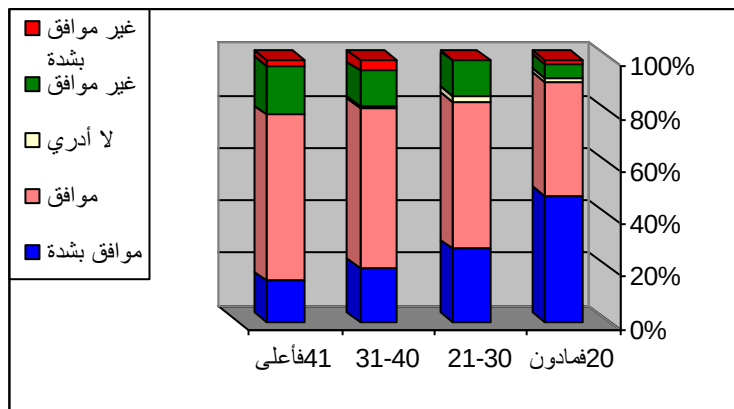
استنادا إلى نتائج جدول (6.5) تم رفض الفرضية الفرعية التي تنص على أن دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات لا يساهم في تنمية الجانب الأخلاقي لثقافة اللاعنف.

جدول 6.5: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية الجانب الأخلاقي لثقافة اللاعنف.

السؤال	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
52	تعزيز قناعاتي بأن اللاعنف أفضل وسيلة للوصول إلى ضمير الخصم	3.97	0.981
53	تعزيز قناعاتي بأن اللاعنف يكشف الجانب اللاأخلاقي في ممارسات الاحتلال	4.02	0.918
54	تعزيز قناعاتي بأن الوسيلة المستخدمة لتحقيق الغاية يجب أن تكون أخلاقية	4.30	0.782
55	تعزيز قناعاتي بأولوية تغيير إرادة الخصم وليس تحطيمها	4.01	0.911
56	تعزيز قناعاتي بأن اللاعنف يحقق التفوق الأخلاقي على الخصم	4.19	0.834
	معدل المحور	4.09	0.600

تظهر نتائج الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي العام للإجابات كان م رتفعاً حيث بلغ (4.09) مما يشير إلى أن غالبية المبحوثين رأوا بأن المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات تلعب دوراً إيجابياً في تنمية الجانب الأخلاقي لثقافة اللاعنّف سواء من حيث كون الوسيلة المستخدمة لتحقيق الغاية يجب أن تكون أخلاقية ، وكذلك بأن اللاعنّف يحقق التفوق الأخلاقي على الخصم، مما يؤكد رفض هذه الفرضية.

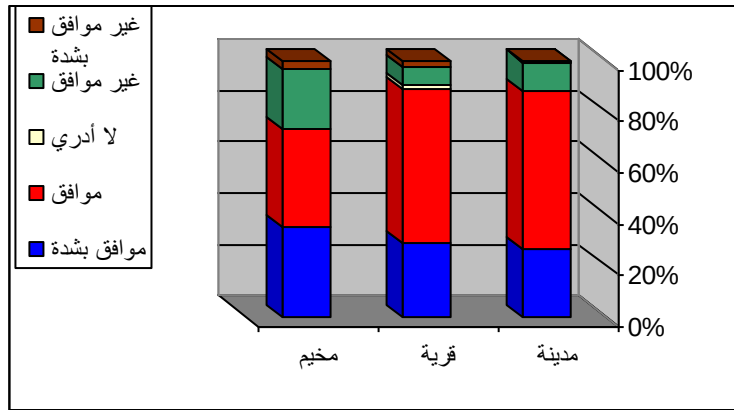
بالمقابل فإن المتوسط الحسابي لبعض الفقرات كان أقل من المعدل العام للمحور كالفقرة التي تتحدث عن أن اللاعنّف يكشف الجانب اللاأخلاقي في ممارسات الاحتلال ويعتقد آلية تغيير إرادة الخصم وليس تحطيمها، وقد كان أقل متوسط حسابي في هذا المحور لفقرة أن اللاعنّف أفضل وسيلة للوصول إلى ضمير الخصم حيث بلغت (3.97)، وهذا يعود إلى أن ممارسات الاحتلال القمعية والعنصرية أوجدت شعوراً وقناعة لدى أبناء الشعب الفلسطيني بأن هذا العدو عديم الضمير ولا يمكن المراهنة على صحوة ضميره وبالتالي يتضح من إجابات المبحوثين أن التركيز يجب يكون على فضح ممارسات هذا الاحتلال اللاأخلاقية التي تفتقر لأبسط القيم الإنسانية وتحمله المسؤولية الأخلاقية التي تترتب على احتلال شعب آخر وسلبه حريته وحقوقه السياسية وهذا يشكل أحد الأهداف الرئيسية للمقاومة الجماهيرية اللاعنفية.



شكل 17.5: دور اللاعنّف في التأثير على ضمير الخصم يعزى للفئة العمرية.

يتضح من الشكل (17.5) أن نسبة المبحوثين من الفئة العمرية 20 فما دون كانت الأكثر تأييداً لدور اللاعنّف في التأثير على ضمير الخصم بالمقابل كانت الفئة العمرية 41 فأعلى الأقل تأييداً وهذا ربما يعزى إلى أن الفرق في الخبرة والتجربة يلعب دوراً في التأثير على إجابات المبحوثين

حيث أن تجربة المبحوثين من الفئة العمرية 41 فأعلى عززت قناعتهم بالطبيعة الهمجية والعنصرية لهذا الاحتلال الذي لا يمكن المراهنة على صحوة ضميره.



شكل 18.5: دور اللاعنف في كشف الجانب اللاأخلاقي في ممارسات الاحتلال يعزى لمكان السكن.

يتضح من الشكل (18.5) أن نسبة المبحوثين من سكان المخيمات الذين أجابوا بالإيجاب على أن اللاعنف يساهم في كشف الجانب اللاأخلاقي في ممارسات الاحتلال أقل من نسبة المبحوثين من سكان المدن والقرى، وهذا ربما يعزى إلى أن سكان المخيمات ليس لديهم ثقة في المجتمع الدولي ولا في المبادئ والأخلاق التي ينادي بها وتجربتهم في اللجوء بما في ذلك عدم قدرة الأمم المتحدة تنفيذ قراراتها تؤكد هذا الاتجاه.

7.1.2.5. المحور السابع : الأبعاد الدينية لثقافة اللاعنف

استنادا إلى نتائج جدول (7.5) تم رفض الفرضية الفرعية التي تنص على أن دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات لا يساهم في تنمية الأبعاد الدينية لثقافة اللاعنف.

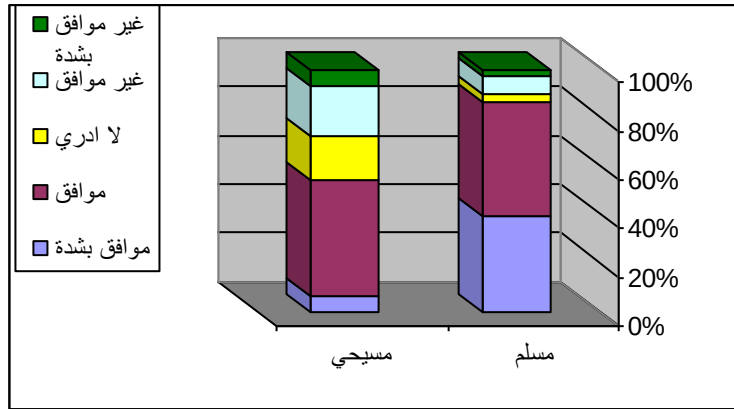
جدول 7.5: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية الأبعاد الدينية لثقافة اللاعنّف.

السؤال	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
57	تعزيز قناعاتي بأن الأديان السماوية بشرت بالتسامح واللاعنف	4.41	0.717
58	تعزيز قناعاتي بأهمية حوار الأديان في تنمية ثقافة اللاعنّف	4.25	0.810
59	اطلاعي على تجارب لاعنفية للعديد من الشخصيات الدينية التاريخية	4.14	0.851
60	تعزيز قناعاتي بأن الفهم الخاطئ للتعاليم الدينية يؤدي إلى نشر ثقافة العنف	4.27	0.749
61	تعزيز قناعاتي بأن مفهوم الجهاد في الإسلام لا يتناقض مع فلسفة اللاعنّف	3.94	1.054
	معدل المحور	4.20	0.536

تشير نتائج الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي العام لإجابات المبحوثين كان مرتفعاً حيث بلغ (4.20) مما يظهر أن غالبية المبحوثين رأوا أن المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات تلعب دوراً واضحاً في تنمية الأبعاد الدينية لثقافة اللاعنّف وذلك من خلال زيادة قناعاتهم بأن الأديان السماوية بشرت بالتسامح واللاعنف، تعزيز قناعاتهم بأن الفهم الخاطئ للتعاليم الدينية يؤدي إلى نشر ثقافة العنف، تعزيز إيمانهم بأهمية حوار الأديان في تنمية ثقافة اللاعنّف، وهذا يعزى إلى أن العامل الديني يلعب دوراً أساسياً وقيادياً في صياغة وتنظيم المجتمعات الإنسانية خاصة في المجتمعات التي تتسم بالطابع المحافظ كالمجتمع الفلسطيني، وبما أن الأديان السماوية ولاسيما الإسلام غنية بالكثير من القواعد والأصول والتجارب التي تدعم هذا النوع من المقاومة فقد سهل ذلك مهمة هذه المنظمات في استخدام البعد الديني لخدمة التنظير لهذا الهدف خاصة إذا تم التركيز على القيم المشتركة بين هذه الأديان مما يؤكد رفض هذه الفرضية.

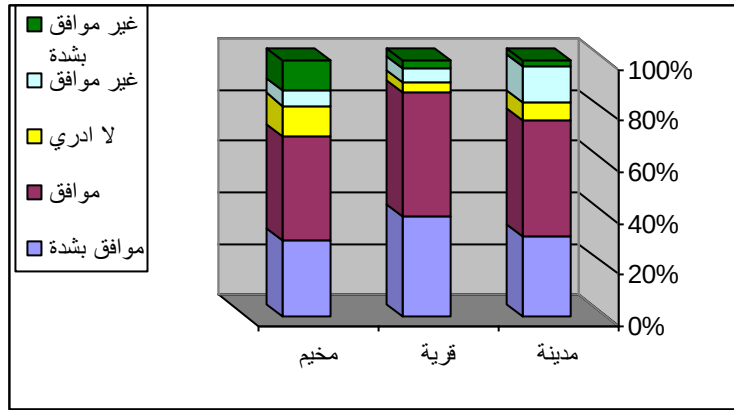
بالمقابل كان أقل متوسط حسابي في هذا المحور لفقرة أن مفهوم الجهاد في الإسلام لا يتناقض مع فلسفة اللاعنف حيث بلغت (3.94) ويعود السبب في ذلك إلى أن هذا المفهوم لازال يشكل عامل إرباك فكري لدى البعض الذين لا يرون فيه سوى الحرب والقتل والدماء، وفي الحقيقة إن هذا المفهوم أوسع من ذلك بكثير فهو جهاد ضد النفس ونزواتها قبل أن يكون جهاد ضد الآخرين، وهو يعني الدعوة إلى ضبط النفس والمشاعر والغرائز أكثر مما يعني الدعوة إلى دق طبول الحرب والسيطرة على الآخرين.

وحول العلاقة بين مفهوم الجهاد في الإسلام وثقافة اللاعنف تعزى لمتغير الديانة أظهرت النتائج أن نسبة المبحوثين المسلمين الذين أجابوا بأنه لا يوجد تناقض بين مفهوم الجهاد واللاعنف بلغت (86.1%)، في حين بلغت نسبة المبحوثين المسيحيين الذين أجابوا بعدم وجود تناقض (54.1%) كما هو واضح في الشكل التالي، وهذا يشير إلى أن هناك حاجة لتوضيح هذا المفهوم لأبناء الديانات الأخرى ولا يتم ذلك إلا من خلال تشجيع حوار الأديان والتعرف على الفكر الآخر وهذا الدور يجب أن تتبناه العديد من الجهات وعلى رأسها منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات.



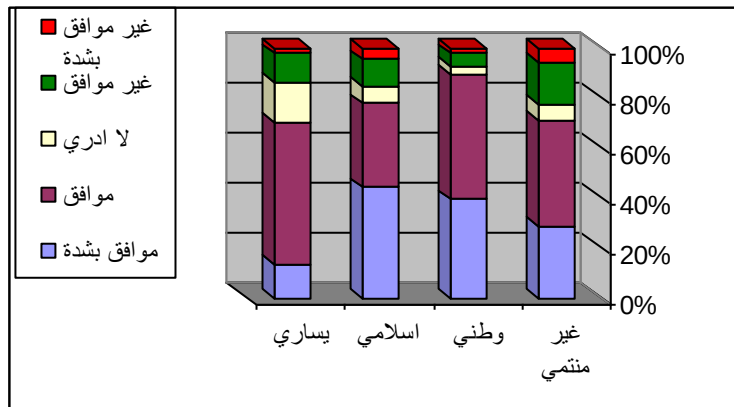
شكل 19.5: رأي المبحوثين حول مفهوم الجهاد وعلاقته باللاعنف يعزى لمتغير الديانة.

أما بخصوص العلاقة بين مفهوم الجهاد في الإسلام وعلاقته بثقافة اللاعنف تعزى لمتغير مكان السكن فقد أظهرت النتائج أن النسبة الأكبر من المبحوثين من سكان القرى أجابوا بعدم وجود تناقض بين مفهوم الجهاد وثقافة اللاعنف بلغت (87.4%)، يلي ذلك سكان المدن بنسبة (76.6%)، وأخيرا سكان المخيمات بنسبة (70.6%).



شكل 20.5: رأي المبحوثين حول مفهوم الجهاد وعلاقته باللاعنف يعزى لمتغير مكان السكن.

أما عن العلاقة بين مفهوم الجهاد وثقافة اللاعنفي يعزى لمتغير الانتماء الحزبي أظهرت النتائج أن نسبة المبحوثين من التنظيمات الوطنية الذين أجابوا بأنه لا يوجد تناقض بين مفهوم الجهاد وثقافة اللاعنفي بلغت (89.2%) ، يليهم المبحوثين من التنظيمات الإسلامية بنسبة (77.7%)، في حين بلغت نسبة المبحوثين الذين لا ينتمون لأي تنظيم (71.0%)، وأخيرا بلغت نسبة المبحوثين من التنظيمات اليسارية (70.4%) وهذا ربما يعزى إلى أن اليساريين رأوا أن مفهوم الجهاد يعبر عن الجانب العسكري والعنيف في الإسلام.



شكل 21.5: رأي المبحوثين حول مفهوم الجهاد وعلاقته باللاعنف يعزى لمتغير الانتماء الحزبي.

2.2.5. أثر متغيرات الدراسة على الفرضية الرئيسية:

فيما يلي يلخص الباحث نتائج اختبار (T-TEST) والتباين الحادي (ONE WAY ANOVA) لإجابات المبحوثين حول دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنّف في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغيرات الدراسة: الجنس، الديانة، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، مكان السكن، الحالة الاجتماعية، الانتماء الحزبي عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

□ الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha = 0.05$) لإجابات المبحوثين حول دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنّف في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير الجنس.

جدول 8.5: نتائج اختبار تحليل ت (T-TEST) للفروق في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنّف في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير الجنس.

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة T	مستوى الدلالة
ذكر	218	4.152	0.3247	403	0.366-	0.019
أنثى	187	4.165	0.3993			

أكدت نتائج الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha = 0.05$) في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنّف في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير الجنس وبالتالي فقد تم رفض الفرضية الصفرية، حيث أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (0.019) أقل من قيمة ($\alpha = 0.05$) وبالتالي فهي دالة إحصائية، وقد كانت الفروق لصالح الإناث حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.19) بانحراف معياري 0.399 أما الذكور فبلغ المتوسط الحسابي لهم (4.13) والانحراف المعياري 0.324 وهذا يعني أن الإناث قد تأثرن ببرامج وفعاليات هذه المنظمات أكثر من الذكور وذلك يعود لسبب كون الإناث أكثر ميلاً وتوجهاً نحو المشاركة في برامج هذه المنظمات باعتبارها تشكل فرصة للمرأة للحد من عملية التهميش التي تعاني منها سواء على صعيد دورها الاجتماعي أو على صعيد مشاركتها في العمل النضالي فعلى الرغم من وجود نماذج نضالية مشرقة للمرأة الفلسطينية في مجال العمل المسلح إلا أن مشاركتها في المقاومة الجماهيرية اللاعنفية كانت أوسع وهذا كان واضحاً أثناء الانتفاضة الأولى عام 1987.

□ الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند (المستوى $\alpha = 0.05$) لإجابات المبحوثين حول دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير الديانة.

جدول 9.5: نتائج اختبار تحليل ت (T-TEST) للفروق في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير الديانة.

الديانة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة T	مستوى الدلالة
مسلم	333	4.146	0.3722	403	-1.376	0.075
مسيحي	72	4.211	0.2980			

تم استخدام اختبار T لفحص هل يوجد اختلاف في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني يعزى لمتغير الديانة وتشير نتائج هذا الاختبار عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha = 0.05$ في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير الديانة، وبالتالي فإن الفرضية الصفرية تقبل لعدم وجود فروق حيث أن قيمة مستوى الدلالة (0.075) هو أكبر من قيمة $\alpha = 0.05$ ، ويتضح هذا من خلال المتوسطات الحسابية حيث بلغت للمسلمين (4.17) في حين بلغت للمسيحيين (4.21) وهذا يشير إلى أن لدور هذه المنظمات أثر واضح على المبحوثين على حد سواء من المسلمين والمسيحيين مما يدل على أن ثقافة اللاعنف ليست مرتبطة بديانة معينة وإنما تنتشر منهجيتها الفكرية من جميع الديانات.

□ الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند (المستوى $\alpha = 0.05$) لإجابات المبحوثين حول دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير العمر.

جدول 10.5: نتائج تحليل التباين الحادي (ONE WAY ANOVA) لدور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير العمر.

مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	3	1.065	0.355	2.764	0.042
داخل المجموعات	401	51.490	0.128		
المجموع	404	52.555	–		

يتضح لنا من نتائج الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند (المستوى $\alpha = 0.05$) في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية لنزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير العمر حيث أن قيمة F المحسوبة بلغت 2.764 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.042 وبالتالي فإن الفرضية الصفرية رفضت ولإيجاد مصدر هذه الفروق استخرج اختبار توكي (TUKY TEST) للمقارنات الثنائية البعدية وذلك كما تبين نتائج ملحق (2.5) .

تشير نتائج المقارنات الثنائية البعدية في الملحق المذكور أعلاه أن الفروق في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير العمر كانت بين المبحوثين من الفئة العمرية 20 فما دون والفئة العمرية 41 فما فوق ولصالح الفئة العمرية 20 فما دون وتتضح هذه الفروق من المتوسطات الحسابية لهاتين الفئتين إذ يبلغ المتوسط الحسابي للفئة العمرية 20 فما دون (4.24) في حين يبلغ المتوسط الحسابي للفئة العمرية 41 فما فوق (4.05)، وقد يعود السبب في هذه الفروق إلى الاختلاف في رؤية المبحوثين من هاتين الفئتين العمريتين لدور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني نتيجة الفرق في التجربة وطبيعة الظروف العامة التي تواجه الإنسان الفلسطيني والتي تفقده الأمل في التغيير وهذا ما يعاني منه الفئات العمرية المتقدمة في حين نلاحظ أن الفئات العمرية الصغيرة أكثر طموحا واستعدادا لتقبل فكرة التغيير.

□ الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند (المستوى $\alpha = 0.05$) لإجابات المبحوثين حول دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

جدول 11.5: نتائج تحليل التباين الحادي (ONE WAY ANOVA) لدور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	3	0.260	0.087	0.663	0.575
داخل المجموعات	401	52.295	0.130		
المجموع	404	52.555	–		

تشير نتائج الجدول (11.5) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha = 0.05$) في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير المؤهل العلمي حيث أن قيمة ف المحسوبة بلغت 0.575 وهذه القيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.550) وبالتالي تقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود فروق في دور المنظمات العاملة في مجال الديمقراطية وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير المؤهل العلمي، ويتضح هذا من المتوسطات الحسابية لنتائج المبحوثين حيث بلغت للثانوي فما دون (4.19) وللدبلوم (4.12) وللبكالوريوس (4.15) أما للماجستير فأعلى فقد بلغت (4.13) وهذه النتيجة تظهر أن تأثير الدور الذي تقوم به هذه المنظمات يشمل جميع المبحوثين بغض النظر عن المؤهل العلمي.

□ الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند (المستوى $\alpha = 0.05$) لإجابات المبحوثين حول دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير مكان السكن.

جدول 12.5: نتائج تحليل التباين الحادي (ONE WAY ANOVA) لدور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير مكان السكن.

مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	2	1.016	0.508	3.962	0.020
داخل المجموعات	402	51.539	0.128		
المجموع	404	52.555	—		

أظهرت نتائج الجدول (12.5) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha = 0.05$) في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير مكان السكن حيث بلغت قيمة F المحسوبة 3.962 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.020 وبالتالي ترفض الفرضية الصفرية ولإيجاد مصدر هذه الفروق استخرج اختبار توكي (TUKY TEST) للمقارنات الثنائية البعدية وذلك كما هو واضح في الملحق (3.5).

تشير نتائج المقارنات البعدية أن الفروق في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير مكان السكن كانت بين المبحوثين من سكان المدن وبين المبحوثين من سكان المخيمات ولصالح المبحوثين من سكان المدن الذين كانت تنمية ثقافة اللاعنف لديهم هي الأعلى، كما كانت الفروق أيضاً بين المبحوثين من سكان القرى والمبحوثين من سكان المخيمات ولصالح المبحوثين من سكان القرى، ويتضح هذا من المتوسطات الحسابية لنتائج المبحوثين حيث بلغت لسكان المخيمات (3.95) في حين بلغت لسكان المدن (4.18) ولسكان القرى (4.17)، تظهر هذه النتيجة أن الظروف المعيشية الصعبة التي يعاني منها أبناء المخيمات تلعب دوراً بارزاً في تشكيل وجهات نظرهم وبالتالي فهم أقل استعداداً للتأثر بالبرامج والفعاليات التي تقوم بها هذه المنظمات.

□ الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند (المستوى $\alpha = 0.05$) لإجابات المبحوثين حول دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

جدول 13.5: نتائج تحليل التباين الحادي (ONE WAY ANOVA) لدور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	2	0.455	0.227	1.753	0.174
داخل المجموعات	402	52.101	0.130		
المجموع	404	52.555	–		

يتضح لنا من نتائج الجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $(\alpha = 0.05)$ ، حيث أن قيمة F المحسوبة بدرجة حرية 402 بلغت 1.753 وهذه القيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.174 وبالتالي تقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود فروق في دور المنظمات العاملة في مجال الديمقراطية وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، ويمكن أن يعزى إلى أن هذه المنظمات تستهدف في برامجها الجميع بغض النظر عن الحالة الاجتماعية.

□ الفرضية السابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند (المستوى $\alpha = 0.05$) لإجابات المبحوثين حول دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير الانتماء الحزبي.

جدول 14.5: نتائج تحليل التباين الحادي (ONE WAY ANOVA) لدور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير الانتماء الحزبي.

مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	3	2.418	0.806	6.447	0.000
داخل المجموعات	401	50.137	0.125		
المجموع	404	52.555	–		

يستدل من نتائج الجدول أعلاه أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha = 0.05$) في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير الانتماء الحزبي، حيث أن قيمة F المحسوبة بدرجات حرية 401 بلغت 6.447 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.00). وبالتالي تم رفض الفرضية الصفرية ولإيجاد مصدر هذه الفروق استخرج اختبار توكي (TUKY-TEST) للمقارنات الثنائية البعدية وذلك كما هو واضح في ملحق (4.5).

تشير نتائج اختبار توكي للمقارنات الثنائية في الملحق المذكور أعلاه أن الفروق في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير الانتماء الحزبي كانت بين المبحوثين الذين ينتمون إلى التنظيمات الوطنية وغيرهم من المبحوثين الذين ينتمون إلى التنظيمات الإسلامية ولصالح المبحوثين من التنظيمات الوطنية الذين كانت الدرجة الكلية لتنمية ثقافة اللاعنف لديهم هي الأعلى، كما كانت الفروق أيضا بين المبحوثين من التنظيمات اليسارية والمبحوثين من التنظيمات الإسلامية ولصالح المبحوثين من التنظيمات اليسارية الذين كانت الدرجة الكلية لتنمية ثقافة اللاعنف لديهم هي الأعلى وذلك كما هو واضح من

المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لتنمية ثقافة اللاعنف تعزى لمتغير الانتماء الحزبي كما يتبين ذلك من ملحق (5.5).

3.2.5. نتائج تحليل المحاور على متغيرات الدراسة:

اختبار الفرضيات للمحاور المختلفة على متغيرات الدراسة:

1.3.2.5. المحور الأول : مفهوم اللاعنف.

فيما يلي تلخيص لنتائج اختبار T والتباين الأحادي لإجابات المبحوثين حول دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية مفهوم اللاعنف في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس، الديانة، العمر، المؤهل العلمي، مكان السكن، الحالة الاجتماعية، الانتماء الحزبي) عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

جدول 15.5: تأثير متغيرات الدراسة على إجابات المبحوثين حول دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية مفهوم اللاعنف لديهم.

المتغير	نوع الاختبار	قيمة F ، T	مستوى الدلالة
الجنس	T-TEST	1.220	0.223
الديانة	T-TEST	2.767-	0.006
العمر	ONE WAY ANOVA	1.814	0.144
المؤهل العلمي	ONE WAY ANOVA	2.543	0.056
مكان السكن	ONE WAY ANOVA	10.43	0.00
الحالة الاجتماعية	ONE WAY ANOVA	1.281	0.279
الانتماء الحزبي	ONE WAY ANOVA	10.959	0.00

* الجنس: تشير نتائج الجدول أعلاه إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha = 0.05$) في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية مفهوم اللاعنف لدى المبحوثين تعزى لمتغير الجنس، حيث بلغت قيمة T (2.466) وهذه القيمة غير دالة إحصائياً عند

المستوى (0.223) إذ أنها أكبر من (0.05) وبالتالي فإن الفرضية الصفرية تقبل، مما يدل على أن الدور الذي تقوم به هذه المنظمات له نفس الأثر تقريباً بغض النظر عن الجنس حيث بلغ المتوسط الحسابي للذكور (3.98) والانحراف المعياري (0.467)، في حين بلغ المتوسط الحسابي للإناث (3.92) والانحراف المعياري (0.516).

* الديانة: أظهرت نتائج الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha = 0.05$) في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية مفهوم اللاعنف لدى المبحوثين تعزى لمتغير الديانة، حيث بلغت قيمة $T (-2.767)$ وهذه القيمة ذات دلالة إحصائية عند المستوى (0.006) وبالتالي فإن الفرضية الصفرية رفضت وقد كانت الفروق لصالح المبحوثين من المسيحيين الذين كانت تنمية مفهوم اللاعنف لديهم هي الأعلى بمتوسط حسابي (4.10) والانحراف المعياري (0.387) مقابل (3.92) بانحراف معياري (0.505) لدى المسلمين وهذا يمكن أن يعزى إلى أن مفهوم اللاعنف ما زال غير واضح في أذهان الكثير من أبناء الشعب الفلسطيني ولاسيما المسلمين حيث ما زال هناك العديد منهم ينظر إلى هذا المفهوم باعتباره وسيلة غير فعالة ولا يمكن أن يشكل عامل ضغط على الاحتلال.

* العمر: تشير نتائج الجدول أعلاه إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha = 0.05$) في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية مفهوم اللاعنف لدى المبحوثين تعزى لمتغير العمر، حيث بلغت قيمة $F (1.814)$ وهذه القيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.144)، وبالتالي فإن الفرضية قبلت حيث أن إجابات المبحوثين كانت تشير إلى أن لديهم وعي بمفهوم اللاعنف بغض النظر عن العمر وهذا يتضح من خلال المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حيث بلغت للمبحوثين من عمر 20 فمادون (3.98) وللمبحوثين من عمر 21-30 (3.99) وللمبحوثين من عمر 31-40 (3.91) وللمبحوثين من عمر 40 فما فوق (3.85) مما يعني أن أثر الدور الذي تقوم به هذه المنظمات في تنمية مفهوم اللاعنف لدى المبحوثين كان إيجابياً.

* المؤهل العلمي: تبين نتائج الجدول أعلاه أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha = 0.05$) في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية مفهوم اللاعنف لدى المبحوثين تعزى لمتغير المؤهل العلمي، حيث بلغت قيمة $F (2.543)$ وهذه القيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.056) وبذلك فإن الفرضية الصفرية تقبل، مما يعني أن الدور الذي تقوم به هذه المنظمات في تنمية مفهوم اللاعنف عند المبحوثين كان متساوي بغض النظر عن المؤهل العلمي وقد كان التأثير إيجابياً وهذا يتضح من خلال المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حيث بلغت

للمبحوثين من درجة ثانوي فما دون (4.0) وللمبحوثين الذين يحملون درجة الدبلوم (3.85) أما المبحوثين الذين يحملون درجة البكالوريوس فقد بلغ المتوسط الحسابي لهم (3.97) في حين بلغ المتوسط الحسابي للمبحوثين من حملة شهادة الماجستير فأعلى (3.97) وربما يعزى ذلك إلى أن المجتمع الفلسطيني لديه الأرضية الخصبة في مجال المقاومة اللاعنفية اكتسبها بالتجربة والممارسة مما يسهل على المنظمات العاملة في هذا المجال من توصيل رسالتها بشكل سهل وسلس بغض النظر عن المؤهل العلمي للمتدربين.

* مكان السكن: تشير نتائج الجدول أعلاه إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $(\alpha = 0.05)$ في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية مفهوم اللاعنف لدى المبحوثين تعزى لمتغير مكان السكن ، حيث بلغت قيمة $F (10.43)$ وهذه القيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.00) وبالتالي فإن الفرضية رفضت مما يعني وجود اختلاف في أثر الدور الذي تقوم به المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية مفهوم اللاعنف حسب مكان السكن وللتعرف على مصدر هذه الفروق فقد تم إجراء اختبار توكي للمقارنات الثنائية البعدية حيث أظهرت النتائج أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية عند المستوى إلفا (0.05) وقد كانت الفروق بين المبحوثين من سكان المدن والمبحوثين من سكان المخيمات ولصالح المبحوثين من سكان المدن الذين كانت تنمية مفهوم اللاعنف لديهم هو الأعلى ، وكانت الفروق أيضا بين المبحوثين من سكان القرى والمبحوثين من سكان المخيمات ولصالح سكان القرى الذين كانت تنمية مفهوم اللاعنف لديهم هو الأعلى وهذا يتضح من خلال المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حيث بلغت للمبحوثين من سكان المدن (3.99) وللمبحوثين من سكان القرى (3.98) في حين بلغ المتوسط الحسابي للمبحوثين من سكان المخيمات (3.59).

* الحالة الاجتماعية: تشير نتائج الجدول أعلاه إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $(\alpha = 0.05)$ في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية مفهوم اللاعنف لدى المبحوثين تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية ، حيث بلغت قيمة $F (1.281)$ وهذه القيمة غير دالة إحصائياً عند المستوى (0.279) وبالتالي تقبل الفرضية، وهذا يتضح من خلال المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حيث بلغت للمبحوثين المتزوجين (3.91) في حين بلغت للمبحوثين غير المتزوجين (3.97) أما المبحوثين من فئة غير ذلك فقد بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم (3.87) مما يظهر أن أثر الدور الذي تقوم به هذه المنظمات في تنمية مفهوم اللاعنف لدى المبحوثين كان متقاربا بغض النظر عن الحالة الاجتماعية وقد كان هذا الدور إيجابيا.

* الانتماء الحزبي: تبين نتائج الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $(\alpha = 0.05)$ في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية مفهوم اللاعنف لدى المبحوثين تعزى لمتغير الانتماء الحزبي، حيث بلغت قيمة F (6.925) وهذه القيمة دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.00) وبالتالي فإن الفرضية رفضت ولإيجاد مصدر هذه الفروق فقد أجري اختبار توكي للمقارنات الثنائية البعدية وقد أظهرت نتائج هذا الاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى إلفا (0.05) وكانت الفروق بين المبحوثين الذين ينتمون إلى التنظيمات الوطنية والمبحوثين الذين ينتمون إلى التنظيمات الإسلامية ولصالح الذين ينتمون إلى التنظيمات الوطنية الذين كانت درجة تنمية مفهوم اللاعنف لديهم هي الأعلى، كما كانت الفروق أيضا بين المبحوثين الذين ينتمون إلى التنظيمات اليسارية والمبحوثين الذين ينتمون إلى التنظيمات الإسلامية ولصالح الذين ينتمون إلى التنظيمات اليسارية الذين كانت درجة تنمية مفهوم اللاعنف لديهم هي الأعلى، وهذا ما يتضح من نتائج المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حيث بلغت للمبحوثين الذين ينتمون للتنظيمات الوطنية (4.0) وللمبحوثين من التنظيمات اليسارية (4.0) أما المبحوثين الذين لا ينتمون لأي تنظيم فقد بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم (3.91) في حين بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين الذين ينتمون للتنظيمات الإسلامية (3.60) ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن مفهوم اللاعنف لازال غير واضح بما فيه الكفاية لدى القوى الإسلامية التي لازالت تربط هذا المفهوم بمحاولات تدجين النضال الفلسطيني وإخراجه من دائرة الجهاد المسلح الذي يعتبر من وجهة نظرهم هو الأسلوب الأفضل على إلحاق الخسائر بالكيان الصهيوني وإجباره على الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة مستنديين في ذلك إلى تجربتي المقاومة الإسلامية في جنوب لبنان والمقاومة الفلسطينية في قطاع غزة وما قادت إليه من انسحاب إسرائيلي من هاتين المنطقتين.

2.3.2.5. المحور الثاني : مفهوم الصراع وأساليب التعامل معه.

فيما يلي تلخيص لنتائج اختبار T والتباين الأحادي لإجابات المبحوثين حول دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية مفهوم الصراع وأساليب التعامل معه في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغيرات الدراسة:

الجنس، الديانة، العمر، المؤهل العلمي، مكان السكن، الحالة الاجتماعية، الانتماء الحزبي، عند مستوى الدلالة $(\alpha = 0.05)$.

جدول 16.5: تأثير متغيرات الدراسة على إجابات المبحوثين حول دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية مفهوم الصراع وأساليب التعامل معه لدى المبحوثين.

المتغير	نوع الاختبار	قيمة F ، T	مستوى الدلالة
الجنس	T-TEST	1.220-	0.223
الديانة	T-TEST	0.731	0.465
العمر	ONE WAY ANOVA	1.441	0.230
المؤهل العلمي	ONE WAY ANOVA	1.945	0.122
مكان السكن	ONE WAY ANOVA	0.077	0.925
الحالة الاجتماعية	ONE WAY ANOVA	1.768	0.172
الانتماء الحزبي	ONE WAY ANOVA	1.617	0.185

* الجنس: تم استخدام اختبار T للتعرف على الدور الذي تقوم به المنظمات العاملة في مجال الديمقراطية وتسوية النزاعات في تنمية مفهوم الصراع وأساليب التعامل معه لدى المبحوثين وقد وجد من خلال نتائج الجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha = 0.05$) لدى المبحوثين تعزى لمتغير الجنس، حيث بلغت قيمة T (1.220-) وهذه القيمة غير دالة إحصائياً عند المستوى (0.223) إذ أنها أكبر من (0.05) وبالتالي فإن الفرضية الصفرية تقبل، مما يدل على أن الدور الذي تقوم به هذه المنظمات في تنمية مفهوم الصراع وأساليب التعامل معه له نفس الأثر تقريباً بغض النظر عن الجنس حيث بلغ المتوسط الحسابي للذكور (4.17) والانحراف المعياري (0.423)، في حين بلغ المتوسط الحسابي للإناث (4.22) والانحراف المعياري (0.433).

* الديانة: أظهرت نتائج الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha = 0.05$) في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية مفهوم الصراع وأساليب التعامل معه لدى المبحوثين تعزى لمتغير الديانة، حيث بلغت قيمة T (0.731) وهذه القيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.465) وبالتالي فإن الفرضية تقبل، مما يعني أن هناك تأثير متساوي للدور الذي تقوم به هذه المنظمات في تنمية مفهوم الصراع عند المبحوثين بغض النظر عن الديانة حيث بلغ المتوسط الحسابي للمبحوثين المسلمين (4.20) بانحراف معياري (0.432) في حين بلغ المتوسط

الحسابي للمبحوثين المسيحيين (4.16) مع انحراف معياري (0.414) وهذا يؤكد أن هذا الدور كان ايجابيا.

* العمر : تشير نتائج الجدول أعلاه إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $(\alpha = 0.05)$ في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية مفهوم الصراع وأساليب التعامل معه لدى المبحوثين تعزى لمتغير العمر، حيث بلغت قيمة F (1.441) وهذه القيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.230)، وبالتالي فإن الفرضية قبلت حيث أن إجابات المبحوثين كانت تشير إلى أن لديهم وعي بمفهوم الصراع وأساليب التعامل معه بغض النظر عن العمر وهذا ما تؤكدته نتائج المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حيث بلغت للمبحوثين من الفئة العمرية 20 فما دون (4.24) وللمبحوثين من الفئة العمرية 21-30 (4.20) أما المبحوثين من الفئة العمرية 31-40 فقد بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم (4.15) في حين بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين من الفئة العمرية 40 فما فوق (4.14) مما يعني أن الدور الذي تقوم به هذه المنظمات في تنمية مفهوم الصراع وأساليب التعامل معه كان متقاربا وإيجابيا.

* المؤهل العلمي: تشير نتائج الجدول أعلاه إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $(\alpha = 0.05)$ في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية مفهوم الصراع وأساليب التعامل معه لدى المبحوثين تعزى لمتغير المؤهل العلمي، حيث بلغت قيمة F (1.945) وهذه القيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.122)، وبالتالي فإن الفرضية قبلت مما يعني أن الدور الذي تقوم به هذه المنظمات في تنمية مفهوم الصراع عند المبحوثين كان متساوي بغض النظر عن المؤهل العلمي وقد كان الدور ايجابيا.

* مكان السكن: تبين نتائج الجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $(\alpha = 0.05)$ في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية مفهوم الصراع وأساليب التعامل معه لدى المبحوثين تعزى لمتغير مكان السكن، حيث بلغت قيمة F (0.077) وهذه القيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.925)، وبالتالي فإن الفرضية قبلت، مما يعني أن الدور الذي تقوم به هذه المنظمات في تنمية مفهوم الصراع وأساليب التعامل معه كان متقاربا بغض النظر عن مكان السكن وقد كان هذا الدور ايجابيا.

* الحالة الاجتماعية: تشير نتائج الجدول أعلاه إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $(\alpha = 0.05)$ في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية مفهوم الصراع

وأساليب التعامل معه لدى المبحوثين تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، حيث بلغت قيمة $F (1.768)$ وهذه القيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.172) ، وبالتالي فقد تم قبول الفرضية الصفرية، وهذا يظهر أن اثر دور هذه المنظمات في تنمية مفهوم الصراع كان متساوي لدى جميع المبحوثين بغض النظر عن الحالة الاجتماعية وقد كان ايجابياً.

* الانتماء الحزبي: تبين نتائج الجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $(\alpha = 0.05)$ في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية مفهوم الصراع وأساليب التعامل معه لدى المبحوثين تعزى لمتغير الانتماء الحزبي، حيث بلغت قيمة $F (1.617)$ وهذه القيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.185) ، وبالتالي تم قبول الفرضية مما يعني أن الدور الذي تقوم به هذه المنظمات في تنمية مفهوم الصراع وأساليب التعامل معه كان متساوي لدى جميع المبحوثين بغض النظر عن انتمائهم الحزبي وقد كان هذا الدور ايجابياً.

3.3.2.5. المحور الثالث: القدرات والمهارات التي اكتسبها المبحوثين (المتدربين).

فيما يلي تلخيص لنتائج اختبار T والتباين الأحادي لإجابات المبحوثين حول دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية قدرات ومهارات المبحوثين في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغيرات الدراسة:

الجنس، الديانة، العمر، المؤهل العلمي، مكان السكن، الحالة الاجتماعية، الانتماء الحزبي، عند مستوى الدلالة $(\alpha = 0.05)$.

جدول 17.5: تأثير متغيرات الدراسة على إجابات المبحوثين حول دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية قدرات ومهارات المبحوثين.

المتغير	نوع الاختبار	قيمة T ، F	مستوى الدلالة
الجنس	T-TEST	-0.798	0.425
الديانة	T-TEST	-0.920	0.358
العمر	ONE WAY ANOVA	3.443	0.017
المؤهل العلمي	ONE WAY ANOVA	0.300	0.825
مكان السكن	ONE WAY ANOVA	3.103	0.046
الحالة الاجتماعية	ONE WAY ANOVA	2.455	0.087
الانتماء الحزبي	ONE WAY ANOVA	4.972	0.002

* الجنس: تم استخدام اختبار T للتعرف على الدور الذي تقوم به المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية قدرات ومهارات المبحوثين وقد وجد من خلال نتائج الجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha = 0.05$) لدى المبحوثين تعزى لمتغير الجنس، حيث بلغت قيمة T (-0.798) وهذه القيمة غير دالة إحصائياً عند المستوى (0.425) إذ إنها أكبر من (0.05) وبالتالي فإن الفرضية الصفرية تقبل مما يعني أن الدور الذي تلعبه هذه المنظمات يستهدف كلا الجنسين بالتساوي وأن أثره الإيجابي كان واضحاً بغض النظر عن الجنس، حيث بلغ المتوسط الحسابي للذكور (4.25) بانحراف معياري (0.444) في حين بلغ المتوسط الحسابي للإناث (4.29) والانحراف المعياري (0.530).

* الديانة: تم استخدام اختبار T للتعرف على الدور الذي تقوم به المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية قدرات ومهارات المبحوثين تعزى لمتغير الديانة وقد وجد من خلال نتائج الجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha = 0.05$) لدى المبحوثين، حيث بلغت قيمة T (-0.920) وهذه القيمة غير دالة إحصائياً عند المستوى (0.358) وبالتالي فإن الفرضية الصفرية تقبل، وقد جاءت الفروق متساوية، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمبحوثين المسلمين (4.26) والانحراف المعياري (0.507) في حين بلغ المتوسط الحسابي للمبحوثين المسيحيين (4.32) مع انحراف معياري (0.367) مما يعني أن الدور الذي تلعبه هذه المنظمات في تنمية قدرات ومهارات المبحوثين يستهدفهم بشكل متساوي بغض النظر عن الديانة وقد كان إيجابياً.

* العمر: تبين نتائج الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha = 0.05$) في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية قدرات ومهارات المبحوثين تعزى لمتغير العمر، حيث بلغت قيمة F (3.443) وهذه القيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.017)، وبالتالي تم رفض هذه الفرضية، حيث تظهر نتائج إجابات المبحوثين أن الدور الذي تقوم به هذه المنظمات يختلف حسب الفئات العمرية ولإيجاد مصدر هذه الفروق فقد اجري اختبار توكي للمقارنات الثنائية البعدية (ملحق 6.5)، حيث أظهرت نتائج هذا الاختبار أن الفروق في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية قدرات ومهارات المبحوثين تعزى لمتغير العمر كانت بين الفئة العمرية 20 فمادون والفئة العمرية 41 فما فوق ولصالح الفئة العمرية 20 فما دون الذين كانت تنمية القدرات والمهارات لديهم هي الأعلى، وربما يعزى ذلك إلى أن الفئة العمرية 20 فما دون لديها القابلية والاستعداد لتقبل التعلم واكتساب المهارات أكثر من غيرها وذلك بحكم الفرق في السن خاصة مع المبحوثين من عمر 41 فما فوق.

* المؤهل العلمي: تشير نتائج الجدول أعلاه إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha = 0.05$) في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية قدرات ومهارات المبحوثين تعزى لمتغير المؤهل العلمي، حيث بلغت قيمة F (0.300) وهذه القيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.825)، وبالتالي فقد تم قبول الفرضية، مما يعني أن الدور الذي تقوم به هذه المنظمات في تنمية قدرات ومهارات المبحوثين كان متساوياً تقريباً لدى جميع المبحوثين بغض النظر عن المؤهل العلمي وقد كان ايجابياً.

* مكان السكن: تبين نتائج الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha = 0.05$) في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية قدرات ومهارات المبحوثين تعزى لمتغير مكان السكن، حيث بلغت قيمة F (3.103) وهذه القيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.046)، وبالتالي تم رفض هذه الفرضية، حيث تظهر نتائج إجابات المبحوثين أن الدور الذي تقوم به هذه المنظمات يختلف حسب مكان السكن ولإيجاد مصدر هذه الفروق فقد اجري اختبار توكي للمقارنات الثنائية البعدية (ملحق 7.5).

تشير نتائج هذا الاختبار أن الفروق في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية قدرات ومهارات المبحوثين تعزى لمتغير مكان السكن، كانت بين المبحوثين من سكان المدن والمبحوثين من سكان المخيمات ولصالح المبحوثين من سكان المدن الذين كانت درجة تنمية القدرات والمهارات لديهم هي الأعلى وربما يعزى ذلك إلى توفر التسهيلات والمحفزات لدى المبحوثين من

سكان المدن مما يساعدهم على تنمية قدراتهم واكتسابهم لمهارات جديدة، الأمر الذي ربما يفتقر له المبحوثين من أبناء المخيمات.

* الحالة الاجتماعية: تشير نتائج الجدول أعلاه إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $(\alpha = 0.05)$ في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية قدرات ومهارات المبحوثين تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، حيث بلغت قيمة F (2.455) وهذه القيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.087)، وبالتالي فقد تم قبول الفرضية الصفرية، وهذا يظهر أن دور هذه المنظمات في تنمية قدرات ومهارات المبحوثين كان متساوياً بغض النظر عن الحالة الاجتماعية وقد كان هذا الدور إيجابياً.

* الانتماء الحزبي : تبين نتائج الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $(\alpha = 0.05)$ في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية قدرات ومهارات المبحوثين تعزى لمتغير الانتماء الحزبي، حيث بلغت قيمة F (4.972) وهذه القيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.002)، وبالتالي تم رفض الفرضية مما يعني أن الدور الذي تقوم به هذه المنظمات يختلف حسب الانتماء الحزبي ولإيجاد مصدر هذه الفروق فقد اجري اختبار توكي للمقارنات الثنائية البعدية كما هو في ملحق (8.5).

تشير نتائج هذا الاختبار أن الفروق في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية قدرات ومهارات المبحوثين تعزى لمتغير الانتماء الحزبي، كانت بين المبحوثين الذين ينتمون إلى التنظيمات الوطنية والمبحوثين الذين ينتمون إلى التنظيمات الإسلامية، ولصالح المبحوثين الذين ينتمون إلى التنظيمات الوطنية الذين كانت تنمية القدرات والمهارات لديهم هي الأعلى، كما كانت الفروق أيضاً بين المبحوثين الذين ينتمون إلى التنظيمات الوطنية والمبحوثين الذين لا ينتمون إلى أي تنظيم سياسي ولصالح المبحوثين الذين ينتمون إلى التنظيمات الوطنية الذين كانت تنمية القدرات والمهارات لديهم هي الأعلى.

4.3.2.5. المحور الرابع: تنمية ثقافة اللاعنف في المجال الاجتماعي.

فيما يلي تلخيص لنتائج اختبار T والتباين الأحادي لإجابات المبحوثين حول دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف لدى المبحوثين في المجال الاجتماعي تعزى لمتغيرات الدراسة:

الجنس، الديانة، العمر، المؤهل العلمي، مكان السكن، الحالة الاجتماعية، الانتماء الحزبي، عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

جدول 18.5: تأثير متغيرات الدراسة على إجابات المبحوثين حول دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف لدى المبحوثين في المجال الاجتماعي.

المتغير	نوع الاختبار	قيمة F ، T	مستوى الدلالة
الجنس	T-TEST	0.491	0.624
الديانة	T-TEST	0.962-	0.337
العمر	ONE WAY ANOVA	0.758	0.518
المؤهل العلمي	ONE WAY ANOVA	1.033	0.378
مكان السكن	ONE WAY ANOVA	0.178	0.837
الحالة الاجتماعية	ONE WAY ANOVA	2.620	0.074
الانتماء الحزبي	ONE WAY ANOVA	3.505	0.015

* الجنس : تم استخدام اختبار T للتعرف على الدور الذي تقوم به المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف لدى المبحوثين في المجال الاجتماعي .
وقد وجد من خلال نتائج الجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha = 0.05$) لدى المبحوثين تعزى لمتغير الجنس، حيث بلغت قيمة T (0.491) وهذه القيمة غير دالة إحصائياً عند المستوى (0.624) إذ أنها أكبر من (0.05) وبالتالي فإن الفرضية الصفرية تقبل، مما يشير إلى أن دور هذه المنظمات في تنمية ثقافة اللاعنف لدى المبحوثين في المجال الاجتماعي كان أثره واضح ومتساوي بغض النظر عن الجنس، حيث بلغ المتوسط الحسابي للذكور (4.36) مع انحراف معياري (0.0286) في حين بلغ المتوسط الحسابي للإناث (4.33) والانحراف المعياري (0.0377) وهذا يعني أن الدور كان إيجابياً.

* الديانة: تم استخدام اختبار T للتعرف على الدور الذي تقوم به المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف لدى المبحوثين في المجال الاجتماعي تعزى لمتغير الديانة وقد وجد من خلال نتائج الجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha = 0.05$) لدى المبحوثين، حيث بلغت قيمة T (0.962-) وهذه القيمة غير دالة إحصائياً عند

المستوى (0.337) وبالتالي فإن الفرضية الصفرية تقبل، حيث جاءت الفروق متساوية، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمبحوثين المسلمين (4.34) والانحراف المعياري (0.479) في حين بلغ المتوسط الحسابي للمبحوثين المسيحيين (4.39) والانحراف المعياري (0.407) مما يعني أن الدور الذي تلعبه هذه المنظمات في تنمية ثقافة اللاعنف لدى المبحوثين في المجال الاجتماعي كان أثره بشكل متساوي بغض النظر عن الديانة وقد كان إيجابيا.

* العمر: تبين نتائج الجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha = 0.05$) في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف لدى المبحوثين في المجال الاجتماعي تعزى لمتغير العمر، حيث بلغت قيمة F (0.758) وهذه القيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.518)، وبالتالي تم قبول هذه الفرضية، مما يعني أن الدور الذي تقوم به هذه المنظمات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجال الاجتماعي متساوي بغض النظر عن العمر وقد كان هذا الدور إيجابياً.

* المؤهل العلمي: تشير نتائج الجدول أعلاه إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha = 0.05$) في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف لدى المبحوثين في المجال الاجتماعي تعزى لمتغير المؤهل العلمي، حيث بلغت قيمة F (1.033) وهذه القيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.378)، وبالتالي فقد تم قبول الفرضية، مما يعني أن الدور الذي تقوم به هذه المنظمات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجال الاجتماعي كان متساوي تقريباً لدى جميع المبحوثين بغض النظر عن المؤهل العلمي وقد كان إيجابياً.

* مكان السكن: تبين نتائج الجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha = 0.05$) في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف لدى المبحوثين في المجال الاجتماعي تعزى لمتغير مكان السكن، حيث بلغت قيمة F (0.178) وهذه القيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.837)، وبالتالي تم قبول هذه الفرضية، حيث تظهر نتائج إجابات المبحوثين أن الدور الذي تقوم به هذه المنظمات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجال الاجتماعي كان متساوياً تقريباً بغض النظر عن مكان السكن.

* الحالة الاجتماعية: تشير نتائج الجدول أعلاه إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha = 0.05$) في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف لدى المبحوثين في المجال الاجتماعي تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، حيث بلغت قيمة F (2.620)

وهذه القيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.074)، وبالتالي فقد تم قبول الفرضية الصفرية، وهذا يظهر أن دور هذه المنظمات في تنمية ثقافة اللاعنّف لدى المبحوثين في المجال الاجتماعي كان متساوياً بغض النظر عن الحالة الاجتماعية وقد كان هذا الدور إيجابياً.

* الانتماء الحزبي : تبين نتائج الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $(\alpha = 0.05)$ في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنّف لدى المبحوثين في المجال الاجتماعي تعزى لمتغير الانتماء الحزبي، حيث بلغت قيمة $F (3.505)$ وهذه القيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.015)، وبالتالي تم رفض الفرضية مما يعني أن هناك فروق في الدور الذي تقوم به هذه المنظمات في تنمية ثقافة اللاعنّف في المجال الاجتماعي حسب الانتماء الحزبي، ولإيجاد مصدر هذه الفروق فقد أجري اختبار توكي للمقارنات الثنائية البعدية كما هو واضح في ملحق (9.5).

أظهرت نتائج هذا الاختبار أن الفروق في دور المنظمات العاملة في مجال الديمقراطية وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنّف في المجال الاجتماعي لدى المبحوثين تعزى لمتغير الانتماء الحزبي، كانت بين المبحوثين الذين ينتمون إلى التنظيمات الوطنية والمبحوثين الذين ينتمون إلى التنظيمات الإسلامية ولصالح المبحوثين الذين ينتمون إلى التنظيمات الوطنية الذين كانت تنمية ثقافة اللاعنّف في المجال الاجتماعي لديهم هي الأعلى، كما كانت الفروق أيضاً بين المبحوثين الذين ينتمون إلى التنظيمات اليسارية والمبحوثين الذين ينتمون إلى التنظيمات الإسلامية ولصالح المبحوثين الذين ينتمون إلى التنظيمات اليسارية الذين كانت تنمية ثقافة اللاعنّف في المجال الاجتماعي لديهم هي الأعلى، كما كانت الفروق أيضاً بين المبحوثين الذين لا ينتمون إلى أي تنظيم والمبحوثين الذين ينتمون إلى التنظيمات الإسلامية ولصالح المبحوثين الذين لا ينتمون إلى أي تنظيم الذين كانت تنمية ثقافة اللاعنّف في المجال الاجتماعي لديهم هي الأعلى.

تشير هذه النتائج أن المبحوثين الذين ينتمون إلى التنظيمات الإسلامية كانوا الأقل تنمية في ثقافة اللاعنّف في المجال الاجتماعي وربما يعزى ذلك إلى أنهم لا يرون في اللاعنّف ثقافة يمكن أن تساهم في إحداث تغييرات اجتماعية، كما أنهم ما زالوا يعتبرون أن الشورى هي الوسيلة الأفضل والأنجع في التعامل داخل المجتمع وليس الديمقراطية التي ينظر إليها من قبلهم باعتبارها مشروعاً غريباً مثيراً للشكوك، بالإضافة إلى ذلك فإن أبناء الاتجاهات الإسلامية يربطوا احترامهم للرأي الآخر بمدى تطابقه مع أحكام الشريعة الإسلامية.

5.3.2.5. المحور الخامس: تنمية ثقافة اللاعنف في المجال السياسي.

فيما يلي تلخيص لنتائج اختبار T والتباين الأحادي لإجابات المبحوثين حول دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف لدى المبحوثين في المجال السياسي تعزى لمتغيرات الدراسة:

الجنس، الديانة، العمر، المؤهل العلمي، مكان السكن، الحالة الاجتماعية، الانتماء الحزبي، عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

جدول 19.5: تأثير متغيرات الدراسة على إجابات المبحوثين حول دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف لدى المبحوثين في المجال السياسي.

المتغير	نوع الاختبار	قيمة F ، T	مستوى الدلالة
الجنس	T-TEST	-0.633	0.527
الديانة	T-TEST	-2.947	0.004
العمر	ONE WAY ANOVA	0.661	0.577
المؤهل العلمي	ONE WAY ANOVA	0.943	0.420
مكان السكن	ONE WAY ANOVA	2.309	0.101
الحالة الاجتماعية	ONE WAY ANOVA	0.016	0.984
الانتماء الحزبي	ONE WAY ANOVA	3.891	0.009

* الجنس: تم استخدام اختبار T للتعرف على الدور الذي تقوم به المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف لدى المبحوثين في المجال السياسي. وتشير نتائج الجدول أعلاه إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha = 0.05$) لدى المبحوثين تعزى لمتغير الجنس، حيث بلغت قيمة T (-0.633) وهذه القيمة غير دالة إحصائياً عند المستوى (0.527) إذ إنها أكبر من (0.05) وبالتالي فإن الفرضية الصفرية تقبل، مما يشير إلى أن دور هذه المنظمات في تنمية ثقافة اللاعنف لدى المبحوثين في المجال السياسي كان متساوياً بغض النظر عن الجنس، حيث بلغ المتوسط الحسابي للذكور (4.00) والانحراف المعياري (0.528)، في حين بلغ المتوسط الحسابي للإناث (4.03) والانحراف المعياري (0.610) وقد كان هذا الدور إيجابياً وفقاً لإجابات المبحوثين.

* الديانة: تم استخدام اختبار T للتعرف على الدور الذي تقوم به المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنّف لدى المبحوثين في المجال السياسي تعزى لمتغير الديانة وقد أظهرت نتائج الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha = 0.05$) لدى المبحوثين، حيث بلغت قيمة T (-2.947) وهذه القيمة دالة إحصائياً عند المستوى (0.004) وبالتالي فإن الفرضية الصفرية رفضت، مما يعني أن الدور الذي تقوم به هذه المنظمات يختلف حسب الديانة وقد كانت الفروق لصالح المبحوثين من المسيحيين الذين كانت تنمية ثقافة اللاعنّف في المجال السياسي لديهم هي الأعلى بمتوسط حسابي (4.16) والانحراف المعياري (0.432) مقابل (3.98) بانحراف معياري (0.587) للمبحوثين المسلمين، وهذا يعزى إلى أن المسيحيين أكثر ميلاً لاستخدام الوسائل اللاعنّفية والجماعية في النضال السياسي بالمقابل فإن المسلمين أكثر ميلاً لخوض نضالات عسكرية ومسلحة بما في ذلك العمليات الاستشهادية التي تعتبر في نظر بعضهم إحدى وسائل توازن الرعب.

* العمر: تبين نتائج الجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha = 0.05$) في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنّف لدى المبحوثين في المجال السياسي تعزى لمتغير العمر، حيث بلغت قيمة F (0.661) وهذه القيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.577)، وبالتالي تم قبول هذه الفرضية، مما يعني أن الدور الذي تقوم به هذه المنظمات في تنمية ثقافة اللاعنّف في المجال السياسي متساوي بغض النظر عن العمر وقد كان هذا الدور إيجابياً.

* المؤهل العلمي: يتضح من نتائج الجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha = 0.05$) في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنّف لدى المبحوثين في المجال السياسي تعزى لمتغير المؤهل العلمي، حيث بلغت قيمة F (0.943) وهذه القيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.420)، وبالتالي فقد تم قبول الفرضية، مما يعني أن الدور الذي تقوم به هذه المنظمات في تنمية ثقافة اللاعنّف في المجال السياسي كان متساوياً تقريباً لدى جميع المبحوثين بغض النظر عن المؤهل العلمي وقد كان إيجابياً.

* مكان السكن: تشير نتائج الجدول أعلاه إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha = 0.05$) في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنّف لدى المبحوثين في المجال السياسي تعزى لمتغير مكان السكن، حيث بلغت قيمة F (2.309) وهذه القيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.101)، وبالتالي تم قبول هذه الفرضية، حيث تظهر

نتائج إجابات المبحوثين أن الدور الذي تقوم به هذه المنظمات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجال السياسي كان متساوياً تقريباً بغض النظر عن مكان السكن وقد كان هذا الدور ايجابياً.

* الحالة الاجتماعية: تشير نتائج الجدول أعلاه إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha = 0.05$) في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف لدى المبحوثين في المجال السياسي تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، حيث بلغت قيمة $F (0.016)$ وهذه القيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.984)، وبالتالي فقد تم قبول الفرضية الصفرية، وهذا يظهر أن دور هذه المنظمات في تنمية ثقافة اللاعنف لدى المبحوثين في المجال السياسي كان متساوياً بغض النظر عن الحالة الاجتماعية وقد كان هذا الدور ايجابياً.

* الانتماء الحزبي: تبين نتائج الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha = 0.05$) في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف لدى المبحوثين في المجال السياسي تعزى لمتغير الانتماء الحزبي، حيث بلغت قيمة $F (3.891)$ وهذه القيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.009)، وبالتالي تم رفض الفرضية مما يعني أن هناك فروق في الدور الذي تقوم به هذه المنظمات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجال السياسي يعزى لمتغير الانتماء الحزبي ولإيجاد مصدر هذه الفروق فقد أجري اختبار توكي للمقارنات الثنائية البعدية كما هو واضح في ملحق (10.5) .

تشير نتائج هذا الاختبار إلى أن الفروق في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجال السياسي لدى المبحوثين تعزى لمتغير الانتماء الحزبي، كانت بين المبحوثين الذين ينتمون إلى التنظيمات اليسارية والمبحوثين الذين ينتمون إلى التنظيمات الإسلامية ولصالح المبحوثين الذين ينتمون إلى التنظيمات اليسارية الذين كانت تنمية ثقافة اللاعنف في المجال السياسي لديهم هي الأعلى، كما كانت الفروق أيضاً بين المبحوثين الذين ينتمون إلى التنظيمات الوطنية والمبحوثين الذين ينتمون إلى التنظيمات الإسلامية ولصالح المبحوثين الذين ينتمون إلى التنظيمات الوطنية الذين كانت تنمية ثقافة اللاعنف في المجال السياسي لديهم هي الأعلى، كما كانت الفروق أيضاً بين المبحوثين الذين لا ينتمون إلى أي تنظيم والمبحوثين الذين ينتمون إلى التنظيمات الإسلامية ولصالح المبحوثين الذين لا ينتمون إلى أي تنظيم الذين كانت تنمية ثقافة اللاعنف في المجال السياسي لديهم هي الأعلى، وقد جاءت النتيجة بهذا الشكل بسبب أن المبحوثين من أبناء التنظيمات الإسلامية ينطلقون من مبدأ عقائدي يستند إلى أن المواجهة بين الفلسطينيين والإسرائيليين هي جزء من حرب عقائدية دينية تشن ضد الإسلام وإن هذه المواجهة تعتبر حتمية دينية لا خيار فيها إلا النصر أو الشهادة، بالمقابل فإن

المبحوثين من التنظيمات الوطنية واليسارية والذين لا ينتمون لأي تنظيم فإنهم يرون في الصراع الدائر بين الفلسطينيين والإسرائيليين صراع سياسي وليس ديني وبالتالي فإنهم أكثر مرونة في استخدام وسائل نضالية متعددة بما فيها الخيار الجماهيري الذي اثبت حضوره وفعاليته في الانتفاضة الأولى.

6.3.2.5. المحور السادس: الجانب الأخلاقي في ثقافة اللاعنف.

فيما يلي تلخيص لنتائج اختبار T والتباين الأحادي لإجابات المبحوثين حول دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية الجانب الأخلاقي في ثقافة اللاعنف لدى المبحوثين تعزى لمتغيرات الدراسة: الجنس، الديانة، العمر، المؤهل العلمي، مكان السكن، الحالة الاجتماعية، الانتماء الحزبي، عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

جدول 20.5: تأثير متغيرات الدراسة على إجابات المبحوثين حول دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية الجانب الأخلاقي في ثقافة اللاعنف لدى المبحوثين.

المتغير	نوع الاختبار	قيمة F ، T	مستوى الدلالة
الجنس	T-TEST	0.718-	0.473
الديانة	T-TEST	0.457-	0.648
العمر	ONE WAY ANOVA	4.237	0.006
المؤهل العلمي	ONE WAY ANOVA	1.441	0.230
مكان السكن	ONE WAY ANOVA	6.949	0.001
الحالة الاجتماعية	ONE WAY ANOVA	3.115	0.045
الانتماء الحزبي	ONE WAY ANOVA	2.624	0.050

* الجنس: تم استخدام اختبار T للتعرف على الدور الذي تقوم به المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية الجانب الأخلاقي في ثقافة اللاعنف لدى المبحوثين وقد وجد من خلال نتائج الجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha = 0.05$) لدى المبحوثين تعزى لمتغير الجنس، حيث بلغت قيمة T (0.718-) وهذه القيمة غير دالة إحصائياً عند المستوى (0.473) إذ إنها أكبر من (0.05) وبالتالي فإن الفرضية الصفرية تقبل مما يعني أن الدور الذي تلعبه هذه المنظمات في تنمية وتعزيز الجانب الأخلاقي في ثقافة اللاعنف يستهدف كلا الجنسين بالتساوي وأن أثره الإيجابي

كان واضحاً بغض النظر عن الجنس، حيث بلغ المتوسط الحسابي للذكور (4.08) بانحراف معياري (0.526) في حين بلغ المتوسط الحسابي للإناث (4.12) والانحراف المعياري (0.676).

* الديانة: تم استخدام اختبار T للتعرف على الدور الذي تقوم به المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية الجانب الأخلاقي في ثقافة اللاعنّف لدى المبحوثين تعزى لمتغير الديانة وقد وجد من خلال نتائج الجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha = 0.05$) لدى المبحوثين، حيث بلغت قيمة T (-0.457) وهذه القيمة غير دالة إحصائياً عند المستوى (0.648) وبالتالي فإن الفرضية الصفرية تقبل، حيث جاءت الفروق متساوية، وقد بلغ المتوسط الحسابي للمبحوثين المسلمين (4.09) والانحراف المعياري (0.623) في حين بلغ المتوسط الحسابي للمبحوثين المسيحيين (4.12) والانحراف المعياري (0.482) مما يعني أن الدور الذي تلعبه هذه المنظمات في تنمية الجانب الأخلاقي في ثقافة اللاعنّف لدى المبحوثين كان تأثيره بشكل متساوي بغض النظر عن الديانة وقد كان إيجابياً.

* العمر : تبين نتائج الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha = 0.05$) في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية الجانب الأخلاقي في ثقافة اللاعنّف لدى المبحوثين تعزى لمتغير العمر، حيث بلغت قيمة F (4.237) وهذه القيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.006)، وبالتالي تم رفض هذه الفرضية، حيث تظهر نتائج إجابات المبحوثين أن الدور الذي تقوم به هذه المنظمات في تنمية الجانب الأخلاقي في ثقافة اللاعنّف يختلف حسب الفئات العمرية ولإيجاد مصدر هذه الفروق فقد أجري اختبار توكي للمقارنات الثنائية البعدية كما يتبين في ملحق (11.5).

تشير نتائج هذا الاختبار إلى أن الفروق في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية الجانب الأخلاقي في ثقافة اللاعنّف لدى المبحوثين تعزى لمتغير العمر، كانت بين الفئة العمرية 20 فمادون والفئة العمرية (31-40) ولصالح الفئة العمرية 20 فما دون الذين كانت تنمية الجانب الأخلاقي في ثقافة اللاعنّف لديهم هي الأعلى، كما كانت الفروق أيضاً بين المبحوثين من الفئة العمرية 20 فما دون والمبحوثين من الفئة العمرية 41 فما فوق ولصالح الفئة العمرية 20 فما دون وربما يعزى ذلك إلى أن الفئة العمرية 20 فما دون هي الفئة العمرية الأكثر قابلية واستعداداً للتمسك بالقيم الإنسانية والأخلاقية كونها لازالت في ربيع العمر وبالتالي هي الفئة الأكثر تأثراً وقد كان هذا التأثير إيجابياً.

* المؤهل العلمي: يتضح من نتائج الجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $(\alpha = 0.05)$ في دور المنظمات العاملة في مجال الديمقراطية وتسوية النزاعات في تنمية الجانب الأخلاقي في ثقافة اللاعنف لدى المبحوثين تعزى لمتغير المؤهل العلمي، حيث بلغت قيمة $F (1.441)$ وهذه القيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.230) ، وبالتالي فقد تم قبول الفرضية، مما يعني أن الدور الذي تقوم به هذه المنظمات في تنمية الجانب الأخلاقي في ثقافة اللاعنف كان متساوياً تقريباً لدى جميع المبحوثين بغض النظر عن المؤهل العلمي وقد كان إيجابياً.

* مكان السكن: تبين نتائج الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $(\alpha = 0.05)$ في دور المنظمات العاملة في مجال الديمقراطية وتسوية النزاعات في تنمية الجانب الأخلاقي في ثقافة اللاعنف لدى المبحوثين تعزى لمتغير مكان السكن، حيث بلغت قيمة $F (6.949)$ وهذه القيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.001) ، وبالتالي تم رفض هذه الفرضية، حيث تظهر نتائج إجابات المبحوثين أن الدور الذي تقوم به هذه المنظمات يختلف في تنمية الجانب الأخلاقي في ثقافة اللاعنف لدى المبحوثين حسب مكان السكن ولإيجاد مصدر هذه الفروق فقد اجري اختبار توكي للمقارنات الثنائية البعدية كما هو واضح في ملحق (12.5).

تشير نتائج هذا الاختبار أن الفروق في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية الجانب الأخلاقي في ثقافة اللاعنف لدى المبحوثين تعزى لمتغير مكان السكن كانت بين المبحوثين من سكان المدن والمبحوثين من سكان المخيمات ولصالح المبحوثين من سكان المدن الذين كانت درجة تنمية الجانب الأخلاقي في ثقافة اللاعنف لديهم هي الأعلى، كما الفروق أيضاً بين المبحوثين من سكان القرى والمبحوثين من سكان المخيمات ولصالح المبحوثين من سكان القرى الذين كانت درجة تنمية الجانب الأخلاقي في ثقافة اللاعنف لديهم هي الأعلى، وربما يعزى ذلك إلى طبيعة الظروف والاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها أبناء المخيم والتي تسبب لهم معاناة أكثر من سكان المدن والقرى مما يجعلهم أقل إيماناً بأهمية الجانب الأخلاقي الذي لم يكن في يوم من الأيام عامل ضغط باتجاه تحسين أوضاعهم المعيشية ناهيك عن عزله في تحقيق حلمهم في العودة إلى قراهم وأراضيهم التي اغتصبت عام 1948.

* الحالة الاجتماعية: تشير نتائج الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $(\alpha = 0.05)$ في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية الجانب الأخلاقي في ثقافة اللاعنف لدى المبحوثين تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، حيث بلغت قيمة $F (3.115)$ وهذه القيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.045) ، وبالتالي فقد تم رفض الفرضية

الصفريّة، حيث تظهر نتائج إجابات المبحوثين أن الدور الذي تقوم به هذه المنظمات يختلف في تنمية الجانب الأخلاقي في ثقافة اللاعنّف لدى المبحوثين حسب الحالة الاجتماعيّة ولإيجاد مصدر هذه الفروق فقد أجري اختبار توكي للمقارنات الثنائيّة البعدية كما يتضح ذلك في ملحق (13.5).

تشير نتائج هذا الاختبار إلى أن الفروق في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية الجانب الأخلاقي في ثقافة اللاعنّف لدى المبحوثين تعزى لمتغير الحالة الاجتماعيّة، كانت بين المبحوثين المتزوجين الذين بلغ المتوسط الحسابي لهم (4.15) والمبحوثين من الفئة غير ذلك الذين بلغ المتوسط الحسابي لهم (3.86) ولصالح المبحوثين المتزوجين الذين كانت درجة تنمية الجانب الأخلاقي في ثقافة اللاعنّف لديهم هي الأعلى، وهذا يتضح من الفرق في المتوسط الحسابي بين الفئتين وربما يعود ذلك إلى أن المبحوثين من الفئة الاجتماعيّة غير ذلك تراجع عندهم الإيمان بأهمية ودور الجانب الأخلاقي نتيجة التجارب والظروف الاجتماعيّة التي واجهوها في حياتهم اليومية بحيث أن لديهم شكوك حول قدرة الأخلاق على المساهمة في تشكيل بناء ثقافي يوجه الجماهير باتجاه معين.

* الانتماء الحزبي : تبين نتائج الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $(\alpha = 0.05)$ في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية الجانب الأخلاقي في ثقافة اللاعنّف لدى المبحوثين تعزى لمتغير الانتماء الحزبي، حيث بلغت قيمة F (2.624) وهذه القيمة دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي تم رفض الفرضية مما يعني أن هناك فروق في الدور الذي تقوم به هذه المنظمات في تنمية الجانب الأخلاقي في ثقافة اللاعنّف يعزى لمتغير الانتماء الحزبي ولإيجاد مصدر هذه الفروق فقد أجري اختبار توكي للمقارنات الثنائيّة البعدية كما يتبين ذلك في ملحق (14.5).

تشير نتائج هذا الاختبار إلى أن الفروق في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية الجانب الأخلاقي في ثقافة اللاعنّف لدى المبحوثين تعزى لمتغير الانتماء الحزبي، كانت بين المبحوثين الذين ينتمون إلى التنظيمات الوطنيّة والمبحوثين الذين ينتمون إلى التنظيمات الإسلاميّة ولصالح المبحوثين الذين ينتمون إلى التنظيمات الوطنيّة الذين كانت تنمية الجانب الأخلاقي في ثقافة اللاعنّف لديهم هي الأعلى، وقد جاءت النتيجة بهذا الشكل ربما بسبب أن المبحوثين من أبناء التنظيمات الإسلاميّة يعتقدوا بأن الظروف الدوليّة السائدة هي ظروف تحكمها للأخلاق وتسيطر عليها قيم لانسانيّة وبالتالي فلا مكان للحديث عن الأخلاق في ظل هذا الوضع العالمي الذي يشبه في سلوكه شريعة الغاب.

7.3.2.5. المحور السابع : الأبعاد الدينية في ثقافة اللاعنف .

فيما يلي تلخيص لنتائج اختبار T والتباين الأحادي لإجابات المبحوثين حول دور المنظمات العاملة في مجال الديمقراطية وتسوية النزاعات في تنمية الأبعاد الدينية في ثقافة اللاعنف لدى المبحوثين تعزى لمتغيرات الدراسة:

الجنس، الديانة، العمر، المؤهل العلمي، مكان السكن، الحالة الاجتماعية، الانتماء الحزبي، عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

جدول 21.5: تأثير متغيرات الدراسة على إجابات المبحوثين حول دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية الأبعاد الدينية في ثقافة اللاعنف لدى المبحوثين.

المتغير	نوع الاختبار	قيمة F ، T	مستوى الدلالة
الجنس	T-TEST	-0.440	0.660
الديانة	T-TEST	2.533	0.013
العمر	ONE WAY ANOVA	0.700	0.553
المؤهل العلمي	ONE WAY ANOVA	0.343	0.794
مكان السكن	ONE WAY ANOVA	0.147	0.864
الحالة الاجتماعية	ONE WAY ANOVA	2.320	0.100
الانتماء الحزبي	ONE WAY ANOVA	2.568	0.054

* الجنس: تم استخدام اختبار T للتعرف على الدور الذي تقوم به المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية الأبعاد الدينية في ثقافة اللاعنف لدى المبحوثين وقد وجد من خلال نتائج الجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha = 0.05$) لدى المبحوثين تعزى لمتغير الجنس، حيث بلغت قيمة T (-0.440) وهذه القيمة غير دالة إحصائياً عند المستوى (0.660) إذ أنها أكبر من (0.05) وبالتالي فإن الفرضية الصفرية تقبل، مما يعني أن الدور الذي تلعبه هذه المنظمات في تنمية وتعزيز الأبعاد الدينية في ثقافة اللاعنف يستهدف كلا الجنسين بالتساوي وإن أثره الإيجابي كان واضحاً بغض النظر عن الجنس، حيث بلغ المتوسط الحسابي للذكور (4.20) بانحراف معياري (0.530) في حين بلغ المتوسط الحسابي للإناث (4.22) والانحراف المعياري (0.544).

* الديانة: تم استخدام اختبار T للتعرف على الدور الذي تقوم به المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية الأبعاد الدينية في ثقافة اللاعنف لدى المبحوثين تعزى لمتغير الديانة وقد أظهرت نتائج الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha = 0.05$) لدى المبحوثين، حيث بلغت قيمة T (2.533) وهذه القيمة دالة إحصائياً عند المستوى (0.013) وبالتالي فإن الفرضية الصفرية رفضت، مما يعني أن الدور الذي تقوم به هذه المنظمات يختلف حسب الديانة وقد كانت الفروق لصالح المبحوثين من المسلمين الذين كانت تنمية الأبعاد الدينية في ثقافة اللاعنف لديهم هي الأعلى بمتوسط حسابي (4.24) والانحراف المعياري (0.552) مقابل (4.08) بانحراف معياري (0.438) للمبحوثين المسيحيين، وهذا يعزى إلى أن الدين الإسلامي مليء بالنصوص الدينية التي تحض على التسامح والمحبة ويتضح ذلك في الكثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية مما يشكل عنصر دعم وإسناد في التعامل مع ومخاطبة المبحوثين المسلمين وهذا ما يفسر وجود فروق لصالح المسلمين أكثر من المسيحيين، إضافة إلى أن عدد أفراد العينة من المسلمين أكثر من عدد أفراد العينة من المسيحيين.

* العمر: تبين نتائج الجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha = 0.05$) في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية الأبعاد الدينية في ثقافة اللاعنف لدى المبحوثين تعزى لمتغير العمر، حيث بلغت قيمة F (0.700) وهذه القيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.553)، وبالتالي تم قبول هذه الفرضية، مما يعني أن الدور الذي تقوم به هذه المنظمات في تنمية الأبعاد الدينية في ثقافة اللاعنف متساوي بغض النظر عن العمر وقد كان هذا الدور ايجابياً.

* المؤهل العلمي: يتضح من نتائج الجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha = 0.05$) في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية الأبعاد الدينية في ثقافة اللاعنف لدى المبحوثين تعزى لمتغير المؤهل العلمي، حيث بلغت قيمة F (0.343) وهذه القيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.794)، وبالتالي فقد تم قبول الفرضية، مما يعني أن الدور الذي تقوم به هذه المنظمات في تنمية الأبعاد الدينية في ثقافة اللاعنف كان متساوياً تقريباً لدى جميع المبحوثين بغض النظر عن المؤهل العلمي وقد كان ايجابياً.

* مكان السكن: تشير نتائج الجدول أعلاه إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha = 0.05$) في دور المنظمات العاملة في مجال الديمقراطية وتسوية النزاعات في تنمية الأبعاد الدينية في ثقافة اللاعنف لدى المبحوثين تعزى لمتغير مكان السكن، حيث بلغت قيمة F (0.147)

وهذه القيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.864)، وبالتالي تم قبول هذه الفرضية، حيث تظهر نتائج إجابات المبحوثين أن الدور الذي تقوم به هذه المنظمات في تنمية الأبعاد الدينية في ثقافة اللاعنف كان متساوياً تقريباً بغض النظر عن مكان السكن وقد كان هذا الدور إيجابياً.

* الحالة الاجتماعية: تشير نتائج الجدول أعلاه إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha = 0.05$) في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية الأبعاد الدينية في ثقافة اللاعنف لدى المبحوثين تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، حيث بلغت قيمة F (2.320) وهذه القيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.100)، وبالتالي فقد تم قبول الفرضية الصفرية، وهذا يظهر أن دور هذه المنظمات في تنمية الأبعاد الدينية في ثقافة اللاعنف لدى المبحوثين كان متساوياً بغض النظر عن الحالة الاجتماعية وقد كان هذا الدور إيجابياً.

* الانتماء الحزبي: تبين نتائج الجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha = 0.05$) في دور المنظمات العاملة في مجال الديمقراطية وتسوية النزاعات في تنمية الأبعاد الدينية في ثقافة اللاعنف لدى المبحوثين تعزى لمتغير الانتماء الحزبي، حيث بلغت قيمة F (2.568) وهذه القيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.054)، وبالتالي تم قبول الفرضية مما يعني أن الدور الذي تقوم به هذه المنظمات في تنمية الأبعاد الدينية في ثقافة اللاعنف كان متقارباً لدى جميع المبحوثين بغض النظر عن الانتماء الحزبي.

خلاصة

استنادا إلى نتائج تحليل الفرضيات المرتبطة بالمحاور وإلى المعدل العام لإجابات المبحوثين حول دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني والذي بلغ (4.15)، فقد تم رفض الفرضية الرئيسية والتي تنص على أن المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات لا تساهم في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني.

أظهرت هذه الدراسة أن هناك مجالات كانت تنمية ثقافة اللاعنف فيها مرتفعة وهذه المجالات هي: مفهوم الصراع، مجال القدرات والمهارات، المجال الاجتماعي، المجال الأخلاقي، المجال الديني. وهذا يؤكد رفض الفرضيات الفرعية المتعلقة بهذه المجالات والتي تنص على أن المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات لا تساهم في تنمية وعي وثقافة المبحوثين في المجالات المذكورة أعلاه.

كما أظهرت الدراسة أيضا أن هناك مجالات كانت تنمية ثقافة اللاعنف فيها متوسطة وهذه المجالات هي: مفهوم اللاعنف، المجال السياسي، وبالتالي فهي بحاجة إلى تعزيز.

* تشير هذه الدراسة أن مفهوم اللاعنف لا زال مفهوما غامضا ولا يحظى بإجماع واسع بين الأوساط الشعبية الفلسطينية، حيث لا زال هناك جزء من المبحوثين غير قادر على تحديد موقفه من اللاعنف ولا زال هذا المفهوم بالنسبة لهم غير واضح، بالرغم من أن نسبة كبيرة اعتبرته شكلا من أشكال المقاومة الوطنية، وبالتالي فقد كانت نسبة تنمية وعي المبحوثين بهذا المفهوم متوسطة.

و هذه النتائج تشير إلى أن هناك حاجة وضرورة إلى مزيد من التوعية والتثقيف للفئات المستهدفة والجمهور العريض بمفهوم اللاعنف وإعادة صياغة هذا المفهوم بشكل يساهم في زيادة تقبل المجتمع الفلسطيني له، وهذا يحتاج إلى قيادات ميدانية لاعنفية ذات رؤية فكرية وإبداعية خلاقة تعمل على الدمج بين الفكر والممارسة، فقد استطاع غاندي أن يجند أكبر مشاركة جماهيرية في مقاومته اللاعنفية من خلال قربيه من الجماهير وتبنيه لهمومهم وقضاياهم اليومية أولاً ، وثانياً تركيزه على مفهوم القوة في فلسفة اللاعنف فمن وجهة نظر غاندي تكمن هذه القوة في الطاقة الكامنة في المجتمع بمكوناته وشرائحه المختلفة، وقد استندت فلسفة غاندي على أن اللاعنف لا يمكن أن يعني العجز أو الخضوع أو

الاستكانة للظلم فعندما يكون الخيار بين العنف أو الخضوع فعلى المرء أن يختار العنف كما يرى غاندي.

* بالرغم من أن المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات ساهمت في تعزيز قدرة المبحوثين على تحليل الصراع وأكسبتهم مهارات أساسية في أساليب واستراتيجيات التعامل معه، إلا أن هناك نسبة لا بأس بها من المبحوثين تنظر إلى الصراع باعتباره مفهوما سلبيا يقود إلى الفوضى والدمار، إن هذه النظرة تؤكد أن هناك حاجة لمزيد من البرامج التثقيفية التي تساهم في كشف الجوانب الايجابية في الصراع وعرضه كمفهوم إيجابي يعبر عن الاختلاف والتنوع في أنماط التفكير الإنساني.

* أظهرت نتائج الدراسة أن المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات ساهمت في تزويد المبحوثين بالعديد من المهارات وعززت قدراتهم في مجال التواصل مع الآخرين، وقد تركزت هذه المهارات في المجال النظري أكثر من المجال الميداني، مما يعني أن برامج هذه المنظمات تركز على الجوانب النظرية أكثر من تركيزها على الجوانب العملية والميدانية، وهذا يمثل أحد عوامل الإحباط التي تواجه الجمهور الفلسطيني وتحد من نسبة مشاركته في الفعاليات النضالية اللاعنافية، إن الدمج الخلاق بين البعد النظري والبعد الميداني في برامج هذه المنظمات يعتبر عنصر مهم في تعزيز المقاومة الجماهيرية اللاعنافية في المجتمع الفلسطيني ، ويزيد من ثقة الجمهور في برامج هذه المنظمات.

* أما المجال السياسي الذي يتناول الواقع السياسي الذي يعصف بالشعب الفلسطيني والأدوات النضالية التي يمكن تبنيها خلال هذه المراحل النضالية المختلفة وأثر استخدام هذه الأدوات النضالية على تطور القضية الفلسطينية برمتها، كما يتناول العلاقة القائمة بين القوى السياسية من حيث كونها علاقة شراكة سياسية أم قائمة على التصادم والمواجهة، أكدت هذه الدراسة أن المبحوثين كان لديهم وعي وقناعة بأهمية الشراكة السياسية، وأبدوا تمسكهم بالخيار الديمقراطي ضمن نظام سياسي يحترم الحريات ويفتح المجال أمام حرية التعبير، أما على صعيد العلاقة مع الطرف الإسرائيلي وعن خيارات المواجهة معه فقد أشارت النتائج أن نسبة مؤيدي اعتماد المقاومة اللاعنافية كإستراتيجية نضالية في النضال ضد العدو أقل من نسبة مؤيدي اعتماد هذه الإستراتيجية في الحياة السياسية الداخلية، حيث ما زال هناك من المبحوثين من يشكك في كون اللاعنف هو الأسلوب الأكثر فعالية وملائمة للنضال الفلسطيني في هذه المرحلة بغض النظر عن طبيعة الظروف العامة المحيطة بالصراع، كما أن هناك من لا يعتبر أن موازين القوة يجب أن تكون هي العامل الحاسم في اختيار الأسلوب النضالي الذي يمكن أن يتم توظيفه

إيجابيا على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي بما يخدم الأجندة الوطنية الفلسطينية، وفي نفس الاتجاه نسبة متوسطة من المبحوثين رأّت بأن المقاومة المسلحة تخدم الإسرائيليين أكثر مما تخدم الفلسطينيين.

إن هذه النتائج تشير إلى أن هناك حاجة وضرورة إلى مزيد من التوعية والتثقيف للفئات المستهدفة والجمهور العريض بدور المقاومة اللاعنفية في تعزيز نقاط قوتنا والاستفادة من نقاط ضعف العدو، ويجب أن تستند هذه العملية التعبوية والتوعوية إلى تجاربنا مع الاحتلال الذي كان دائما يفضل المجابهة المسلحة نظرا لتفوقه في هذا المجال، وقد استطاع أن ينقل فعاليات انتفاضة الأقصى من الميدان اللاعنفى إلى ميدان العمل العسكري مما سهل عليه القيام بعزل هذه الانتفاضة وقمعها بأشد الوسائل العسكرية.

إن بقاء كافة الخيارات النضالية مفتوحة يعتبر عنصر فاعلية ومرونة لدى حركات المقاومة، فاللجوء إلى هذا الخيار أو ذاك يجب أن يرتبط بالظروف الموضوعية المحيطة وبطبيعة موازين القوة وغيرها من المعطيات التي ترجح الخيار المناسب، وقد قدمت الانتفاضة الفلسطينية الأولى، من خلال التزامها بالمقاومة اللاعنفية، مكتسبات ضخمة للقضية الفلسطينية واستطاعت أن تحقق ما لم يحققه الكفاح المسلح عبر سنوات طويلة من النضال، بعكسها تماما لم تستطع انتفاضة الأقصى أن تحقق أي من هذه المكتسبات، بل أدت إلى تراجع كبير في الوضع العام للقضية الفلسطينية وأصبح الشعب الفلسطيني وسلطته يعانيان من عزلة دولية، صحيح أن استمرار الصراع على نحو عنيف أظهر قدرة الشعب الفلسطيني وفصائله المقاومة على الصمود وإلحاق الخسائر بالعدو، ولكن لا يمكن تقييم نجاح أو فشل أي تجربة نضالية من خلال ما توقعه بالعدو من خسائر، بل يتم الحكم عليها من خلال مدى قربها أو بعدها من تحقيق الأهداف الوطنية التي تشكل بوصلة العملية النضالية برمتها.

* وفي المجال الاجتماعي الذي يتناول العلاقات الاجتماعية التي تربط الإنسان بغيره من أبناء المجتمع، بحيث يتم تطبيق أفكار ومبادئ اللاعنّف على صعيد العلاقات الأسرية وكذلك بين القوى والوحدات الاجتماعية المختلفة، أظهرت نتائج الدراسة أن هناك نسبة عالية من المبحوثين أكدت على أهمية ثقافة اللاعنّف في الحياة اليومية داخل المجتمع الفلسطيني باعتبارها تشكل الضمانة الرئيسية للحفاظ على نسيجنا الاجتماعي ووحدتنا الوطنية، بالمقابل فإنه لازال هناك البعض الذي يرى بأن العنف هو الوسيلة الأفضل والأسرع لحل الخلافات الاجتماعية، ولازالت ظاهرة الأخذ بالثأر تحظى بنسبة قليلة من المؤيدين الذين يروا فيها وسيلة لا بد منها لتحقيق أهدافهم واستعادة كرامتهم وشرفهم الذي تم هدره من وجهة نظرهم.

إن بناء ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني تحتاج إلى عملية تربوية وعقلية تبدأ من القاعدة باتجاه القمة ومن الصغار وصولاً إلى الكبار وما يجري حالياً هو عكس ذلك، فتقافة اللاعنف تقتصر على نخب مثقفة تمارسه ضمن إطار ضيق يفترق إلى القدرة على الانتشار ومحاكاة الجماهير العريضة في المجتمع الفلسطيني، من هنا فإن هناك مسؤولية تاريخية وأخلاقية تقع على عاتق المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تدعيم القيم الديمقراطية ومفاهيم التسامح واللاعنف في المجتمع الفلسطيني، وبالطبع فإن هذه العملية بحاجة إلى فترة زمنية طويلة وخطة تعبوية ممنهجة قادرة على تعبئة الجماهير وتعزيز الاتجاهات الإيجابية لديهم.

* وفي المجال الأخلاقي فقد كان هناك قناعة لدى المبحوثين بأن المقاومة يجب أن تتحلى بالقيم السامية والأخلاقية، وبأن النضال اللاعنفي يحقق التفوق الأخلاقي على الاحتلال ويساهم في كشف ممارساته القمعية والبشعة التي تتسم باللاأخلاقية.

* أما في المجال الديني فقد جاءت نتائج الدراسة لتؤكد دور الأديان في نشر قيم التسامح واللاعنف بين الناس، وقد كان هناك نسبة عالية من المبحوثين الذين أكدوا على أهمية حوار الأديان ودوره الإيجابي في التركيز على القواسم المشتركة فيها والتي تشكل عنصر توحيد إيماني لكافة أبناء الجنس البشري كونها تنهل من نفس المصدر، على النقيض من ذلك لازال هناك بعض المفاهيم والمصطلحات التي تمثل صورة نمطية جامدة تحتاج إلى إلقاء الضوء عليها من مختلف الزوايا وعدم حصرها في قالب معين وهي تشكل عناصر اختلاف بين هذه الأديان، فمفهوم الجهاد في الإسلام يمثل أحد أهم هذه المفاهيم المثيرة للجدل والنقاش وقد أثبتت نتائج هذه الدراسة صدق هذا القول، حيث أن نسبة المبحوثين الذين رأوا بأن مفهوم الجهاد في الإسلام يتناقض مع مبادئ وفلسفة اللاعنف كانت غير قليلة، وقد كانت هذه النسبة بين المسيحيين أكبر منها بين المسلمين، حيث اكتسب مفهوم الجهاد في الإسلام الطابع العسكري والقتالي نظراً لارتباطه بالغزوات والفتوحات الإسلامية في صدر الإسلام، وفي الواقع إن هذا لا يعبر عن حقيقة مفهوم الجهاد في الإسلام فالتراث الإسلامي غني بالآيات والأحاديث التي تعبر عن الجانب اللاعنفي لهذا المفهوم حيث يقول الحديث الشريف "أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر" (ابن ماجه، 1422هـ).

وقد برز في الكثير من مقالات دعاة اللاعنف في الإسلام مفهوم الجهاد المدني وهو مرادف لمفهوم المقاومة اللاعنفية، وهذه المقالات والدعوات تمثل محاولات لتفعيل الوجه الآخر لمفهوم الجهاد وتنقيته من الممارسات السلبية التي مورست تحت لوائه وباسمه.

* بالرغم مما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج تشير إلى دور إيجابي للمنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنفي في المجتمع الفلسطيني، حيث كان هذا الدور واضح ومرتفع في بعض المجالات ومتوسط في مجالات أخرى، إلا أنه عند الحديث عن اللاعنفي كثقافة ومنهج نضالي يمكن الحسم بأن هذه المضامين لا زالت غير سائدة في المجتمع الفلسطيني وهي تقتصر على مجموعات ضيقة من نشطاء ورواد النضال اللاعنفي وأكبر مثال على ذلك ما يقوم به نشطاء فلسطينيين وأجانب لمقاومة جدار الفصل العنصري في قرية بلعين بمحافظة رام الله.

لقد حصل تراجع كبير في نسبة المشاركة الجماهيرية في النضال اللاعنفي ويتضح هذا من خلال العودة إلى الانتفاضة الأولى ومقارنة نسبة المشاركة في فعاليات هذه الانتفاضة مع نسبة المشاركة الجماهيرية في انتفاضة الأقصى، لاشك أن الفرق كبير وواضح وقد كان لطبيعة المتغيرات الذاتية والموضوعية أثرها الكبير في هذا التراجع، إن عملية تفعيل دور الجماهير وتعزيز انخراطها في المقاومة اللاعنفية يتطلب البحث عن أسباب هذا التراجع وطرح الآليات القادرة على علاج هذه الأسباب بما يضمن أوسع مشاركة شعبية، وهذه المهمة تشكل إحدى أهم المهام التي يجب على المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات أن تقوم بها.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

1.6. نتائج الدراسة.

يتناول هذا الجزء أهم النتائج التي توصل إليها الباحث من هذه الدراسة والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

- * تساهم المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية وعي وإدراك المبحوثين بمفهوم اللاعنف بمستوى متوسط، حيث ما زال هناك جزء من المبحوثين غير قادر على تحديد موقفه من هذا المفهوم.
- * يوجد وعي وإدراك مرتفع وواضح لدى المبحوثين بمفهوم الصراع وأساليب إدارته وحله.
- * تساهم المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية قدرات المبحوثين بشكل واضح ومرتفع وأكسبتهم مهارات أساسية ومهمة في مجال التعامل مع الصراعات.
- * تساهم المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية قدرات ومهارات المبحوثين بشكل واضح ومرتفع وقد كانت مساهمتها تتركز في المجالات والجوانب النظرية أكثر من الجوانب الميدانية.
- * تساهم المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف لدى المبحوثين بشكل مرتفع خاصة في مجال العلاقات الاجتماعية الداخلية، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن هناك حرص لدى المبحوثين على أهمية الحفاظ على سلامة النسيج الاجتماعي الفلسطيني والتمسك بالخيار الديمقراطي كنهج وطني ينظم الحياة الداخلية الفلسطينية في أجواء تسودها العدالة والمساواة الاجتماعية.

* تساهم هذه المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات بشكل متوسط في تنمية وعي وثقافة المتدربين بدور المقاومة اللاعنفية في تحقيق الأهداف السياسية، وفي اعتمادها كإستراتيجية نضالية ضد الاحتلال.

* تساهم المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تشكل موقف إيجابي من مفهوم الشراكة السياسية لدى المبحوثين.

* تساهم المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في توضيح الأبعاد الأخلاقية لثقافة اللاعنف، يظهر ذلك من نسبة المبحوثين المرتفعة التي ترى بأن النضال اللاعنفى يحقق التفوق الأخلاقى على الاحتلال ويساهم في كشف ممارساته القمعية والبشعة التي تتسم باللاأخلاقية.

* تساهم المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية مفهوم اللاعنف في المجال الديني وهذا يتضح من وجود نسبة مرتفعة من المبحوثين يؤمنون بأن جميع الأديان قد بشرت بالتسامح والمحبة والسلام واللاعنف.

* معظم المبحوثين يؤمنون بأهمية حوار الأديان من أجل التعرف على الآخر وقيمه وأفكاره، خاصة وان هناك قناعة لدى المبحوثين بأن الفهم الخاطئ للتعاليم الدينية يقود إلى الانغلاق والانغماس في ممارسات ذات أبعاد دينية عنيفة.

* تساهم المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في توضيح بعض المفاهيم الجدلية كمفهوم الجهاد بدرجة متوسطة، حيث أظهرت الدراسة وجود تباين في آراء المبحوثين حول هذا المفهوم ففي حين هناك جزء من المبحوثين يرون أنه لا يتناقض مع فلسفة اللاعنف، يوجد نسبة أقل ترى غير ذلك.

2.6 التوصيات.

1. تعزيز التعاون والتنسيق بين المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات من أجل بلورة خطة عمل إستراتيجية في مجال المقاومة اللاعنفية بحيث تقوم هذه المنظمات بتبنيها ونشرها على المستوى الوطني كأسلوب نضالي يتلاءم مع الظروف السياسية التي يمر بها الشعب الفلسطيني، ومع الواقع الدولي الجديد، وكذلك من أجل تجنب الازدواجية والتكرار في البرامج والنشاطات والفئات المستهدفة بما يحقق الاستفادة من هذه البرامج وامتدادها أفقياً وعمودياً لتسهيل الوصول إلى تحقيق أهداف هذه المنظمات بسرعة وفعالية.
2. العمل على توعية الجماهير وتفعيل دورها من خلال تعزيز قناعتها بمفهوم اللاعنف وبدوره في تحقيق العدالة الاجتماعية والحقوق السياسية مستندين في ذلك إلى تاريخ المقاومة الفلسطينية وإرثها النضالي الغني بالأساليب المختلفة للمقاومة اللاعنفية وكذلك إلى تجارب الشعوب الأخرى التي استطاعت أن تحقق الانتصار على خصومها من خلال تبنيها لهذا النوع من المقاومة.
3. التركيز على الجانب التربوي من أجل تعزيز ثقافة اللاعنف وقيم الديمقراطية والسلام لدى الأطفال والشباب الذين يجب أن يمثلون الفئات المستهدفة لبرامج ونشاطات المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات، بحيث يتم التأكيد على أهمية التعاون والوحدة بين جميع أفراد المجتمع ونبد التعصب والتطرف وتغليب لغة الحوار والتسامح عند الاختلاف في الرأي والفكر.
4. التركيز على الفعاليات الميدانية بالتوازي مع برامج التوعية والتثقيف بما يحقق تكاملية هذه البرامج والفعاليات ويزيد من قناعة الجمهور بها ويعزز نسبة مشاركتهم فيها، وتشكل فعاليات مقاومة جدار الفصل العنصري أحد هذه الفرص المتاحة أمام هذه المنظمات لتحقيق هذا الهدف.
5. تعزيز الجانب الإعلامي في المقاومة الجماهيرية اللاعنفية والقيام بعقد مؤتمرات وورشات عمل وإصدار نشرات ومجلات دورية تعمل على نشر ثقافة اللاعنف و تساهم في تعريف الجمهور الفلسطيني بها، وكذلك تنظيم عروض مسرحية، وأفلام وثائقية وسينمائية تهتم بهذا النوع من المقاومة
6. ضرورة التنسيق مع المؤسسات الاجتماعية والدينية في الوطن من أجل نشر ثقافة اللاعنف سواء على الصعيد الاجتماعي أو السياسي الداخلي من أجل اعتماد لغة التسامح والحوار كوسيلة للخطاب بين فئات المجتمع المختلفة، وكذلك العمل على توضيح بعض المفاهيم الدينية التي تشكل بؤر للجدل والاختلاف مع الآخرين كمفهوم الجهاد في الإسلام.

7. العمل على تعزيز البناء الديمقراطي ومفهوم سيادة القانون لدى منظمات المجتمع المدني ومن ضمنها المنظمات العاملة في مجال اللاعنّف والسلام وتسوية النزاعات بما يعزز ثقة الجماهير بها من ناحية ومن الناحية الأخرى فإنها تكسب ثقة المؤسسة الرسمية والجهات المانحة صاحبة حق الإشراف والرقابة والمتابعة على هذه المنظمات.
8. تعزيز الأداء المهني والقدرة المؤسسية لهذه المنظمات من خلال توفير الكوادر البشرية المدربة والمؤهلة القادرة على حمل رسالة اللاعنّف ونشرها في أوساط الجماهير بصورة ايجابية بما يعزز قناعة الجماهير في هذا النوع من المقاومة.
9. تعزيز العلاقة بين منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال اللاعنّف والسلام وتسوية النزاعات وبين المجتمع المحلي بكافة شرائحه ومكوناته، بحيث تكون هذه العلاقة قائمة على الوضوح والشفافية والشاركة في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم مما يساهم في تشكل موقف إيجابي لدى الجمهور الفلسطيني اتجاه هذه المنظمات ويخلق أجواء إيجابية ومشجعة نحو تعزيز مشاركته في فعاليات ونشاطات هذه المنظمات خاصة في مجال المقاومة الجماهيرية.
10. ضرورة أن تنطلق هذه المنظمات في نشاطاتها من احتياجات المجتمع المحلي وليس من متطلبات الدعم الخارجي، وهذا لا يتم إلا إذا تم تعزيز مفهوم الاعتماد على الذات لدى المنظمات العاملة في مجال اللاعنّف والسلام وتسوية النزاعات وتقلص اعتمادها على التمويل الخارجي الذي يجردها من استقلاليتها ويسخرها لخدمة الأجندات الأجنبية، وقد أظهرت هذه الدراسة أن هناك تحدٍ أمام هذه المنظمات يتمثل في زيادة توضيح مفهوم اللاعنّف للجمهور الفلسطيني حيث لازال هذا الجمهور بحاجة إلى مزيد من التوعية والتثقيف فيما يتعلق بهذا المفهوم، كما أن هذا الجمهور لازال يساوره الشك حول أهمية هذا النوع من المقاومة في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي.

المراجع العربية

1. ابن الجوزي، جمال الدين أبي الفرج (597هـ): صفة الصفوة، تحقيق دار النشر. ط 4، ج2. دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت. 2001.
2. ابن ماجه، الحافظ أبي عبيدة محمد القزويني (ت275هـ): سنن ابن ماجه، تخريج وعناية صدقي جميل العطار، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت. 1422هـ.
3. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم بن علي (ت ب ت) لسان العرب، تحقيق د. فتح الله سليمان. ط1، ج6، ج7. دار الحديث ، القاهرة. 2003.
4. أبو شيخه، ن. (1996): أصول التفاوض، الطبعة الأولى. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان.
5. أبو عمرو، ز. (1995): المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين، الطبعة الأولى، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله.
6. أبو عمشه، ع. (1989): الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل وأثناء الانتفاضة، الطبعة الأولى، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
7. أسواران، أ. (1987): رجل ولا كل الرجال: بدشاه خان جندي اللاعن في الإسلام، الطبعة الأولى، المركز الفلسطيني لدراسات اللاعن، القدس.
8. الأشهب، ن. (ب.ت): بعض أوجه التشابه والتمايز في الانتفاضتين، دار التوير للنشر والترجمة والتوزيع، رام الله.
9. اناند، ش. (1988): اللاعن في الإسلام. في: س.إبراهيم (معد). المقاومة المدنية في النضال السياسي (ص ص65_73). منتدى الفكر العربي، عمان.
10. بينت، ب. (1988): نماذج عالمية من حركات اللاعن. في: س.إبراهيم (معد). المقاومة المدنية في النضال السياسي (ص ص38_59). منتدى الفكر العربي، عمان.
11. توما، أ. (ب.ت): جذور القضية الفلسطينية، الطبعة الثالثة. دار الأسوار، عكا.
12. جاد، إ. (1999): المرأة والسياسة، مؤسسة الناشر للخدمات الفنية، رام الله.
13. جامعة بير زيت (2002): تقرير التنمية البشرية، برنامج دراسات التنمية، رام الله.
14. جنيه، س. (2004): مدى انتشار العنف لدى طلبة مدارس الحكومة للمرحلة الأساسية العليا والثانوية في محافظة غزة. جامعة القدس، فلسطين (رسالة ماجستير غير منشورة) .
15. حجازي، م. (1976): التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، معهد الإنماء العربي، بيروت.

16. حنفي، ح. (1988): جدلية العنف واللاعنف في الإسلام. في: س. إبراهيم (معد). المقاومة المدنية في النضال السياسي (ص ص 76_80). منتدى الفكر العربي، عمان.
17. الخضير، م. (1988): التفاوض: علم تحقيق المستحيل انطلاقاً من الممكن، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
18. خلف، ع. ا. (1988): المقاومة المدنية، الطبعة الأولى. مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت.
19. الدجاني، س. (1988): المقاومة المدنية في الضفة الغربية. في: س. إبراهيم (معد). المقاومة المدنية في النضال السياسي (ص ص 83_105). منتدى الفكر العربي، عمان.
20. دسوقي، ك. (1979): النمو التربوي للطفل والمراهق دروس في علم النفس الارتقائي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
21. دويكات، خ. (كانون أول 2005): مناهج وأساليب اللاعنفي في مواجهة ثقافة العنف. في المؤتمر الدولي للمقاومة اللاعنفية (الجاهزية). مؤسسة هولي لاند ترست، بيت لحم.
22. رمال، ن. إ. (مترجم ومعد ومحرر). (1998): لمن يهمل الأمر: دروس في حقل بناء السلام وحل النزاعات، جمعية العمل من أجل خيار مدني، بيروت.
23. سالم، و. (1999): المنظمات المجتمعية التطوعية والسلطة الوطنية الفلسطينية نحو علاقة تكاملية، منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، رام الله.
24. سراحنة، ف. (2003): علاقة العنف الذي يتعرض له أو يشاهده طلبة الجامعات الفلسطينية في محافظة الخليل عند الحواجز العسكرية الإسرائيلية مع توافقهم النفسي. جامعة القدس، فلسطين (رسالة ماجستير غير منشورة).
25. سلامة، ن. (ب.ت): نحو طريقة جديدة في التعامل مع النزاعات، مركز تسوية النزاعات والتصالح الاجتماعي (وفاق)، بيت لحم.
26. الشافعي، إسماعيل بن عمر بن كثير. (1998): الفصول في سيرة الرسول، دار أسامة للنشر، عمان.
27. شعبان، إ. (1991): البعد القانوني: آثار أزمة الخليج على القضية الفلسطينية. في: آراء فلسطينية: حرب الخليج وأبعادها (ص ص 51_70). الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، القدس.
28. شفيق، م. (1992): النظام الدولي الجديد وخيار المواجهة، الطبعة الأولى. الناشر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، فلسطين.
29. الشقائي، خ. (1994): الضفة الغربية وقطاع غزة _ العلاقات السياسية والإدارية المستقبلية، الطبعة الأولى. الجمعية الفلسطينية للشؤون الأكاديمية، القدس.

30. شلبي، ي. (2001): تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله.
31. الشوملي، ج. (1991): التجربة العسبانية في بيت ساحور: دراسة مقارنة العسبان الوطني: العسبان المدني، الطبعة الأولى. مركز الزهراء للدراسات والأبحاث، القدس.
32. عبابنة، ت. (1995): أساليب إدارة الصراع: دراسة مقارنة بين مديري القطاعين العام والخاص في الأردن: دراسة تطبيقية على محافظة اربد. الجامعة الأردنية، الأردن (رسالة ماجستير).
33. عبد العزيز، ع. (1990): دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة.
34. العبد الله، ح، عوض، م. (2003): الانتفاضة تحرير فلسطين أمر راهن، الطبعة الأولى . بيروت.
35. عبد الله، غ. (1990): الانتفاضة وإسرائيل _ تأثير الانتفاضة على إسرائيل، الطبعة الأولى. دار النداء الثقافي، عكا.
36. عبد الهادي، ع، النحاس، ز. (2002): دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله.
37. عبد الهادي، م. (1992): المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية 1934_1974، الطبعة الرابعة، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، صيدا.
38. علقم، ن. (2000): انتفاضة الأقصى الحقائق في الوثائق، الطبعة الأولى، دار أفنان للطباعة والنشر.
39. علوان، ف. (2003): مقدمة في علم النفس الارتقائي، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة.
40. عميرة، ح. (2000): الآفاق السياسية للانتفاضة، مؤسسة التتوير للترجمة والطباعة والنشر، الطبعة الأولى، رام الله.
41. عودة، ا، ملكاوي، ف. (1992): أساسيات البحث العلمي: عناصر البحث ومناهجه والتحليل الإحصائي لبياناته: الطبعة الثانية، مكتبة الكتاني، اربد. الأردن.
42. عوض، م. (ب.ت): اللاعنف في الأراضي المحتلة، مركز اللاعنف، القدس.
43. غليون، ب، بشارة، ع، جقمان، ج، غليون، ب، زيداني، س. (1993): حول الخيار الديمقراطي دراسات نقدية، الطبعة الأولى. المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، رام الله.
44. القريوتي، م. (2003): السلوك التنظيمي: دراسة السلوك الإنساني الفردي والجماعي في المنظمات المختلفة، الطبعة الرابعة. دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.

45. القشطيني، خ. (1984): نحو اللاعنّف ، الطبعة الأولى. دار الكرمل. عمان.
46. كونجر، ج. (1977): سيكولوجية الطفولة والشخصية، ترجمة أحمد عبد العزيز سلامة وجابر عبد المجيد جابر، دار النهضة، القاهرة.
47. كيرل، أ. (1988): استخدام اللاعنّف ضد الظلم والعدوان. في: س. إبراهيم (معد). المقاومة المدنية في النضال السياسي (ص ص 26_35). منتدى الفكر العربي، عمان.
48. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وجامعة بير زيت (1999): تقييم دور المنظمات غير الحكومية وفرص التشابك فيما بينها في إطار السلطة الفلسطينية. نيويورك. الولايات المتحدة.
49. لينج، ت. (1988): إمكانيات قيام حركة لاعنفية في الضفة الغربية. في: س. إبراهيم (معد). المقاومة المدنية في النضال السياسي (ص ص 111_130). منتدى الفكر العربي، عمان.
50. ماهر، أ. (1986): السلوك التنظيمي مدخل بناء المهارات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية.
51. منصور، ج. (1999): التحول الديمقراطي الفلسطيني (وجهة نظر إسلامية)، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، نابلس.
52. مولر، ج. (1995): معنى اللاعنّف، الطبعة الأولى. مركز اللاعنّف وحقوق الإنسان (جمعية العمل الاجتماعي الثقافي)، الجميزة، بيروت.
53. الناشش، ع ا. (1994): الانتفاضة الفلسطينية الكبرى، دار الينابيع للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.
54. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن (2005): حالة الانفلات الأمني وضعف سيادة القانون في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله.

المواقع الالكترونية

55. العادلي، ح.د. (2003): العراق ومناشئ الصراع
(<http://home.swipnet.se/2003/makalat.htm>)
(6.03.2006)
56. عماد، ع.ا. (2003): المقاومة والإرهاب في الإطار الدولي لحق تقرير المصير.
(<http://www.qudsway.com/link/library>) 6.03.2006
57. التقي، س. (2004): ثقافة العنف في المجتمع العربي: الديمقراطية وحقوق الإنسان في مواجهة ثقافة العنف.
(<http://maaber.50megs.com/issue-august04/non-violence2.htm>) 5.04.2006

المقابلات

1. مدير مؤسسة هولي لاند ترست (تموز 2006): دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنفي في المجتمع الفلسطيني. اتصال شخصي.
2. المدير التنفيذي لمؤسسة تعاون لحل الصراعات (تموز 2006): دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنفي في المجتمع الفلسطيني. اتصال شخصي.

المراجع الأجنبية:-

- 1 Ackerman, P, Duvall, J, " A force more powerful a century of non violent conflict", Pal grave.,2000.
2. Sharp, G." Waging non violent straggle", Extending Horizons books, Boston, USA,2005
3. Sharp, G." Three are realistic alternatives", The Albert Einstein Institution , Boston, USA, 2003
4. Sharp, G" FROM DECTATERSHIP TO DEMOCRACY" The Albert Einstein Institution , Boston, USA,1993,
5. . Sharp, G." GANDI AS APOLITICAL STRATEGIST ", PORTER SARGENT PUBLISHER , Boston, USA, 1979 .
6. Holmes, R," Nonviolence in Theory & Practice", Wadsworth publishing Company, Belmont, California, 1990

الملاحق

ملحق (1.4) استبانة الرسالة

استبانة

دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني

أخي المواطن / أختي المواطنة

تحية وبعد ،،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة حول دور المنظمات العاملة في مجال الديمقراطية والسلام في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني ، وذلك استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التنمية الريفية المستدامة _ بناء المؤسسات _ وتهدف هذه الاستبانة إلى معرفة الدور الذي تقوم به المنظمات العاملة في مجال الديمقراطية والسلام في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني .
وقد وقع عليك الاختيار عشوائياً لتكون ضمن عينة الدراسة ، لذا نرجو منك التعاون معنا بتعبئة هذه الاستبانة والإجابة عليها بصورة جادة وعلمية من أجل مساعدة الباحث في الوصول إلى الحقائق العلمية ، مع التأكيد على أن البيانات التي تجمع هي لأغراض البحث العلمي فقط وسيتم الحفاظ على سريتها .

شاكرًا لكم تعاونكم

الباحث: صقر سليمان

إشراف: د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم

جامعة القدس

القسم الأول : معلومات عامة

الرجاء وضع دائرة حول رمز الإجابة التي تنطبق عليك .

- | | | |
|-----------------------|------------------|------------------|
| 1_ الجنس | 1. ذكر | 2. أنثى |
| 2_ الديانة | 1. مسلم / | 2. مسيحي/ة |
| 3_ الفئة العمرية | 1 . 20 فما دون | 2. 21 – 30 |
| | 3. 31 – 40 | 4. 41 فما فوق |
| 4_ المستوى التعليمي | 1. ثانوي فما دون | 2. دبلوم |
| | 3. بكالوريوس | 4. ماجستير فأعلى |
| 5_ مكان السكن | 1. مدينة | 2. قرية |
| | | 3. مخيم |
| 6 _ الحالة الاجتماعية | 1. أعزب/عزباء | 2. متزوج/ة |
| | | 3. غير ذلك |
| 7 _ الانتماء الحزبي | 1. وطني | 2. إسلامي |
| | | 3. يساري |
| | | 4. غير منتمي |

.....

القسم الثاني : فقرات الاستبيان

الرجاء قراءة العبارات التالية والإجابة عليها بوضع إشارة (x) في المكان المناسب أمام كل عبارة .

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق بشدة
المحور الأول- مفهوم اللاعنف						
1	يعتبر اللاعنف شكلا من أشكال المقاومة الوطنية					
2	اللاعنف أسلوبا نضاليا تعبويا يشكل رديفا لأشكال النضال الأخرى					
3	يشكل اللاعنف أسلوبا بديلا للعنف لتسوية النزاعات					
4	تنطلق المقاومة اللاعنفية من القوة وليس الضعف					
5	المقاومة اللاعنفية تضمن أوسع مشاركة جماهيرية					
6	اللاعنف مقاومة إيجابية قادرة على تغيير الواقع					
7	المقاومة اللاعنفية تتضمن أساليب نضالية تتطلب الجرأة والشجاعة					
8	ينطلق اللاعنف من فكرة أن القوي هو من يسامح ويتحمل					
9	اللاعنف وسيلة نضالية لا تؤمن بالقتل وسفك الدماء					
10	المقاومة اللاعنفية تعني خضوع وتسليم لإرادة العدو					
11	اللاعنف مفهوم جدلي لست واثقا من موقفي اتجاهه					

المحور الثاني-مفهوم الصراع وأساليب التعامل معه					
مشاركتي في دورات وفعاليات المؤسسة ساهم في					
12					تعزيز قناعاتي بأن الصراع سمة من سمات المجتمع الإنساني
13					تعزيز قناعاتي بأن الصراع ناتج عن الاختلاف والتنوع بين أفراد وفئات المجتمع المختلفة
14					تعزيز قناعاتي بأن الصراع يقود إلى التغيير وعدم الركود
15					زيادة معرفتي بالاستراتيجيات المختلفة في حل الصراع
16					تعزيز قدرتي على تحليل الصراع وفهم خلفياته
17					إكسابي مهارات أساسية في أساليب التعامل مع الصراع
18					تعزيز قدرتي على تطوير معايير وأولويات لحل الصراع
19					تعزيز قناعاتي بأهمية عملية العصف الذهني لمهارة مهمة لإيجاد بدائل للتعامل مع الصراع
المحور الثالث- القدرات والمهارات					
مشاركتي في دورات وفعاليات المؤسسة ساهم في					
20					تعزيز قدرتي على المبادرة
21					تعزيز قدرتي على التخطيط الاستراتيجي
22					تعزيز قدرتي على التكيف والتعامل مع المستجدات
23					تعزيز قدرتي على صنع القرار
24					تعزيز ثقتي بنفسي وقدرتي على الإنجاز
25					تعزيز قدراتي في مجال العمل الجماهيري
26					تعزيز قدرتي على تغليب العقل على العاطفة
27					تعزيز قدرتي على التفكير المنطقي
28					تعزيز قدرتي على تنظيم فعاليات لاعنفية ميدانية

					إكسابي مهارات أساسية في مجال المقاومة اللاعنفية	29
					تعزيز قدرتي على النقد البناء	30
					تعزيز مهاراتي على الحوار البناء	31
					تعزيز مهاراتي في مجال الإصغاء للآخرين	32
					تعزيز مهاراتي في مجال التفاوض	33
					تعزيز قدرتي على بناء الثقة مع الآخرين	34
المحور الرابع - المجال الاجتماعي مشاركتي في برامج وفعاليات المؤسسة ساهم في						
					تعزيز قناعاتي بفعالية المقاومة اللاعنفية لتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية	35
					عززت لدي قيم الانتماء والمواطنة الصالحة التي تؤمن بالمحبة والتسامح داخل المجتمع الفلسطيني	36
					تعزيز قناعاتي بضرورة رفض حل الخلافات بطرق عنيفة	37
					تعزيز قناعاتي بنبذ العنف الأسري داخل المجتمع الفلسطيني	38
					تعزيز قناعاتي بضرورة احترام الرأي الآخر	39
					زيادة إيماني بالخيار الديمقراطي كنهج للحياة داخل المجتمع الفلسطيني	40
					زيادة تمسكي بقيم التعاون والعمل التطوعي داخل المجتمع الفلسطيني	41
					تعزيز قناعاتي بضرورة محاربة فكرة الأخذ بالثأر	42
المحور الخامس - المجال السياسي مشاركتي في برامج وفعاليات المؤسسة ساهم في						
					تعزيز قناعاتي بأن العنف السياسي لا يولد إلا العنف المضاد	43
					تعزيز قناعاتي بأن نشر ثقافة اللاعنف في	44

					المجتمع الفلسطيني مهمة وطنية	
					تعزيز قناعاتي بأهمية الشراكة السياسية للحد من العنف السياسي	45
					تعزيز قناعاتي بأن موازين القوى هي العامل الحاسم في اختيار أسلوب النضال .	46
					تعزيز قناعاتي بأن اللاعنفا هو الأسلوب الأكثر فعالية وملائمة للنضال الفلسطيني في الوقت الحاضر	47
					تعزيز قناعاتي بأن المقاومة المسلحة تخدم الإسرائيليين أكثر مما تخدم الفلسطينيين	48
					تعزيز قناعاتي بأن المقاومة اللاعنفية تعزز تضامن العالم معنا	49
					تعزيز قناعاتي بأن المقاومة اللاعنفية أفضل وسيلة لخلخلة جبهة العدو الداخلية	50
					زيادة معرفتي بأن التاريخ الفلسطيني حافل بأساليب متعددة من المقاومة اللاعنفية	51
المحور السادس - المجال الأخلاقي مشاركتي في برامج وفعاليات المؤسسة ساهم في						
					تعزيز قناعاتي بأن اللاعنفا أفضل وسيلة للوصول إلى ضمير الخصم	52
					تعزيز قناعاتي بأن اللاعنفا يكشف الجانب اللاأخلاقي في ممارسات الاحتلال	53
					تعزيز قناعاتي بأن الوسيلة المستخدمة لتحقيق الغاية يجب أن تكون أخلاقية	54
					تعزيز قناعاتي بأولوية تغيير إرادة الخصم وليس تحطيمها	55
					تعزيز قناعاتي بأن اللاعنفا يحقق التفوق الأخلاقي على الخصم	56

المحور السابع - المجال الديني					
مشاركتي في برامج وفعاليات المؤسسة ساهم في					
					57 تعزيز قناعاتي بأن الأديان السماوية بشرت بالتسامح واللاعنف
					58 تعزيز قناعاتي بأهمية حوار الأديان في تنمية ثقافة اللاعنف
					59 اطلاعي على تجارب لاعنفية للعديد من الشخصيات الدينية التاريخية
					60 تعزيز قناعاتي بأن الفهم الخاطئ للتعاليم الدينية يؤدي إلى نشر ثقافة العنف
					61 تعزيز قناعاتي بأن مفهوم الجهاد في الإسلام لا يتناقض مع فلسفة اللاعنف

مع تحياتي

الباحث : صقر سليمان

ملحق (1.5)

قسم الاستبيان الأول -خصائص عينة الدراسة

القيم الناقصة	النسبة المئوية	العدد	المتغيرات	
—	53.6	218	ذكر	الجنس
—	46.2	187	أنثى	
—	82.2	333	مسلم /ة	الديانة
—	17.8	72	مسيحي /ة	
—	17.0	69	20 فما دون	العمر
—	51.1	207	21- 30	
—	22.5	91	31-40	
—	9.4	38	41 فما فوق	
—	18.0	73	ثانوي فما دون	المؤهل العلمي
—	15.8	64	دبلوم	
—	59.3	240	بكالوريوس	
—	6.9	28	ماجستير فأعلى	
	51.6	209	مدينة	مكان السكن
—	40.0	162	قرية	
—	8.4	34	مخيم	
—	62.7	254	أعزب/عزباء	الحالة الاجتماعية
—	35.1	142	متزوج/ة	
—	2.2	9	غير ذلك	
—	48.1	195	وطني	الانتماء الحزبي
—	11.1	45	إسلامي	
—	10.9	44	يساري	
—	29.9	121	غير منتمي	

ملحق (2.5): نتائج اختبار توكي للمقارنات الثنائية البعدية في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير العمر .

المقارنات	20 فما دون	30-21	40 - 31	41 فما فوق
20 فما دون		0.06264	0.12424	0.18085*
30 - 21	-0.06264		0.06160	0.11821
40 - 31				0.05661
41 فما فوق	-0.18085*		-0.05661	

ملحق (3.5): نتائج اختبار توكي للمقارنات الثنائية البعدية في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير مكان السكن.

المقارنات	مدينة	قرية	مخيم
مدينة		0.01345	0.18502*
قرية			0.17154*
مخيم			

ملحق (4.5): نتائج اختبار توكي للمقارنات الثنائية البعدية في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير الانتماء الحزبي .

المقارنات	وطني	إسلامي	يساري	غير منتمي
وطني		0.24565*	0.02317	0.09013
إسلامي			-0.22248*	-0.15562
يساري				0.06696
غير منتمي				

ملحق (5.5): الأعداد ، المتوسطات الحسابية ، الانحرافات المعيارية للدرجة الكلية لتنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير الانتماء الحزبي.

الانتماء الحزبي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
وطني	195	4.215	0.3052
إسلامي	45	3.969	0.4455
يساري	44	4.191	0.2432
غير منتمي	121	4.124	0.4161

ملحق (6.5): نتائج اختبار توكي للمقارنات الثنائية البعدية في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية قدرات ومهارات المبحوثين تعزى لمتغير العمر .

المقارنات	20 فما دون	30-21	40 - 31	41 فما فوق
20 فما دون		0.08953	0.18771	0.26621*
30 - 21			0.09817-	0.17668
40 - 31				0.07850
41 فما فوق				

ملحق (7.5): نتائج اختبار توكي للمقارنات الثنائية البعدية في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية قدرات ومهارات المبحوثين تعزى لمتغير مكان السكن .

المقارنات	مدينة	قرية	مخيم
مدينة		0.03416	0.22259*
قرية			0.18843
مخيم			

ملحق (8.5): نتائج اختبار توكي للمقارنات الثنائية البعدية في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية قدرات ومهارات المبحوثين تعزى لمتغير الانتماء الحزبي .

المقارنات	وطني	إسلامي	يساري	غير منتمي
وطني		0.25755*	0.05233	0.15715*
إسلامي			0.20522-	0.10040-
يساري				0.10482
غير منتمي				

ملحق (9.5): نتائج اختبار توكي للمقارنات الثنائية البعدية في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف لدى المبحوثين في المجال الاجتماعي تعزى لمتغير الانتماء الحزبي

المقارنات	وطني	إسلامي	يساري	غير منتمي
وطني		0.27217*	0.08344-	0.02857-
إسلامي			0.35561-*	0.30074-*
يساري				0.09876
غير منتمي				

ملحق (10.5): نتائج اختبار توكي للمقارنات الثنائية البعدية في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف لدى المبحوثين في المجال السياسي تعزى لمتغير الانتماء الحزبي .

المقارنات	وطني	إسلامي	يساري	غير منتمي
وطني		0.27217*	0.08344-	0.02857-
إسلامي			0.35561-*	0.30074-*
يساري				0.05487
غير منتمي				

ملحق (11.5): نتائج اختبار توكي للمقارنات الثنائية البعدية في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية الجانب الأخلاقي في ثقافة اللاعنف لدى المبحوثين تعزى لمتغير العمر .

المقارنات	20 فما دون	30-21	40 - 31	41 فما فوق
20 فما دون		0.12174	0.26536*	0.35217*
30 - 21			0.14362	0.23043
40 - 31				0.08681
41 فما فوق				

ملحق (12.5): نتائج اختبار توكي للمقارنات الثنائية البعدية في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية الجانب الأخلاقي في ثقافة اللاعنف لدى المبحوثين تعزى لمتغير مكان السكن .

المقارنات	مدينة	قرية	مخيم
مدينة		-0.00291	0.39389*
قرية			0.39680*
مخيم			

ملحق (13.5): نتائج اختبار توكي للمقارنات الثنائية البعدية في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية الجانب الأخلاقي في ثقافة اللاعنف لدى المبحوثين تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية .

المقارنات	متزوج /ة	أعزب/ عزباء	غير ذلك
متزوج /ة		-0.13788	0.14742
أعزب/ عزباء			0.28530
غير ذلك			

ملحق (14.5): نتائج اختبار توكي للمقارنات الثنائية البعدية في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية الجانب الأخلاقي في ثقافة اللاعنف لدى المبحوثين تعزى لمتغير الانتماء الحزبي .

المقارنات	وطني	إسلامي	يساري	غير منتمي
وطني		0.27624*	0.06998	0.05427
إسلامي			0.20626-	0.22197
يساري				0.01570-
غير منتمي				

ملحق(15.5)

- أسئلة المقابلة التي أجريت مع عدد من مدراء المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات.
- السؤال الأول: ما رأيك في مفهوم اللاعنّف كأسلوب لحل الصراع ؟ وهل تعتقد أن هذا المفهوم واضح في أذهان الجمهور الفلسطيني ؟
- السؤال الثاني: هل تعتقد أن المقاومة الجماهيرية اللاعنفية وسيلة نضالية مناسبة يمكن تبنيها في الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي ؟
- السؤال الثالث: ما هي نوعية البرامج والفعاليات التي تركزون عليها والتي يمكن أن تساهم في خلق أفراد يؤمنون باللاعنف والتسامح ؟
- السؤال الرابع: هل تتطلق بـرامـجكم وفق خطة عمل إستراتيجية وفقاً لاحتياجات المجتمع الفلسطيني أم أنها تأتي وفقاً لمتطلبات التمويل الخارجي ؟
- السؤال الخامس: هل تعتقد أن المؤسسة ومن خلال تبنيها لهذه البرامج والفعاليات استطاعت التغلغل بين أوساط وشرائح المجتمع بما يضمن أوسع مشاركة جماهيرية في برامجها وفعاليتها ؟
- السؤال السادس: كيف يتم تقييم البرامج والفعاليات التي تقوموا بتنفيذها سواء على المدى القصير أو على المدى البعيد ؟
- السؤال السابع: ما هي الجوانب التي يتم التركيز عليها من أجل تنمية ثقافة اللاعنّف في المجتمع الفلسطيني في المجالات السياسية الاجتماعية ؟
- السؤال الثامن: هل تعتقد أن التربية والثقافة الدينية السائدة تساهم في تنمية اللاعنّف في المجتمع الفلسطيني ؟
- السؤال التاسع: كيف يتم الاستفادة من البعد الأخلاقي في المقاومة اللاعنفية ؟

الباحث: صقر سليمان

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1.3-أ	توزيع المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في الضفة الغربية حسب المحافظة وتاريخ التأسيس .	62
1.3-ب	توزيع المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في الضفة الغربية حسب المحافظة وتاريخ التأسيس .	63
1.4	محاوور الدراسة الرئيسية	73
1.5	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثن حول دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية وحي وثقافة المتدربين بمفهوم اللاعنف في المجتمع الفلسطيني	78
2.5	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثن حول دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية وحي وثقافة المتدربين بمفهوم الصراع وأساليب التعامل معه في المجتمع الفلسطيني	83
3.5	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثن حول دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية قدرات ومهارات المتدربين	85
4.5	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثن حول دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجال الاجتماعي	87
5.5	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثن حول دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجال السياسي	89
6.5	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثن حول دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية الجانب الأخلاقي لثقافة اللاعنف	92
7.5	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثن حول دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية الأبعاد	95

الدينية لثقافة اللاعنف

- 8.5 نتائج اختبار تحليل ت (T-TEST) للفروق في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير الجنس
- 9.5 نتائج اختبار تحليل ت (T-TEST) للفروق في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير الديانة
- 10.5 نتائج تحليل التباين الحادي (ONE WAY ANOVA) لدور المنظمات العاملة في مجال ال سلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير العمر .
- 11.5 نتائج تحليل التباين الحادي (ONE WAY ANOVA) لدور المنظمات العاملة في مجال ال سلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير المؤهل العلمي .
- 12.5 نتائج تحليل التباين الحادي (ONE WAY ANOVA) لدور المنظمات العاملة في مجال ال سلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير مكان السكن .
- 13.5 نتائج تحليل التباين الحادي (ONE WAY ANOVA) لدور المنظمات العاملة في مجال ال سلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية .
- 14.5 نتائج تحليل التباين الحادي (ONE WAY ANOVA) لدور المنظمات العاملة في مجال ال سلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير الانتماء الحزبي .
- 15.5 تأثير متغيرات الدراسة على إجابات المبحوثين حول دور المنظمات العاملة في مجال ال سلام وتسوية النزاعات في تنمية مفهوم اللاعنف لدى المبحوثين .
- 16.5 تأثير متغيرات الدراسة على إجابات المبحوثين حول دور المنظمات العاملة في مجال ال سلام وتسوية النزاعات في تنمية مفهوم الصراع وأساليب التعامل معه لديهم .
- 17.5 تأثير متغيرات الدراسة على إجابات المبحوثين حول دور المنظمات العاملة في مجال ال سلام وتسوية النزاعات في تنمية قدرات ومهارات

المبحوثين .

- 115 18.5 تأثير متغيرات الدراسة على إجابات المبحوثين حول دور المنظمات العاملة في مجال الـسلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنـف لدى المبحوثين في المجال الاجتماعي .
- 118 19.5 تأثير متغيرات الدراسة على إجابات المبحوثين حول دور المنظمات العاملة في مجال الـسلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنـف لدى المبحوثين في المجال السياسي .
- 121 20.5 تأثير متغيرات الدراسة على إجابات المبحوثين حول دور المنظمات العاملة في مجال الـسلام وتسوية النزاعات في تنمية الجانب الأخلاقي في ثقافة اللاعنـف لدى المبحوثين .
- 125 21.5 تأثير متغيرات الدراسة على إجابات المبحوثين حول دور المنظمات العاملة في مجال الـسلام وتسوية النزاعات في تنمية الأبعاد الدينية في ثقافة اللاعنـف لدى المبحوثين .

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1.3	توزيع المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في محافظات الضفة الغربية .	61
1.4	أعداد الاستبيانات التي تم توزيعها حسب المنطقة الجغرافية في الضفة الغربية والنسبة المئوية لكل منطقة	72
1.5	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	74
2.5	توزيع عينة الدراسة حسب الديانة	75
3.5	توزيع عينة الدراسة حسب العمر	75
4.5	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	76
5.5	توزيع عينة الدراسة حسب مكان السكن	76
6.5	توزيع عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية	77
7.5	توزيع عينة الدراسة حسب الانتماء الحزبي	77
8.5	موقف المبحوثين من التسامح ضمن مفهوم اللاعنف يعزى للمؤهل العلمي	80
9.5	موقف المبحوثين من مفهوم اللاعنف يعزى للانتماء الحزبي	81
10.5	الإجابات حول موقف المبحوثين من مفهوم اللاعنف يعزى لمتغير الديانة	82
11.5	الإجابات حول علاقة اللاعنف بالخضوع والاستسلام تعزى لمتغير مكان السكن	82
12.5	الإجابات حول علاقة اللاعنف بالخضوع والاستسلام تعزى للانتماء الحزبي	83
13.5	القدرة على تغليب العقل على العاطفة تعزى لمتغير الفئة العمرية	86
14.5	الإجابات حول المقاومة المسلحة تعزى لمتغير الجنس	91
15.5	الإجابات حول المقاومة المسلحة تعزى لمتغير الديانة	91
16.5	الإجابات حول المقاومة المسلحة تعزى لمتغير الانتماء الحزبي	92
17.5	دور اللاعنف في التأثير على ضمير الخصم يعزى للفئة العمرية	93

94	دور اللاعنّف في كشف الجانب الأخلاقي في ممارسات الاحتلال	18.5
	يعزى لمكان السكن	
96	رأي المبحوثين حول مفهوم الجهاد وعلاقته باللاعنف يعزى لمتغير	19.5
	الديانة	
97	رأي المبحوثين حول مفهوم الجهاد وعلاقته باللاعنف يعزى لمتغير	20.5
	مكان السكن	
97	رأي المبحوثين حول مفهوم الجهاد وعلاقته باللاعنف يعزى لمتغير	21.5
	الانتماء الحزبي	

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1.4	استبانة الدراسة.	142
1.5	خصائص عينة الدراسة.	149
2.5	نتائج اختبار توكي للمقارنات الثنائية البعدية في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير العمر.	150
3.5	نتائج اختبار توكي للمقارنات الثنائية البعدية في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير مكان السكن.	150
4.5	نتائج اختبار توكي للمقارنات الثنائية البعدية في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير الانتماء الحزبي.	150
5.5	الأعداد ، المتوسطات الحسابية ، الانحرافات المعيارية للدرجة الكلية لتنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير الانتماء الحزبي.	151
6.5	نتائج اختبار توكي للمقارنات الثنائية البعدية في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية قدرات ومهارات المبحوثين تعزى لمتغير العمر.	151
7.5	نتائج اختبار توكي للمقارنات الثنائية البعدية في دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية قدرات ومهارات المبحوثين تعزى لمتغير مكان السكن.	151

- 8.5 نتائج اختبار توكي للمقارنات الثنائية البعدية في دور المنظمات العاملة 152
في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية قدرات ومهارات
المبحوثين تعزى لمتغير مكان السكن.
- 9.5 نتائج اختبار توكي للمقارنات الثنائية البعدية في دور المنظمات العاملة 152
في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف لدى
المبحوثين في المجال الاجتماعي تعزى لمتغير الانتماء الحزبي.
- 10.5 نتائج اختبار توكي للمقارنات الثنائية البعدية في دور المنظمات العاملة 152
في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف لدى
المبحوثين في المجال السياسي تعزى لمتغير الانتماء الحزبي.
- 11.5 نتائج اختبار توكي للمقارنات الثنائية البعدية في دور المنظمات العاملة 153
في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية الجانب الأخلاقي في ثقافة
اللاعنف لدى المبحوثين تعزى لمتغير العمر.
- 12.5 نتائج اختبار توكي للمقارنات الثنائية البعدية في دور المنظمات العاملة 153
في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية الجانب الأخلاقي في ثقافة
اللاعنف لدى المبحوثين تعزى لمتغير مكان السكن .
- 13.5 نتائج اختبار توكي للمقارنات الثنائية البعدية في دور المنظمات العاملة 153
في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية الجانب الأخلاقي في ثقافة
اللاعنف لدى المبحوثين تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية .
- 14.5 نتائج اختبار توكي للمقارنات الثنائية البعدية في دور المنظمات العاملة 154
في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية الجانب الأخلاقي في ثقافة
اللاعنف لدى المبحوثين تعزى لمتغير الانتماء الحزبي.

155 أسئلة المقابلة التي أجريت مع عدد من مدراء المنظمات العاملة في
15.5 مجال السلام وتسوية النزاعات.

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الغلاف الداخلي	
	عنوان الرسالة	
	الإهداء	
أ	الإقرار	
ب	شكر وتقدير	
ت	التعريفات	
ج	المختصرات	
ح	الملخص بالعربي	
د	الملخص بالإنجليزي	
	الفصل الأول : الإطار العام للدراسة	
1.1	المقدمة	1
2.1	مشكلة الدراسة	3
3.1	مبررات الدراسة	4
4.1	أهداف الدراسة	4
5.1	أهمية الدراسة	5
6.1	أسئلة الدراسة	5
7.1	فرضيات الدراسة	6
	الفصل الثاني : الإطار النظري وخلفية الدراسة	
1.2	الصراع	7
1.1.2	تمهيد	7
2.1.2	مفهوم الصراع	8
3.1.2	مستويات الصراع	9
4.1.2	مراحل تطور الصراع	10
5.1.2	نظريات الصراع	10
6.1.2	طرق التعامل مع الصراع	11
2.2	المفاوضات	11

11	مناهج التفاوض	1.2.2
13	العنف	3.2
13	مفهوم العنف	1.3.2
14	مستويات العنف	2.3.2
14	العنف الفردي	1.2.3.2
15	العنف الاجتماعي	2.2.3.2
15	العنف السياسي	3.2.3.2
16	العنف على المستوى الدولي	4.2.3.2
17	النظريات التي تفسر العنف	3.3.2
17	المدرسة البيولوجية (العضوية)	1.3.3.2
18	المدرسة التحليلية	2.3.3.2
19	المدرسة السلوكية	3.3.3.2
20	اللاعنف	4.2
20	مفهوم اللاعنف	1.4.2
23	مناهج وأساليب اللاعنف	2.4.2
26	اللاعنف عبر التاريخ	3.4.2
28	نماذج عالمية في المقاومة اللاعنفية	4.4.2
28	التجربة الغاندية	1.4.4.2
30	حركة البتهانين في بيشاور	2.4.4.2
31	حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية	3.4.4.2
32	ثورة 1919 في مصر	4.4.4.2
33	حركة التضامن في بولندا	5.4.4.2
34	مفهوم اللاعنف في الثقافة العربية الإسلامية	5.4.2
37	جدلية العنف واللاعنف في تاريخ النضال الإنساني	6.4.2
40	المقاومة اللاعنفية عبر التاريخ الفلسطيني	7.4.2
41	مرحلة الانتداب البريطاني	1.7.4.2
44	مرحلة الاحتلال الإسرائيلي	2.7.4.2
46	الانتفاضة الفلسطينية الأولى (الانتفاضة الكبرى)	3.7.4.2
50	الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى)	4.7.4.2

الفصل الثالث : المنظمات غير الحكومية

55	مفهوم المنظمات غير الحكومية	1.3
56	لمحة تاريخية عن المنظمات غير الحكومية	2.3
56	وظائف المنظمات غير الحكومية	3.3
57	المنظمات غير الحكومية على الصعيد الفلسطيني	4.3
59	العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والسلطة الوطنية الفلسطينية	5.3
60	علاقة التنسيق والتشبيك بين المنظمات غير الحكومية	6.3
61	توزيع المنظمات العاملة في جال السلام وتسوية النزاعات في الضفة الغربية	7.3
64	المعوقات التي تحد من قدرة المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات على نشر ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني	8.3
64	الاحتلال	1.8.3
65	الصورة النمطية للمقاومة اللاعنفية في أذهان الشعب الفلسطيني	2.8.3
66	غياب إستراتيجية وطنية شاملة تتبنى أسلوب المقاومة الجماهيرية اللاعنفية	3.8.3
66	التربية والثقافة الاجتماعية السائدة	4.8.3
67	أنماط التدين السائدة	5.8.3
68	عقبات داخلية	6.8.3
	الفصل الرابع : منهجية الدراسة	
69	منهج الدراسة	1.4
69	أدوات الدراسة	2.4
70	صدق الأداة	3.4
70	ثبات أداة الدراسة	4.4
70	تحليل البيانات	5.4
70	حدود الدراسة	6.4
71	صعوبات الدراسة ومعوقاتها	7.4
71	مجتمع الدراسة	8.4
71	عينة الدراسة	9.4
73	محاوَر الدراسة	10.4
	الفصل الخامس: نتائج الدراسة	
74	قسم الاستبيان الأول -خصائص عينة الدراسة	1.5

78	قسم الاستبيان الثاني- دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني	2.5
78	نتائج التحليل المرتبطة بمحاور الدراسة	1.2.5
78	مفهوم اللاعنف	1.1.2.5
83	مفهوم الصراع وأساليب التعامل معه	2.1.2.5
84	القدرات والمهارات	3.1.2.5
87	تنمية ثقافة اللاعنف في المجال الاجتماعي	4.1.2.5
88	تنمية ثقافة اللاعنف في المجال السياسي	5.1.2.5
92	الجانب الأخلاقي في ثقافة اللاعنف	6.1.2.5
94	الأبعاد الدينية لثقافة اللاعنف	7.1.2.5
98	أثر متغيرات الدراسة على الفرضية الرئيسية	2.2.5
105	نتائج تحليل المحاور على متغيرات الدراسة	3.2.5
105	المحور الأول : مفهوم اللاعنف	1.3.2.5
108	المحور الثاني : مفهوم الصراع وأساليب التعامل معه	2.3.2.5
111	المحور الثالث : القدرات والمهارات التي اكتسبها المبحوثين (المتدربين)	3.3.2.5
114	المحور الرابع : تنمية ثقافة اللاعنف في المجال الاجتماعي	4.3.2.5
118	المحور الخامس : تنمية ثقافة اللاعنف في المجال السياسي	5.3.2.5
121	المحور السادس : الجانب الأخلاقي في ثقافة اللاعنف	6.3.2.5
125	المحور السابع : الأبعاد الدينية في ثقافة اللاعنف	7.3.2.5
128	الخلاصة	
	الفصل السادس: النتائج والتوصيات	
133	النتائج	1.6
135	التوصيات	2.6
137	المراجع العربية	
141	المراجع الأجنبية	
142	الملاحق	
156	فهرس الجداول	
159	فهرس الأشكال	
161	فهرس الملاحق	
164	فهرس المحتويات	

